جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة : العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

دور الإصلاحـــات الاقتصادية والبنكيـــة في تحسين المنافســـة البنكية في الجزائر

دراسة حالة مجموعة البنوك الجزائرية: BNA-BADR-CNEP تيـــارت

إعداد الطالبة:
– طاهر يمينة

الاستاذ المشرف:
بلعيد شكيب

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
عابد علي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
بلعيد شكيب	أستاذ مساعد "أ"	مقررا ومشرفا
وكال نور الدين	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
صحراوي جمال الدين	أستاذ مساعد "ب"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :14جوان 2022.

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أول شكر وأكبر حمد ، للمولى عز وجل الذي أعانني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع ، و أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "بلعيد شكيب "على كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات، كما أحي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة .

كما أتقدم بالشكر العظيم لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير وذلك لما بذلوه معنا طيلة فترة دراستنا الجامعية.

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر والامتنان للأهل وخاصة" الوالدة الكريمة "الذين قدموا لي يد المساعدة وساندوني في كل خطوة فتحدينا الصعاب وكل التحية والاحترام إلى من ساعدني في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أهدي هذا العمل :

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى مثلي الأعلى .... أمـــــــــي.

إلى الغـــــــالي .....أبـــــــي.

أطال الله في عمرهما.

إلى من ترعرعت بينهم إخـــــــــــوتي الأعزاء.

إلى الذين أحبهم وأحبوني.

إلى جميع طلبـــــــة العلم والمعرفة.

إلى وطني الغالي الجزائر

متمنيا له الاستقرار والازدهار والتقدم.

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإصلاحات الاقتصادية والبنكية .

تمهيد الفصل.....02

المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية.....02

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية قبل 1990.....02

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 على يومنا هذا..... 04

المطلب الثالث: وضعية النظام المالي والمصرفي قبيل الإصلاح الاقتصادي..... 08

المبحث الثاني: : مسار الإصلاحات البنكية 10

المطلب الأول: تعديلات قانون النقد والقرض..... .11

المطلب الثاني: المخاطر البنكية وإدارتها طبقا للمشرع الجزائري..... .17

المطلب الثالث: أجهزة نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المصرفية..... .22

المبحث الثالث: تحديات الإصلاحات الاقتصادية والبنكية ..... .25

المطلب الأول: الفساد كمؤشر للوضع الاقتصادي الجزائري ..... .25

المطلب الثاني: الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي ..... .29

المطلب الثالث: واقع البنوك الخاصة في الجزائر ..... .31

خلاصة الفصل ..... .33

الفصل الثاني: المنافسة البنكية

تمهيد.....35

المبحث الأول: سياسة المنافسة 36

المطلب الأول: المنافسة والبيئة التنافسية.....36

المطلب الثاني: أبعاد التنافس والميزة التنافسية في الجزائر.....38

المطلب الثالث: التطور التاريخي لقانون المنافسة دوليا وفي الجزائر 43

المبحث الثاني: المنافسة البنكية ودورها في النشاط البنكي 48

المطلب الأول: القدرات التنافسية البنكية 48

المطلب الثاني: وسائل تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي 52

المطلب الثالث:الإتجاهات الحديثة للخدمات البنكية في البنوك الجزائرية.....55

المبحث الثالث: القوى المؤثرة في المنافسة البنكية على النشاط الاقتصادي 61

المطلب الاول: المنافسة والنمو الاقتصادي 61

المطلب الثاني: النظام المصرفي في الجزائر والمنافسة المصرفية 64

المطلب الثالث :المنافسة ما بين المؤسسات المصرفية.....67

خلاصة الفصل.....71

الفصل الثالث: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية BADR،BNA CNEP تيارت.

تمهيد 73

المبحث الأول: لمحة عن بعض البنوك التجارية الجزائرية.....74

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA 74

المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....77

المطلب الثالث: نظرة عامة حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.....81

المبحث الثاني: تشخيص المنافسة البنكية في إطار تقديم خدمات مصرفية 84

المطلب الأول: القروض والودائع الموازية مع متطلبات السوق.....85

المطلب الثاني: التنافسية البنكية في تقديم الخدمات الإلكترونية..... 94

المطلب الثالث: استخدام التمويل الإسلامي في المعاملات 102

المبحث الثالث: تحديات السياسة البنكية..... 107

المطلب الأول: إستراتيجية مكافحة الفساد المصرفي في الجزائر..... 107

المطلب االثاني:معوقات المنافسة في البنوك الجزائرية وسبل تطوير قدراتها التنافسية..... 111

خلاصة الفصل.....117

خاتمة.....119

قائمة المصادر والمراجع.....123

الملاحق.....133

الملخص

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور المديونية الجزائرية بمليار الدولار الأمريكي .	05
(1-2)	تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية خلال الفترة 2008/2001.	16
(1-3)	درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2003- 2017).	28
(1-4)	الخاص بالخدمات البنكية التقليدية .	32
(3-1)	توزيع عدد الزبائن على مستوي ولاية تيارت للبنوك الثلاث	84
(3-2)	مختلف القروض الممنوحة مع عدد الملفات على غاية مارس 2022، لبنك BNAتيارت	86
(3-3)	الإحصائيات الودائع بفائدة وبدون فائدة تراكمات إلى غاية 30 جوان 2021،BNA وكالة تيارت .	87
(3-4)	أنواع القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت.	88
(3-5)	المتضمن إحصائيات القروض لسنوات 2022،2020،2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	89
(3-6)	المتضمن إحصائيات حول الودائع المودعة ببنك BADR وكالة تيارت لسنوات 2019،2020،2021.	90
(3-7)	الخاص بمتابعة قروض الأفراد ب الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– تيارت من 01 جانفي إلى 30 أفريل 2022.	92
(3-8)	المتضمن إحصائيات مختلف البطاقات المستعملة إلى غاية 30أفريل 2022.	97
(3-9)	المتضمن العدد الإجمالي للبطاقات الإلكترونية لصندوق التوفير والإحتياط– وكالة تيارت .	98
(3-10)	عدد البطاقات تحت الطلب وعدد البطاقات الموزعة في البنوك -BNA-BADR CNEP	99
(3-11)	عدد المشتركين في التطبيق الإلكتروني والدفع الإلكتروني للبنوك الثلاث.	100
(3-12)	المتضمن عدد الوكالات وعدد الموزعات الآلية بولاية تيارت للبنوك الثلاث .	101
(3-13)	لمحة عامة حول الصيرفة الإسلامية ببعض البنوك التجارية بتيارت .	102
(3-14)	الخدمات الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت -540-	103
(3-15)	الخدمات الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني للتوفير و الاحتياط تيارت	103
(3-16)	تمويلات الإسلامية التي يوفرها البنكين بالدينار الجزائري .	104

قائمة الأشكال البيانية:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	خاص بمخطط قانون النقد والقرض 90-10.	15
(1-2)	عناصر إدارة المخاطر المصرفية	18
(1-3)	أشكال الفساد وفقا للبرنامج النمائي للأمم المتحدة.	27
(2-1)	العلاقة التبادلية بين أبعاد التنافس.	40
(2-2)	نموذج هيكل سلوك الأداء.	54
(3-1)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	76
(3-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة بدر تيارت 554.	80
(3-3)	الهيكل التنظيمي العام للصندوق التوفير والاحتياط -بنك – وكالة تيارت	83
(3-4)	توزيع عدد الزبائن	84
(3-5)	عدد البطاقات تحت الطلب وعدد البطاقات الموزعة.	99
(3-6)	عدد المشتركين في التطبيق الإلكتروني والدفع الإلكتروني.	100
(3-7)	عدد الوكالات وعدد الموزعات الآلية على مستوى البنوك الثلاث.	101
(3-8)	التمويلات الإسلامية المعتمدة من قبل وكالة -540-	105

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	القرض الرفيق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	133
(2)	القرض الاتحادي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	134
(3)	شراء مسكن لدى الخاص لبنكCNEP	135
(4)	شراء سكن ترقوي عمومي LPP لبنكCNEP	136
(5)	تطبيق الخاصة ببنك الوطني الجزائري BN@tic	137
(6)	البطاقات الالكترونية لبنكي BNA، CNEP	138
(7)	البطاقات الالكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	139
(8)	الإجارة وفقا للصيرفة الاسلامية لبنكBNA	140

مقدمة

مقدمة

شهد العالم تطورا اقتصاديا كبيرا ساهم في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي نحو التقدم والرقي وخلق جوا من المنافسة الحادة ما بين الدول خاصة في مجال العلاقات التجارية وهو ما يبرر وجود جهود إضافية تبذلها بعض الدول للمحافظة على حصصها بالسوق والتحسين من قدراتها التنافسية، ومن أهم القطاعات الأكثر حساسية في نمو اقتصاديات الدول نجد قطاع المصرفي لما له من تأثير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لها على مختلف مجالات الاستغلال والاستثمار.

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية نظرا لدوره المحوري في تنشيط باقي القطاعات، والمساهمة في التنمية الوطنية ودفع عجلة الاقتصاد خاصة في ظل التوجه العام لمعظم دول العالم نحو اقتصاد السوق.

فالبنوك وعلى اختلاف أنواعها تعمل في سوق تنافسية وهي بذلك تحاول تشغيل أكبر حجم من هذه السوق من خلال تحقيق الربحية وضمان الاستمرارية في النشاط مما يجعل الكل يبحث عن الوسائل التي تسمح له وتمكنه من مسايرة هذا التطور ، فلجأت الدول إلى الاهتمام بتطوير النظام البنكي باعتباره الهيكل الرئيسي للاقتصاد ومرآته العاكسة إذا نجد البنوك تعمل جاهدة من خلال مجموعة من الآليات والمهارات المهنية لاحتلال مركز تنافسي هام يمكنها من تحقيق أو اكتساب ميزة تنافسية تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع البنكي وزيادة فعالياته وذلك من خلال الاهتمام بالزبائن (العملاء).

باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي تماشيا مع تحولها إلى نظام اقتصاد السوق، وفي هذا إطار ذلك حاولت إصلاح القطاع البنكي سواء بسن القوانين، أو التنظيمات، أو باتخاذ إجراءات، أو بتوفير متطلبات، وترجم ذلك بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 وذلك بغية تطويره وتفعيله بالشكل الذي يجعله يواكب التطورات المالية العالمية ومواجهة تحديات المنافسة.

وجدت البنوك نفسها تواجه منافسين مختلفين كالمؤسسات المالية المصرفية وغير مصرفية، وحتى المؤسسات غير المالية، فإذا ما نظرا إلى واقع الصناعة المصرفية وعلى الصعيد العالمي نجد أنها تفرض ضغوطا متزايدة على البنوك صغيرة الحجم وبخاصة في الدول النامية، كما أدت الثورة التكنولوجيا والتوسع في استخدام الانترنت وتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت إلى تزايد الضغوط على البنوك والتي أصبحت تواجه منافسة شرسة في هذا المضمار.

ومما سبق يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية والبنكية في كسب تعزيز التنافسية في بنوك التجارية؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا السؤال الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1.ماهي أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

2.ما مسار الإصلاحات البنكية في الجزائر، وما دورها في تحقيق المنافسة البنكية؟

3. ما هو واقع الفساد في المنظومة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات ومن اجل حصر الموضوع نعتمد على مجموعة من الفرضيات والتي سوف يتم تدعيمها أو رفضها والمتمثلة في:

1.الفرضية الرئيسة: تساهم الإصلاحات الاقتصادية والبنكية في كسب ميزة تنافسية في البنوك التجارية الجزائرية؟

2.الفرضيات الفرعية:

- يعتبر مسار الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني من أهم مراحل التحول الاقتصادي في فتح المجال المنافسة البنكية.

- ساهمت التعديلات المتتالية لقانون النقد والقرض في إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية في زيادة تنافسية البنوك.

- توجد علاقة إيجابية بين الفساد المصرفي والميزة التنافسية.

أسباب اختيار الدراسة:

يمكن تلخيص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الرغبة في البحث عن مسار الإصلاحات الاقتصادية والبنكية في الجزائر؟ .
- محاولة التعرف على تأثير الإصلاحات الاقتصادية والبنكية في خلق تنافسه بين البنوك.
- الأهمية البالغة وكذا الدور المهم الذي تخلقه المنافسة في استمرار وتطور النشاط المصرفي.
- الميل الشخصي لقضايا الاقتصاد والبنوك.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1.محاولة إبراز دور الإصلاحات الاقتصادية والبنكية في تعزيز المنافسة البنكية.

2.محاولة معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال البنكي.

3.التعرف على الخدمات البنكية التي حققت أعلى قبول بالنسبة للعملاء.

أهمية البحث:

يعتبر موضوع دور الإصلاحات الاقتصادية والبنكية في تحسين المنافسة البنكية بالغ الأهمية سواء من الناحية العلمية أو العملية، وتظهر من خلال النقاط التالية:

– المنافسة البنكية موضوع هام وحساس نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المنافسة في تطوير القطاع البنكي، وزيادة من فعاليته التي تحدد بدورها حركية الاقتصاد الوطني.

– المنافسة تجعل البنوك تتسابق لتقديم أفضل جودة لخدماتها ومنتجاتها للعملاء بأسهل السبل وأسرعها.

– السبل التي يمكن أن تتبناها البنوك لمواجهة تحديات المنافسة وزيادة قدراتها التنافسية.

– تتناول هذه الدراسة قطاع هام ، ألا وهو القطاع البنكي الذي يعتبر المحرك الأساسي لأي اقتصاد.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: أسقطنا الدراسة على البنوك التجارية الجزائرية المتمثلة في البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، واقع المنافسة البنكية فيها.

الحدود الزمانية: اعتمدنا في معالجة البحث على دراسة حالة الجزائر من الفترة 1964 إلى غاية 2022.

المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف هذا البحث تم الاعتماد على نوعين من المناهج العلمية الآتية:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال العديد من المصادر والمعلومات العلمية بأنواعها.

وقد اعتمد في الجانب التطبيقي في تحليل المعلومات والبيانات على المنهج التحليلي المنطقي بنوعية الاستقراء والاستنباط بالاعتماد على الأرقام الرسمية المقدمة من الهيئات الرسمية الجزائرية كما حاولت قد الإمكان أن أكون مستقلا في الحكم عن الأشياء وهذا فقط من خلال الأرقام والبيانات.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع المنافسة البنكية من جوانب مختلفة، وقد سبقنا في هذه الدراسة مجموعة من الباحثين نذكر منهم:

– دراسة الطالبة بوخلالة سهام ، بعنوان المنافسة البنكية في الجزار في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية). مذكرة الماجيستر جاءت إشكاليتها على النحو التالي:

كيف يمكن قياس وتحليل المنافسة بين البنوك التجارية، وما مدى تحققها على مستوى القطاع البنكي في الجزائر؟ وقد استخدمت في تقييم البنوك بالاعتماد على نموذج SCP حيث توصلت إلى النتاج التالية:

- ✓ وجود تشابه في النشاطات التي تقوم بها البنوك التجارية هو أكبر عامل يدفعها إلى التنافس فيما بينها على تقديم أفضل وأجود الخدمات البنكية لجلب أكبر قدر ممكن من العملاء.
- ✓ من اجل تحليل وقياس درجة المنافسة البنكية، وجدت الطالبة ان هناك ثلاث نماذج رئيسية تساعدها على ذلك وهي نموذجSCP، نظرية الأسواق القابلة للتنافس ونموذج Bresnahan- shaffer. وهذه الطرق مطبقة بشكل واسع على مستوى العالم، وهي تختلف من حيث المعلومات المستعملة فيها.

– دراسة الطالبة آسية محجوب، بعنوان البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة – حالة البنوك الجزائرية، مذكرة الماجيستر، جاءت إشكاليتها كما يلي: ما مدى تأثير المنافسة على البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة وكيف يمكن لهذه الأخيرة (البنوك) مواجهة تحديات المنافسة. كما أنها اعتمدت في تحليل المنافسة على مستوى البنوك باستعمال نموذج SCP في مجال القروض والودائع البنكية وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ لقد اتخذت المنافسة بين البنوك ثلاث اتجاهات تنافسية رئيسية:
  - –المنافسة بين البنوك التجارية محليا وعالميا.
  - – المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرة.
  - – المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية.
- ✓ لمواجهة المنافسة أصبح من الضروري على البنوك التجارية الاتجاه للعمل بفلسفة الصيرفة الشاملة.

الصعوبات التي واجهت الباحث: إن أهم المصاعب التي واجهتنا هي:

– قلة المراجع المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالأسباب والحلول الموضوعية لتطور الاقتصاد الجزائري.

– صعوبات في الحصول على بعض البيانات المالية فيما تعلق بالجانب التطبيقي وهذا راجع لطابع السري.

– عدم الاستقبال الجيد من طرف الهيئات المعنية في الجزائر وخاصة البنوك التجارية وذلك لعدم وجود مختصين في البنك لتقديم المعلومات اللازمة.

خطة البحث

من خلال الإشكالية ومحاولة الإجابة عنها في ضوء البحث وباستخدام المنهج السابق، ذلك من خلال مجموعة من الفصول نلخصها فيما يلي:

الفصل الأول: تناول هذا الفصل والذي وضع تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية والبنكية، وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق إلى مسار الإصلاحات الاقتصادية، أما المبحث الثاني فاستعرضنا فيه مسار الإصلاحات البنكية، اما المبحث الثالث فقد تحدثنا عن تحديات الإصلاحات الاقتصادية والبنكية.

الفصل الثاني: جاء الفصل الثاني بعنوان المنافسة البنكية، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول سياسة المنافسة، أما المبحث الثاني فتطرق إلى المنافسة البنكية ودورها في النشاط البنكي، وأخيرا يأتي المبحث الثالث ليتناول القوى المؤثرة في المنافسة البنكية على النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث: تناول دراسة حالة عينة من البنوك التجارية، بحيث تناول هذا الفصل ثلاث مباحث، يمثل الأول تعريف البنوك محل الدراسة، أما الثاني تناول تشخيص المنافسة البنكية في إطار تقديم خدمات مصرفية، أما المبحث الأخير تضمن تحديات السياسة البنكية.

الفصـل الأول

الإصلاحات الاقتصادية والبنكية

تمهيـــــد

هنـاك علاقـة وثيقـة بـين النظـام الاقتصـادي والنظـام النقـدي ، فـأي تغيـير في النظـام الاقتصـادي لابـد أن يحـدث أثـرا في النظـام النقـدي كمـا أن أي انحـراف في كيفيـة أداء النظـام النقـدي لوظيفتـه لا بـد أن يـؤثر علـى حسـن أداء النظـام الاقتصـادي لوظائفـه أيضـا ،إن الجزائـر مـن بـين الـدول حديثـة الاسـتقلال والـتي اعتمـدت في بنـاء اقتصـادها علـى منظومـة بنكيـة نوعـا مـا كلاسـيكية تفتقـر لجـودة خـدماتها فهـي مجـبرة علـى تحسـينها ، لسـبب رئيسـي واحـد هـو وجـود منافسـة قويـة في المحـيط الاقتصـادي مـن طـرف مؤسسـات أجنبيـة تمتلـك قـدرات ومـؤهلات عاليـة ، وعلـى هـذا الأسـاس أقـرت الدولـة الجزائريـة عـدة إصـلاحات اقتصـادية متتاليـة تصـب كلهـا في تحسـين الخـدمات المصـرفية لغرض تحضيرها لمواجهة المرحلة الراهنة للاقتصاد العالمي .

المبحث الأول : مسار الإصلاحات الاقتصادية .

المبحث الثاني : مسار الإصلاحات البنكية .

المبحث الثالث : تحديات الإصلاحات الاقتصادية والبنكية .

المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية

إن الإصلاح من شأنه أن يدخل تغييرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم أو الطموح المنشود بداية من الفرد بصفته منتجا كان أو مستهلكا، إلى باقي العناصر الإنتاجية الأساسية التي أقرتها مختلف النظريات الاقتصادية. وبصفة موجزة هو عملية مستمرة ومتجددة ومواكبة للتطور الحاصل.

المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية قبل 1990

إن الإصلاحات الاقتصادية في بلادنا ليست خيارا بين الرأسمالية والاشتراكية إنها خيار التنمية العقلانية التي ينبغي أن تتسلح بمنظور إستراتيجي بعيد المدى لا تتوقف متابعته وتعديله على وزيرا أو رئيس حكومة من هذا التيار أو ذاك.[1]

أولا: مرحلة بعد الاستقلال إلى غاية 1980

بعد الاستقلال عملت الجزائر على القضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية واعتمدت على الصناعات الثقيلة كسبيل لذلك ، عن طريق الاستثمار في صناعة الحديد والصلب ، والصناعات الطاقوية والمحروقات والبيتروكيميائية حيث سخرت لها إمكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة ما بين 1966و1990 ، لكن من فتئ أن بدأ الاقتصاد الجزائر في التراجع والضعف نتيجة لعدة عوامل، من الإيرادات المتحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر [1] بينها: التبعية الاقتصادية ، النمو الديمغرافي والاعتماد الكامل على تصدير منتوج واحد هو النفط حيث يشكل 95 %من الإرادات المتحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر. حيث يمكن تقيم هذه المرحلة بمؤشرات إيجابية مؤشرات سلبية :

1-**المؤشرات الإيجابية**: نسبة النمو الاقتصادي بلغت 07 %، انخفاض التضخم مع نهاية 1978 إلى 07 %.

2-**المؤشرات السلبية**: تقهقر القطاع الخاص في معدل الاستثمار حيث سجل 5.04% مع نهاية 1978، الكلفة المرتفعة للتنمية، غياب إستراتيجية مالية[2].

[1] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومه بوزريعة، جزائر، 2008، ص 3.

[2] عبد الرحمن تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** ، دار الخلدونية ،القبة القديمة، جزائر ، 2011، ص ص 13-14.

ثانيا: مرحلة من 1980 إلى 1990

المؤسسات العمومية التي أنشأت في إطار النظام الاشتراكي، لم تحقق مستوى الطموحات المنتظرة لذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه إلى تدعيم المنشآت القاعدية (الطرقات، السدود، قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة). مما أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانيات، وجعل اقتصادنا يعتمد كليا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطاع غيار، حيث عرفت بداية الثمانيات استراد لسلع الاستهلاك النهائي خصصت له عشرة مليار دولار سنة 1981 على حساب الاستثمار والتشغيل بالإضافة إلى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط من 21.07 دولار للبرميل في نهاية الثمانيات إلى ما دون 10 دولارات [1] ، تميزت هذه الفترة ب:

1- بسقوط حر لإيرادات الصادرات الآتية من المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع مطرد بين عامي 1986 و1987 بنسبة 39 ثم 31 % على التوالي، مقارنة بسنة 1985[2].

2-وقد تزامنت فترة الثمانيات قيام الدولة بجملة من الإصلاحات الاقتصادية غرضها التخفيف من الضيق الناجم عن التدخل المتجاوز للدولة وإدخال مرونة أكبر في قواعد النشاط وجعل الثقة في جهة المواطن .

ويكون ذلك باستقلالية المؤسسات والقائمين بالنشاط وتعبئة جميع الجهود دون استثناء حتى تنتقل البلاد من عهد البترول الذي يمثل " شريان " الاقتصاد الجزائري بامتياز[3] ، إلى عهد الاعتماد على النفس، كما أن الانتقال من الصناعات الثقيلة والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالخدمات في بداية الثمانيات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 إلى يومنا هذا

أولا: برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي من 1990إلى سنة 1998

تميزت مرحلة التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2 %وارتفاع التضخم إلى 20.5 % بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير واستمر ميزان المدفوعات في انخفاض مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية.

---

[1] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] عبد الرحمن تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** ،مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

[3] فاروق العربي ، كعبوش الحواس ، **النمو والتنمية من المنظورات الكلاسيكية والحديثة (الإشارة إلى حالة الجزائر)**، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2020، ص 302.

وانخفاض في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وتفاعل العوامل الخارجية غير الملائمة من تدهور في شروط التبادل الدولي والصدمة البترولية المعاكسة مع العوامل الداخلية الناجمة عن السياسات الاقتصادية المتبعة وما رافقها من سوء إدارة الدين الخارجي وارتفاع خدمة الدين إلى الصادرات من 27 %سنة 1980 إلى أكثر من 54 %سنة 1986 وتجاوزت 80% سنة 1994 والجدول التالي يوضح تطور المديونية الجزائرية بمليار الدولار الأمريكي.

الجدول رقم :(1-1) تطور المديونية الجزائرية بمليار الدولار الأمريكي .

ديون السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسط وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

المصدر: مدني بن شهرة ، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية ، مرجع سبق ذكره،ص 126.

كما أن تركيبة الديون الخارجية الجزائرية تبرز هيمنة المقترضين الأوربيين حيث تمثل القروض (طويلة ومتوسطة المدى) المتأتية من دول الإتحاد الأوربي 60%. باستثناء القروض المتعددة الأطراف فيما يبقى الدولار الأمريكي العملة المهيمنة على نسبة الديون الجزائرية بنسبة 42.2 % وان سجل تراجعا مقارنة سنة 1997 حيث بلغت آنذاك 44.8 %في حين يمثل الفرنك الفرنسي 24.1 والين الياباني 12.2 %. أما خدمات الديون ارتفعت إلى 47.5 % مقابل 30.3 %سنة 1997، كما أن احتياطي الصرف انخفض من 8.8 مليار دولار سنة 1998 وأقل من 7 مليار دولار بداية سنة 1999. مما أجبر الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التقشفية لضبط الموازنة والمحافظة على التوازنات الكلية مثل تجميد عدد من المشاريع وترشيد النفقات في ميزانية بعض المؤسسات والهيئات. الأمر الذي جعل كذلك السلطات الجزائرية مجبرة على اللجوء إلى المنظمات العالمية من بينها صندوق النقد الدولي حيث دخلت في المفاوضات معه وتم إبرام اتفاقيات بين الطرفين وتم تبني برامجه الإصلاحية والتي عرفت في المرحلة الأولى بمجموعة من البرامج لمدة سنة، والذي يقتضي القيام بإيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة التضخم حيث وصل معدل التضخم إلى حدود 29% خلال فترة 1994 إلى 1995 وانخفض قيمة الدينار بحيث وصل إلى 36 دينار مقابل دولار واحد. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية 40% وارتفاع أسعار المحروقات ب 15% وتم تخفيف من نفقات الدولة والتي قدرت ب 25.7 مليار دولار.

ثانيا: تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (1998–2000):

تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي " أفريل 1995، مارس 1998" من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والحفاظ على مستوى تشغيل دائم بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات العمومية من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق لكن هذه الإصلاحات كانت سببا في تزايد حدة الفقر بفعل انخفاض القدرة الشرائية وتدهور المستوى المعيشي للأفراد ، وحرصا على تخفيف من الكلفة الاجتماعية لتطبيق التصحيح الاقتصادي فقد رافقه بترتيبات لحماية الطبقات الضعيفة التي تفتقد إلى دخل ، وبالنظر إلى عمليات الفصل الجماعي وإغلاق المؤسسات التي نتجت عن إعادة الهيكلة والخوصصة فإن مشروع الحماية الاجتماعية أقام ترتيبات تخص التأمين عن البطالة والإحالة على التقاعد المسبق بالإضافة على إنشاء وكالات التشغيل خصصت لفئة الشباب البطالين يجب على الاقتصادي في دراسة أي مشكلة ألا يهتم فقط بالجوانب الاقتصادية للمشكلة ولكن عليه أيضا الاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية [1].

إصلاحات هذه الفترة جاءت لتعمل على[2] :

1-التحكم في الاقتصاد الكلي وتحاول جهدها من خلال الأدوات المالية والنقدية لبعث النمو من جديد .

2-معالجة البطالة والتقليل من حدة المديونية حيث تمكنت من تعبئة 920مليون دولار كتمويل استثنائي بموجب إعادة الجدولة.

3-دور المالية العامة تم اعتماد على سعر مرجعي للبترول يساوي 18 دولار للبرميل في إعداد الميزانية السنوية

4-الوضع النقدي تميز بانخفاض معدل سعر الخصم، ابتداء من جانفي 2000، حيث انتقل من 8.5 "على 7.5 %.

[1] صالح غادة، **اقتصاديات السياحة** ، الطبعة الثانية ، دار الوفاء ، الجزائر ، 2020،ص 5.

[2] عبد الرحمان تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص115-116.

ثالثا : الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2001 /2019

في إطار البرامج المطبقة استطاعت الجزائر القضاء على المديونية الخارجية تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية كبلوغ احتياطي الصرف 200 مليار دولار أما نسبة النمو الاقتصادي فبلغت 2.3 %سنة 2019.

رسمت الجزائر إستراتيجيات لتحقيق نمو اقتصادي بخصوص الطاقة " الاستثمار في الطاقات المتجددة " كتطوير الطاقة المتجددة لتوليد 40 بالمائة من الكهرباء أفاق 2030 لتغطية الطلب الوطني والقدرة على التصدير الخارجي 1000 ميغاواط.

كما تبنت الجزائر إستراتيجية اقتصادية 2030/2025 لتهيئة وعصرنة الاقتصاد الوطني والمراهنة على قطاع الزراعة لتحقيق أمن غذائي والقطاع السياحي بالنظر لمؤهلات الجزائر سياحيا واستغلال مقوماتها الداخلية وقطاع الخدمات إضافة لقطاع الصناعة [1]،وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني بتحقيق نمو خارج المحروقات بنسبة 6.5 % (2020،2030).

رابعا: تأثير جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري:

منذ ظهور جائحة فيروس كورونا بعد اكتشاف أول حالة في ووهان الصين تم اعتبارها كأزمة صحية عالمية حيث سارعت الدول لاتخاذ إجراءات صارمة، للحد من سرعة انتشار الفيروس كفرض الحجر المنزلي. إن تداعيات جائحة كورونا كانت خطيرة على العالم لمساسها جميع القطاعات " حصيلة الأرواح البشرية التي فاقت المليون عالميا إضافة لعدد المصابين وحاملي الفيروس " . امتدت تداعيات الجائحة للاقتصاد العالمي والوطني حيث قدرت الخسائر العالمية 9.7% من الناتج المحلي العالمي كما تضرر قطاع التجارة والسياحة الدولية بنسبة 30 %. لسنة 2020 بسبب غلق المطارات والحد من حركية الأفراد لتجنب تفشي الفيروس إضافة إلى تراجع أسعار النفط ما ترتب عنه تأجيل بعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وطنيا أدى لانخفاض احتياطي الصرف في الجزائر إلى 44.2 مليار دولار 2020." حسب قانون التكميلي للحكومة ما دفعها لمراجعة سياستها المالية وخططت لعقلنة نفقات التسيير والتجهيز " الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الأعمال في ظل هذه الأوضاع رسمت الجزائر نموذج اقتصادي جديد 2020 تماشيا مع التطورات الاقتصادية والسياسية وتضمنت محاوره عصرنة الاقتصاد من خلال: مراجعة

[1] قوري ستي ، جلطي غالم ، **الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الواقع وحتمية التغيير** ، المجلة المنهل الاقتصادي ، العدد01،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، جزائر ،جوان 2021، ص 502.

النظام الجبائي، عصرنة النظام البنكي والمالي، عصرنة القطاع الفلاحي لضمان الأمن الغذائي، تحسين مناخ الاستثمار دعم الانتقال الطاقوي واقتصاد المعرفة.

قام بنك الجزائر وبهدف احتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد -19 بتبني سياسة نقدية تيسيريه في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي تم على إثرها خفض سعر الفائدة مرتين ،كما تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات[1] لتتراجع من 10 % في مارس 2020 إلى 2 % في فبراير 2021.

المطلب الثالث: وضعية النظام المالي والمصرفي قبيل الإصلاح الاقتصادي

لقد كانت وضعية النظام المالي والمصرفي الجزائري إحدى مؤشرات التدهور الاقتصادي بشكل عام قبل مباشرة عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل فكان يتميز بهيمنة القطاع المصرفي الحكومي على أوجه النشاط المالي، كما أن السياسات والإجراءات النقدية المنتهجة يغلب عليها طابع الكبح المالي. مما أنعكس على عدم كفاءة حشد المورد وسوء تخصيصها، كما أن القطاع كان مثقلا بالاختلالات الهيكلية التي يعكسها عدم وجود منافسة في مختلف أوجه النشاط المصرفي والمالي.

بشكل عام كانت البنوك التجارية ترزح تحت تركة من الإقراض الإجباري للمؤسسات العامة والتخصص في الائتمان القطاعي ووجود أنظمة احترازية غير كافية مما أضعف حوافظ البنك بدرجة كبيرة وتدهور الملاءة المالية للقطاع المصرفي بدرجة كبيرة مع مر الزمن إلى أن أصبحت 65 % من أصول المصارف غير مدرة لأي عائد 1990.

أولا : السياسات النقدية الإدارية :

شملت التحكم في حركة أسعار الفائدة النشاط التقليدي بجانبيه تلقى الودائع وتقديم القروض مما أدى إلى تجميد العمل بأحدي الأدوات النقدية الأساسية في مجال الربط بينها وبين مخاطر وآجال وسيولة الأدوات المالية بالإضافة إلى أنها اعتمدت وسائل تقليدية مباشرة في مجال التحكم في الائتمان كفرض سقوف على الائتمان الذي تمنحه المصارف ، كما لجأت السلطات النقدية إلى استخدام آليات تحكم نوعية لتخصيص الائتمان المدعوم إلى قطاعات لها أولوية (الإسكان ،الفلاحة ، المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ، مشاريع تشغيل الشباب)بالإضافة إلى الإلزام بشراء الدين العام .

[1] صندوق النقد العربي ، **آفاق الاقتصاد العربي** ، الإصدار الثالث عشر ، أبريل 2021 ، قطر ، ص 3.

ثانيا :بعض جوانب الضعف الهيكلي في النظام المصرفي :

1– التركيز في نصيب المصارف :

الميزة الأساسية للنظام المصرفي الجزائري حيث تمتلك الستة بنوك المملوكة للدولة أكثر من 95 %من إجمالي الأصول المصرفية تحد هذه النسبة العالية من ممارسة المنافسة في النشاط المصرفي.

2– تجزئة النشاط المصرفي:

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي " إتاحة الائتمان لقطاع معين بذاته " وانعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي نتج عن كبح المنافسة في السوق المصرفي وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير المخاطر المترتبة عنها.

3– القروض المتعثرة:

تفاقمت الوضعية المالية للمؤسسات المصرفية في الجزائر وانبثقت عنها ظاهرة القروض المتعثرة نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية حيث تشير البيانات المتوفرة لعام 1997 بأن القروض المتعثرة تمثل حوالي 50 % من إجمالي القروض القائمة.

4– هيكل ملكية المصارف :

يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية الجهاز المصرفي ككل ومن تم السيطرة على إدارتها وجميع عملياتها وهذا أثر سلبا على نشاط المصرفي والمالي حيث القطاع العام مازال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي فمن بين 15 مصرفا مرخصا في الجزائر تمتلك الحكومة 6 ستة مصارف وهي الأكبر حجما.

5– ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات :

تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير وذلك لأسلوب المتخلف المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على أسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين والائتمان من خلال سجل للمقاصة[1].

[1]عبد الحق بوعتروس ، **الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائري وتحديات المرحلة المقبلة** ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد01،مخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع ،جامعة منتوري قسنطينة ، 20سبتمبر 2001 ، ص ص 61-71.

المبحث الثاني : مسار الإصلاحات البنكية

قد مر النظام المصرفي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال (1962) يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

1-مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل سنة 1962).

2-مرحلة الإنشاء والانطلاق والتدخل (1962-1985) وتميزت بمحطات أساسية هي:

أ – مرحلة الانطلاق (1962-1966): سميت هذه المرحلة " مرحلة الانطلاق " لكونها مرحلة انطلقت فيها عملية محاربة التخلص من مخلفات التسيير الاستعماري وقيام بدله تسيير وطني قائم على المؤسسات الوطنية وذلك من خلال عملية انطلاق الجهاز المصرفي بتأسيس " البنك المركزي الجزائري ".

ب- مرحلة تأميم وإنشاء البنوك التجارية (1966- 1969): هذه الفترة تميزت بتأميم البنوك الأجنبية التي كانت قائمة وتأسيس بنوك وطنية كما تميزت بفصل الخزينة العمومية.

ج- مرحلة التدخل (1970- 1985): كما سمى بمرحلة التخطيط المالي للاقتصاد، لأن خلال هذه الفترة تمت فيها اعتماد عدة مخططات تنموية (المخطط الرباعي الأول والثاني والمخطط الخماسي الأول).

3-مرحلة الإصلاحات (1986- اليوم) وتميزت بمحطات أساسية هي :

أ – مرحلة بدء الإصلاحات (1986- 1989): تسمى كذلك بمرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، لذلك جاءت الإصلاحات وفقا لهذا التحول، حيث بدء التخلي عن المركزية في التسيير واعتماد السوق كبديل عن ذلك[1].ونجد في ذلك:

- قانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقروض.
- قانون 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86.

ب- مرحلة الإصلاح الحقيقي[2] (1990- اليوم) ونجد في ذلك:

*قانون 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض.

---

[1] سليمان بوفاسية ، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون، جزائر ، 2018، ، ص ص241-264.

[2] طلحاوي فاطمة الزهراء ،مدياني محمد ، **تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الصلاحات البنكية الجزائرية** ، مجلة التكامل الاقتصادي ، العدد 4 ،جامعة أدرار جزائر ،جانفي 2019 ، ص 89.

المطلب الأول: تعديلات قانون النقد والقرض

أولا: قانون النقد والقرض 10.90:

1 – أهداف إنشاء قانون النقد والقرض:

يهدف إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائر إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائتة الدائنة والمدينة بنسبة 20 % ورفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك [1].

2– أهم مبادئ قانون النقد والقرض[2] :

- منح البنك المركزي الاستقلالية.
- إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات.
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات .
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد.
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض والمخطط التالي يوضح القانون

ثانيا: أهم تعديلات قانون النقد والقرض:

ظلت الجزائر ومنذ بداية التسعينات تطبق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير المصرفي، حيث تم وضع عدد من البرامج في إطار الإستراتيجية الشاملة للإصلاح الاقتصادي. كما تم إجراء عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية من خلال التعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض خاصة بعد الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة (بنك الخليفة، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري) وذلك بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات.

---

[1] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص111.

[2] المواد: 11-19-32-44.القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادر في 18 أفريل 1990 ،العدد 16 ، ص3-8-9.

1- الأمر 01.01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10.90 المؤرخ في 27فيفري 2001:

من خلال هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض كما مكن هذا التعديل رئيس الجمهورية من تعين المحافظ ونائبه لمدة غير محدودة وحسب المادة 6 من الأمر 01/01 يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية، أما مجلس النقد والقرض فيتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات من ذوي الكفاءة في الأمور النقدية والاقتصادية وبذلك يصبح عدد الأعضاء 10 يدل أعضاء 7قبل التعديل.[1]

2- الأمر 11.03 المؤرخ في 26 أوت 2003:

حيث مست هذه التعديلات جملة من المواد وكانت تهدف أساسا إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

أ. السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:

* الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.

* توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وذلك بإضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي بالإضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة موظفين سامين لهم خبرة ودراية بالمسائل المالية " المادة 58 من الأمر 11.03".

* تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.[2]

ب. تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق:

* إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسير الموجودات (الاستخدامات) الخارجية والدين الخارجي.

* إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسير بنك الجزائر.

* التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

---

[1] المواد: 06-10-12. الأمر 01/01 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1421 الموافق 27 فبراير سنة 2001 يعدل ويتمم القانون 90-10 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر بتاريخ 28فبراير سنة 2001، ص4-5.

[2] المواد : 37-58-62 الأمر 11/03المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52، الصادر بتاريخ 27 غشت سنة 2003، ص7-9-10.

ج. توفير أحسن حماية للبنوك ولادخار الجمهور عن طريق:

* تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيريها وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي.

* إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع.

*توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر .

إن الهدف من تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 11.03 هو تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر والتي محل تنازع بينه وبين وزير المالية، بالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لروح نص قانون 10.90 هذا من جهة ومن جهة ثانية تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك خاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري[1].

كذلك العمل على تدعيم استقرار النظام المصرفي ومطابقته مع قواعد الحذر المتعارف عليها دوليا وبخاصة معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وكفاية رأس المال، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الأمن المالي.

3- الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:

من بين أهم ما تضمنه الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 أنه احتفظ بنفس التعريف المقدم للبنك المركزي مضيفا له عدم خضوع هذا الأخير لإجراءات المحاسبية العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، ولا لالتزامات مسك السجل التجاري.

مبررا الدور الرئيسي للبنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف ضمانا لنمو سريع للاقتصاد الوطني[2] .

[1] فضيل فارس ، **التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات** ، النشر الجامعي الجديد ،تلمسان ، الجزائر ،2018 ، ص 57.

[2] فضيلة زواوي ، سعاد شدري معمر / محمد قرتلي ، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، عدد01 ، جامعة بومرداس ، 2021/05/14 ،ص 82.

4- الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:

بناءا على هذا التعديل أصبح بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 05 سنوات مساهم في تغطية احتياجات الخزينة من التمويل [1]في إطار: * تمويل الدين العمومي الداخلي. * تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. * تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية

يهدف هذا الإجراء إلى مساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات خلال نهاية الفترة الاستثنائية لتطبيق 5 سنوات.

الملاحظ على هذا التعديل المساس بأهم مبادئ قانون 90-10 حيث يضع بنك الجزائر تحت تصرف الخزينة في الإصدار وبدون قيود مع أن هذا الإجراء هو بديل الاستدانة الخارجية واستثنائي إلا أن أثاره السلبية تظهر في أثر التضخم وقد قررت السلطات العمومية مؤخرا عدم اللجوء إلى الإصدار النقدي .

[1]المادة :01، الأمر 17-10مؤرخ في محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر 2017 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادر بتاريخ 12 أكتوبر سنة 2017، ص4.

الشكل رقم :(1–1) خاص بمخطط قانون النقد والقرض 90–10.

المصدر: مخطط قانون النقد والقرض 10.90من إعداد الطالبة ، بالإعتماد على قانون النقد والقرض.

ثالثا: تشكيلة البنوك والمؤسسات المالية بعد صدور قانون 1990

سمح صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة إما خاصة، أو أجنبية، أو مختلطة وقد جاءت هذه البنوك لتدعيم البنوك العمومية الموجودة، كما كان النظام البنكي الجزائري يتكون من البنوك العمومية (لم يتجاوز ثمانية بنوك في 1995)، ولكن بدأ عدد البنوك يتسارع اعتبارا من النصف الثاني من التسعينات خاصة نتيجة منح ال"اعتماد لبنوك ومؤسسات مالية جديدة [1] ويبين الجدول التالي تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية التي حصلت على الاعتماد في الفترة 2001-2008.

الجدول رقم: (1-2) تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية خلال الفترة 2001/2008.

البنوك والمؤسسات المالية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
بنوك عمومية	6	06	06	06	06	06	06	06
بنوك خاصة	12	13	15	15	12	11	12	14
مؤسسات مالية	4	05	05	04	02	03	03	03
شركات قرض إيجاري	2	02	02	02	02	03	03	02
بنك تنمية في طور إعادة الهيكلة	1	01	01	01	01	01	01	00
تعا ونية تأمين مرخص لها لأداء أنشطة البنوك	1	01	01	01	01	01	01	01
المجموع	26	27	30	29	24	25	26	26

المصدر: الطاهر لطرش. الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره ، ص 358.

[1] الطاهر لطرش ، **الاقتصاد النقدي والبنكي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2013 ، ص 358.

المطلب الثاني: المخاطر البنكية وإدارتها طبقا للمشرع الجزائري

تعددت الأراء ووجهات نظر الباحثين حول تقديم تعريف لمخاطر الاستثمار فهناك من يقول بأنها حالة عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من جراء عملية الاستثمار الأمر الذي قد يعرض الأموال المستثمرة إلى الخسارة الكلية أو الجزئية، وهي عبارة عن درجة التذبذب في العائد المتوقع أو درجة اختلاف العائد الفعلي قياسا بالعائد المتوقع[1].

أولا: النشاط البنكي والمخاطر:

ما يميز النشاط البنكي هو وجود العلاقة الكبيرة بين الأرباح المتوقعة مع المخاطر فهما متلازمان فلا يوجد نشاط بنكي بدون مخاطر إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها أصبح ضروريا بالنسبة للبنوك فهي تمثل حجر الأساس في نجاح البنوك وتجنب البنك الوقوع فيما يعرف بالأزمات البنكية.

والتي تؤثر سلبا ليس فقط على البنك بتراجع أدائه، بل يمكن أن تؤثر في وجود البنك في حد ذاته بحيث قد ينتهي إلى الإفلاس والذي قد ينجر عنه أزمة عامة في القطاع المصرفي والمالي ومنه حدوث أزمات اقتصادية شاملة، وفي سبيل ذلك يسعى المشرع الجزائري إلى وضع إطار قانوني يعمل على تأطير النشاط البنكي خاصة فيما يتمثل في إدارة المخاطر البنكية والرقابة عليها.

1- إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر وتنبيه يساعد المنظمة في مواجهة المخاطر المتوقعة والمحيطة بها ويساعدها على التطور والتوسع كما يزيد من ثقة المستثمرين في القيام بمشاريع اقتصادية ناجحة وإدارة جميع أنواع المخاطر لتجنب التهديدات واستغلال الفرص بالطريقة الأمثل[2].

[1] عبد العالي صالحي، **المحافظ الاستثمارية المثلى ودور البرمجة الرياضية فيها**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2020،ص 54.

[2] دريدر كامل آل شبيب ، **إدارة البنوك المعاصرة** ، **الطبعة الأولى** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، 2012، ص 231.

الشكل رقم: (1-2) عناصر إدارة المخاطر المصرفية

الشكل رقم: (1-2) عناصر إدارة المخاطر المصرفية

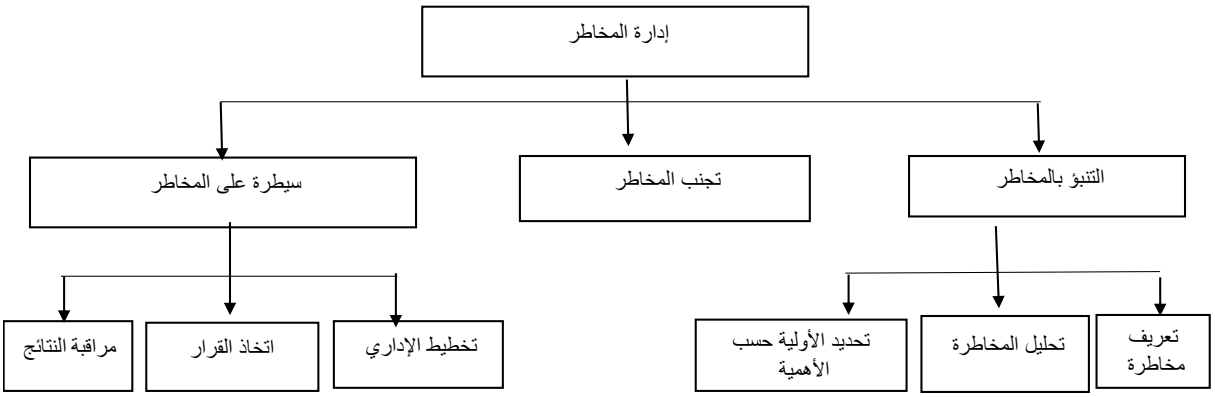

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

تجنب المخاطر لا يعني الهروب منها فكل استثمار مالي له درجة من المخاطر وبالتالي يجب على المستثمر دراسة أخطار الاستثمار والبحث في معرفة أساسها ومن ثم إدارتها. ومن المتأكد أنه لا يمكن التغلب على المخاطر نهائيا ولهذا يستوجب على المستثمر تحديد درجة المخاطر التي يمكن تحملها والتي لا ينبغي تجوزها[1].

2- كيفية إدارة المخاطر طبقا للمشرع الجزائري:

حسب المادة 2 من النظام رقم 08.11 مؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية [2]يتم إدارة المخاطر وفقا ما يلي:

أ . مخطط استمرارية النشاط:

مجموعة التدابير التي تهدف إلى ضمان، حسب مختلف سيناريوهات الأزمة وعند الاقتضاء وحسب نمط متدرج ن استمرارية الوظائف الأساسية أو الهامة للبنك أو المؤسسة المالية، ثم الاستئناف المخطط للنشاطات .

[1] عبد العالي صالحي ، **المحافظ الإستثمارية المثلى ودور البرمجة الرياضية فيها** ، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

[2] المادة: 02 ،نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 ، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 47 ، الصادر 29 غشت 2012 ،ص22.

ب. جهاز تنفيذي:

يقصد به الأشخاص الذين يتولون تحديد الاتجاهات الفعلية لنشاط البنك والمؤسسة المالية، ومسؤولية تسييرها، طبقا للمادة 90 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

ج. هيئة المداولة:

مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة.

د. لجنة التدقيق:

هي لجنة يمكن أن تنشئها هيئة المداولة لتساعدها في ممارسة مهامها. تقوم هيئة المداولة بتحديد تشكيلة ومهام وكيفيات سير لجنة التدقيق والشروط التي يشترك بموجبها محافظو الحسابات أو أي شخص أخرى تابع للبنك أو للمؤسسة المالية المعنية في أشغال هذه اللجنة . لا يمكن أعضاء الجهاز التنفيذي أن يكونوا أعضاء في لجنة التدقيق.

ثانيا: المخاطر البنكية وفقا للنظام 11-08:

نتطرق إلى المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية حسب ما جاء في نص المادة 2 من النظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية والمؤسسات المالية بحيث تتكون من المخاطر التالية[1]:

أ. خطر القرض:

الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد بمفهوم المادة 2 من النظام رقم 91-09، هي مخاطر حدوث خسائر ناتجة عن عدم قدرة الزبائن المستفيدين من القروض البنكية والذين يتعامل معهم البنك على إتمام التزاماتها المالية تجاه البنك ومنه يجب على البنك وضع إدارة لهذه المخاطر للحد منها وفق قواعد ومبادئ يسترشد بها.

ومنه إشكالية عدم سداد القروض والمستحقات كاملة إلى البنك وفي الوقت المحدد.

[1] المادة: 02، نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره ،ص22.

ب. خطر التركيز:

الخطر الناجم عن القروض أو الالتزامات الممنوحة لنفس طرف مقابل ولأطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد بمفهوم المادة 2 من النظام رقم 09-91 ولأطراف مقابلة ناشطة في نفس القطاع الاقتصادي أو نفس المنطقة الجغرافية أو الناجم عن منح قروض متعلقة بنفس النشاط، أو الناجم عن تطبيق تقنيات تقليص خطر القرض، خاصة تلك المتعلقة بالضمانات المصدرة من طرف نفس المرسل.

هذا وتحدث مخاطر التركيز البنكي من خلال تمركز التوظيفات البنكية إلى عميل واحد أو إلى أطراف مرتبطة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو تركيز منح القروض مع إلى مجموعة من الأطراف المقابلة التي من المحتمل إخفاقها بسبب تشابه العوامل منها الموقع الجغرافي، أو طبيعة النشاط، وغيرها من العوامل، مما قد يؤدي إلى تحمل البنك خسائر معتبرة هدد الأنشطة الرئيسة للبنك.

ج. خطر معدل الفائدة الإجمالي:

الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة حدوث تغير في معدلات الفائدة والناتج إلى مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، باستثناء العمليات الخاضعة لمخاطر السوق وقد تحدث نتيجة:

- تغير معدل الفائدة بين تاريخ منح القرض وتاريخ سداده، هنا البنك قد يجد نفسه يقترض بسعر اعلى من سعر الذي يقرض به مما يؤدي إلى تكبد خسائر معتبرة.
- التفاوت الزمني لآجال وإعادة تقييم الأصل والخصوم والبنود خارج الميزانية.
- أو نتيجة انخفاض قيم مشتريات الأوراق المالية عند إصدارها وبيعها باعتبار البنك وسيط مالي ويحدث ذلك نتيجة التفاوت الزمني.

د. خطر التسوية:

الخطر الذي يمكن التعرض له، لاسيما في عمليات الصرف، خلال الفترة التي تفصل بين لحظة التعليمة بالدفع لعملية أو أداة مالية تم بيعها، والتي لا يمكن إلغائها من طرف واحد، والاستلام النهائي للعملية الصعبة أو الأداة التي تم شراؤها أو الأموال المتعلقة بها. ويتضمن هذا الخطر، على الخصوص، خطر تسوية طرف مقابل (خطر عجز الطرف المقابل وخطر التسوية – التسليم) خطر عدم تسليم الأداة [1].

[1] المادة: 02، نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، المرجع السابق، ص23.

هـ. خطر السوق:

مخاطر خسائر على مستوى وضعيات الميزانية وخارج الميزانية الناجمة عن تقلبات أسعار السوق ، وتشمل لا سيما :

- المخاطر المتعلقة بالأدوات المرتبطة بمعدلات الفائدة وسندات الملكية لمحفظة التفاوض .
- خطر الصرف .

و. خطر السيولة:

خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته أو عدم القدرة على تسوية أو تعويض وضعية، نظرا لوضعية السوق، وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة.

وتتمثل في عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية من طرف البنك عند استحقاقها وعدم كفاية الأصول قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات، خاصة عند حدوث هجوم مفاجئ ورغبة العملاء لأسباب مختلفة في سحب الودائع.

ز. خطر قانوني:

خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض، أو خلل أو نقص أيا كانت طبيعته، من المرجح أن يعزي إلى البنك أو المؤسسة المالية بموجب عملياتها.

ح. خطر عدم المطابقة:

خطر العقوبة القضائية ، أو الإدارية أو التأديبية ، وخطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة ، الذي نشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط المصارف والمؤسسات المالية ، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تعلق الأمر بالمعايير المهنية والأخلاقية أو بتعليمات الجهاز التنفيذي المتخذة تنفيذا لتوجيهات هيئة المداولة ، على الخصوص .

ط. خطر عملياتي:

خطر ناجم عن عدم التأقلم أو خلل قد ينسب إلى الإجراءات والمستخدمين وإلى أنظمة داخلية أو على عوامل خارجية. ويدرج في هذا الإطار مخاطر الغش الداخلي والخارجي [1].

[1] المادة: 02، نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، المرجع السابق، ص23.

المطلب الثالث: أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المصرفية

سنتطرق إلى ما تهدف الرقابة الداخلية للبنوك وأجهزة نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المصرفية طبقا للنظام رقم 11-08 مؤرخ في 03 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية البنكية والمصرفية:

تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى ضمان ما يأتي بشكل مستمر[1] :

- التحكم في النشاطات .
- السير الجيد للعمليات الداخلية .
- الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتي.
- احترام الإجراءات الداخلية.
- المطابقة مع الأنظمة والقوانين.
- الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية.
- موثوقية المعلومات المالية .
- الحفاظ على الأصول .
- الاستعمال الفعال للموارد.

ثانيا: أجهزة نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المصرفية:

حسب نص المادة 5 من النظام 11-08 ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضع رقابة داخلية، عن طريق تكييف مجموع الأجهزة المذكورة في هذا النظام مع طبيعة وحجم نشاطاتها وأهميتها وموقفها ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها. وتطبق الرقابة الداخلية على مجموع الهياكل والنشاطات. وكذا على مجموع المؤسسات الخاضعة لرقابتها بصفة حصرية أو مشترك.

[1] المواد : 03، 04، 06،07،11،12، نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 ، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص23-24.

1-**نظام رقابة العمليات والإجراءات** :

-أهداف نظام رقابة العمليات والإجراءات:

يهدف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية في أحسن ظروف الأمن والموثوقية والتقصي خصوصا إلى ما يلي:

- ✓ التأكد من مطابقة العمليات المنجزة والإجراءات الداخلية المستعملة لأحكام التشريعية والتنظيمية وللمعايير الأخلاقية والأعراف المهنية وكذا لتوجيهات هيئة المداولة ولتعليمات الجهاز التنفيذي.
- ✓ التأكد من نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي، أو لهيئة المداولة، أو مرسلة لبنك الجزائر، أو للجنة المصرفية، أو موجهة للنشر.

2 – التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات:

يجب أن تحترم البنوك والمؤسسات المالية الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ولاسيما أنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر.

- بالنسبة للمعلومات الواردة في الحسابات البيانات المالية ، يتعين على التنظيم الذي تم تأسيسه ضمان وجود مجموعة من الإجراءات المسماة " مسار التدقيق" والتي تسمح مثلا ب : إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني – إثبات كل معلومة بواسطة وثيقة أصلية .
- يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الظاهرة في الوثائق والتقارير الدورية الموجهة إلى البنك الجزائر أو إلى اللجنة المصرفية بما فيها تلك المستندات الضرورية لحساب معايير التسيير مستخلصة من المحاسبة وقادرة على الإثبات بوثائق أصلية.[1]

3– أنظمة قياس المخاطر والنتائج:

يجب أن تقوم البنوك والمؤسسات المالية بوضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات على الخصوص منها مخاطر التركيز والقرض والسوق ومعدل الفائدة والسيولة والتسوية وعدم المطابقة وكذا الخطر العملياتي.

[1] المواد : 03، 04، 06،07،11،12، نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 ، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص24.

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقيم بانتظام نتائج عملياتها.
- تسمح هذه الأنظمة أيضا بتقدير تحليل وقياس المخاطر بطريقة عرضية ومستشرقة.
- تضع البنوك والمؤسسات المالية أنظمة وإجراءات تسمح بصفة عامة بتقدير المخاطر التي تتعرض لها .
- يجب أن تسمح هذه الأنظمة والإجراءات بحيازة خريطة المخاطر التي تحدد وتقيم مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها اعتمادا على عوامل داخلية كطبيعة النشاطات الممارسة أو نوعية الأنظمة الموجودة و(الخارجية) كالمحيط الاقتصادي أو الأحداث الطبيعية.[1]

4 – أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر:

يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية أنظمة مراقبة وتحكم في أخطار القرض ومخاطر التركيز والمخاطر الناجمة عن عمليات ما بين البنوك ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر معدلات الصرف ومخاطر السيولة والدفع مع إظهار الحدود الداخلية والظروف التي من خلالها يتم احترام هذه الحدود يجب أن تحتوي أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر المذكورة أعلاه على:

- ✓ جهاز حدود شاملة داخلية. وعند الاقتضاء على حدود العملياتية على مستوى مختلف الكيانـــات (المديريات، الوكالات، الفروع)
- ✓ يجب أن تكون مختلف الحدود متناسقة فيما بينها وكذا مع أنظمة قياس المخاطر الموجودة.

5– نظام حفظ الوثائق والأرشيف:

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد دلائل الإجراءات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة ويجب :

- أن تحدد هذه الدلائل على الأقل كيفيات التسجيل والمعالجة واسترداد المعلومات والخطط المحاسبية وإجراءات مباشرة العمليات.

[1] المواد : 03، 04، 06،07،11،12، نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 ، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

المبحث الثالث: تحديات الإصلاحات الاقتصادية والبنكية

بالرغم من امتلاك الجزائر على موارد مالية ضخمة من جراء ارتفاع أسعار البترول في السنوات السابقة ولفترة طويلة إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، إضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة مما يدل على وجود خلل يجب معالجته.

المطلب الأول: الفساد كمؤشر للوضع الاقتصادي الجزائري

يعتبر الفساد من أخطر المشكلات التي تواجه الدولة بسبب تعدد مظاهره وصوره، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي نتيجة إفرازات العولمة وظهور تكنولوجيا المعلومات. مما أدي إلى تراجع دور الدولة وبالتالي أصبح الفساد ظاهرة عالمية تجاوزت حدود الدولة ولم يعد باستطاعتها التحكم فيها ولا مكافحتها لوحدها.

أولا: تعريف بعض الاقتصاديين للفساد:

1-تعريف جونسن Johnston:

يعرفه على أنه إساءة استخدام الأدوار " يقصد الوظائف العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة " .

2-كما عبر روبرت كليتجارد Robert klidgard:

بالصيغة التالية: الفساد (ف) = الاحتكار (إ) + حرية التصرف (ح) – المسائلة (م)

3-تعريف صامويل هنتغون Samuel huntington:

يعرف الفساد بأنه سلوك يتضمن إنحراف المسؤولين العاملين وانتهاكهم للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم الخاصة[1].

[1] كنزة سعدون ، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أم البواقي ، 2016-2017، ص 08.

ثانيا : أنواع الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه :

- **الفساد الاقتصادي**: يعرف البنك الدولي الفساد الاقتصادي بأنه استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية[1] .
- **الفساد المالي**: يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها كتبيض الأموال، التهرب الضريبي، تزييف العملة الصعبة.
- **الفساد السياسي**: يتعلق بنظام الحكم في الدولة واستخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، على سبيل المثال لا الحصر التلاعب في الانتخابات وتزويرها، والفساد السياسي بمعناه الأوسع هو إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومة) لأهداف غير مشروعة.
- **الفساد الإداري**: يعرف بأنه استغلال رجال الإدارة للسلطات الرسمية المخولة لهم والانحراف بها عن المصالح العامة، تحقيقا لمصالح ذاتية وشخصية من أجل الحصول على مكاسب هي بالضرورة غير مشروعة ويتم أخذها دون وجه حق.
- **الفساد الاجتماعي**: هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد، وتنشئته كالأسرة، والمدرسة، والجامعات.
- **الفساد الثقافي** : يقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة .
- **الفساد الأخلاقي**: هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، وينتج عن ذلك إنشار السلوكيات المخالفة للآداب[2].

[1] أمال بن بريح ، رقية جبار ، **الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته** ، مجلة الدراسات القانونية ،العدد01، جامعة المدية ، الجزائر ، جانفي 2021، ص 21.

[2] أحلام سوداني ، حياة أبو لخروف ، الباحث الثالث ، **واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وآليات مكافحته** ، الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية ، جامعة قالمة ، العدد01، ، جزائر 24و25 أفريل 2018،ص 03.

ثالثا: أشكال الفساد وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[1]:

الشكل رقم : (1–3) المتضمن أشكال الفساد وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

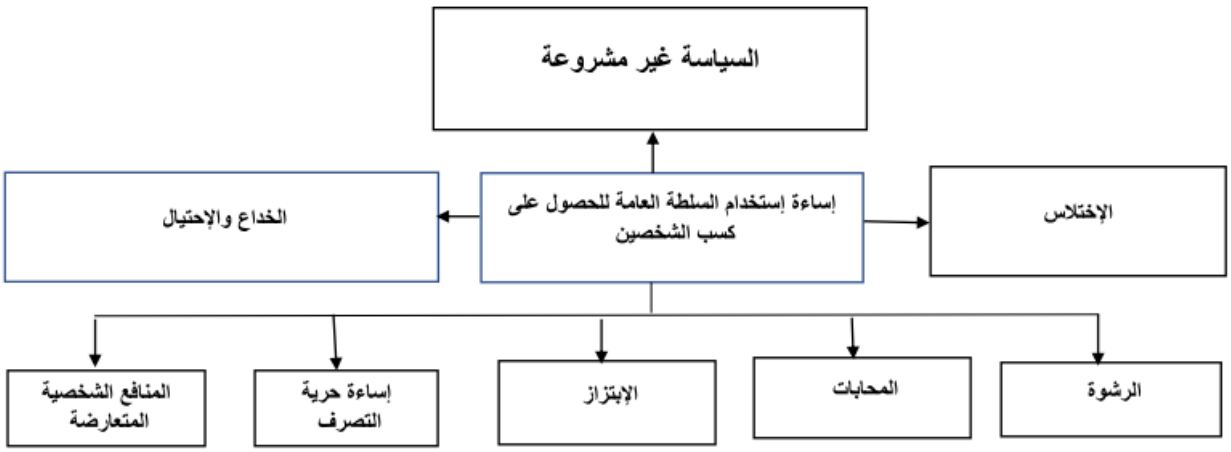

المصدر : كنزة سعدون ، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015) ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم إقتصادية ، لتخصص: إقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أم البواقي ، 2016-2017، ص 13.

رابعا: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر:

1 –القانون الجزائري: أمر رقم 10–05 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 2026 غشت سنة 2010، يتمم القانون رقم 06–01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم:

جاء القانون ليعالج جريمة الفساد بمختلف أشكاله حيث ورد في المادة 2 من هذا القانون تعريفا للفساد: كل الجرائم المنصوص عليها من الباب الرابع من هذا القانون، وبالرجوع إلى الباب المذكور يمكن تحديد العناصر المشكلة للفساد من خلال المواد الدالة على ذلك يمكن ذكرها في النقاط التالية[2]:

[1] كنزة سعدون ، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995–2015)** ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

[2] المادة:02–03الأمر 10–05مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26غشت سنة 2010 متعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد50، الصادر بتاريخ1 سبتمبر ،سنة 2010،.ص16.

- رشوة الموظفين العموميين، الامتيازات غير المبررة، الرشوة المتعلقة بالصفقات العمومية.
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب، وموظفي المنظمات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي، الغدر، استغلال النفوذ.
- إساءة استغلال الوظيفة، تعارض المصالح، اخذ فوائد بصفة غير قانونية، عدم التصريح الكاذب بالممتلكات ، ثراء غير المشروع ، تلقى الهدايا ، التمويل الخفي للأحزاب السياسية ، الرشوة في القطاع الخاص ، تبيض عائدات الإجرام لإخفاء ، إعاقة السير الحسن للعدالة ، عدم حماية الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا ، البلاغ الكيدي ، عدم الإبلاغ عن الجرائم[1].

2- مؤشر الفساد خلال الفترة (2003-2017):

من خلال التقارير المختلفة للمنظمة العالمية للشفافية الدولية يتبين ترتيب الجزائر في مؤشرات الفساد الدولية كالتالي[2] :

الجدول رقم: (1-3) درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2003-2017)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الدول	133	146	159	163	180	180	180	178
الدرجة	2.6ن 10	2.7من 10	2.8من 10	3.1من 10	3.4من 10	3.2من 10	2.8من 10	2.9من 10
الرتبة	88	97	94	84	99	92	111	105
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
عدد الدول	183	174	/	175	168	/	/	
الدرجة	2.9ن 10	3.4ن 100	36من 100	36من 100	34من 100	33من 100		
الرتبة	112	105	94	100	88	/		

المصدر: أحلام سوداني ، حياة أبو لخروف ، الباحث الثالث ، **واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وآليات مكافحته** ، مرجع سبق ذكره ،ص 05.

حيث أن مؤشر مدركات الفساد يقوم بتحديد الدرجات والمراتب التي تحتلها الدول بناءا على التصورات المتعلقة بمدي انتشار الفساد في القطاع العام، اعتمادا على المسموحات والتقسيمات التي يتم جمعها من

[1] عبد الرحمان تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** ، مرجع سبق ذكره ، ص 202.

[2] أحلام سوداني ، حياة أبو لخروف ، الباحث الثالث ، **واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وآليات مكافحته** ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات المستقلة (كمصدر) حيث تكون درجة 100 أكثر نزاهة ودرجة 0 أكثر فسادا.

3-أثر الفساد على المؤشرات الاقتصادية الكلية:

- العلاقة السببية بين الفساد وارتفاع نسبة التضخم في الدولة.
- التأثير على سوق الصرف.
- أثر الفساد على الإيرادات العامة والنفقات العامة.
- أثر الفساد على مناخ الاستثمار.
- أثر الفساد على الفقر[1] .

المطلب الثاني: الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، تحرير التجارة والمدفوعات مع خفض كبير لقيمة الدينار وعلى إثر ذلك ألغيت جلسات تحديد النقد الأجنبي في بنك الجزائر، بعد إنشاء سوق النقد الأجنبي بين البنوك في شهر ديسمبر من سنة 1995 حيث عززت التطورات المؤسسية كثيرا من قدرة البنك على إدارة السياسة النقدية [2].

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال وذلك من خلال امتصاص فائدة السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الإئتمانات التفصيلية لقطاعات معينة، تحقيق الاستقلال والاستقرار النقدي وكذا ضمان السيولة الازمة لتمويل التنمية

[1] كنزة سعدون ، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)**، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

[2] عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر، سنة 2014، ص 85.

أولا: ماذا تعني السياسة النقدية:

هي مجموعة الإجراءات والتدابير والقرارات المتخذة من طرف السلطة النقدية للتأثير وتحكم في الكتلة النقدية، بما يتوافق مع الحالة اقتصادية للبلاد بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي [1]، كما يمثل البنك المركزي السلطة النقدية للدولة فهو الذي يحمل مسؤولية وضع وإدارة الساسة النقدية[2].

ثانيا: علاقة السياسة النقدية بالاستقرار المالي:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية في الأجل القصير والمتوسط التي تؤثر على الاقتصاد الحقيقي والنقدي والتي تعمل على تنظيم وضبط التوازن الاقتصادي العام وتحقيق التوازن الخارجي ومواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق الاستقرار المالي[3] ، أن أدوات السياسة النقدية تعد من أهم الأدوات التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وأهم الصعوبات التي تحد ذلك هي[4] :

1- السياسات النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي، تختلف من دولة لأخرى كما أن هناك دراسات قليلة تحاول ربط السياسة النقدية بالاستقرار المالي وبمؤشرات لا تعبر عن هذا الهدف

2- تختلف وصفة السياسة النقدية المثلى التي تحقق الاستقرار المالي في الاقتصاد المغلق عن الاقتصاد المفتوح، كما تختلف في اقتصاد نامي عن الاقتصاد متقدم، كما أن إدخال نظام سعر الصرف في تحليل يؤثر على الوصفة المطلوبة.

3- حدثت تغيرات جوهرية في العقدين الماضين في النظم المالية والمصرفية، كما ازدادت الاضطرابات المالية والعولمة المالية، مما غير من آليات عمل السياسة النقدية وجعل هدف الاستقرار المالي بمثل تحدي كبير أمام صانعي السياسة الاقتصادية.

---

[1] عبد الرحمان تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** ، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] عبد الله خبابة ، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص84.

[3] سليمان بوفاسة ، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، مرجع سبق ذكره،(134-138).

[4] نش آية ، **فعاليات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أم البواقي ، 2020-2021، ص 28.

المطلب الثالث: واقع البنوك الخاصة في الجزائر

أولا: ماهية البنوك الخاصة:

هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبعيين أو معنويين. ويتولون إدارة شؤونها ويتحملون مسؤوليتها القانونية والمالية إزاء الدولة .

وتمارس البنوك الخاصة نشاطها مثل أي بنك عام حسب إمكانيتها وإدارتها ضمن قواعد وتجارب بحثه على مبدأ الربح المعظم بأقل التكاليف وهذا في إطار تنظيم قانوني، حسب قواعد البلد التي تقيم نشاطها فيه[1]

ثانيا: واقع البنوك الخاصة في الجزائر:

سمح صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض بظهور بنوك خاصة جديدة ومختلطة أو مكونة من تجمع رؤوس أموال عمومية، ونذكر البنوك التي حصلت على اعتماد:

1-**البنوك الخاصة الجزائرية** : مع نهاية 2001 فإن البنوك الخاصة الجزائرية كانت كما يلي : - بنك خليفة – البنك التجاري الصناعي الجزائري – البنك العام المتوسطي .

2-**البنوك الخاصة الأجنبية**: قام مجلس النقد والقرض باعتماد بنوك خاصة أجنبية وبنوك مختلطة وهي: - بنك البركة – البنك الاتحادي – الشركة العامة الفرنسية – المؤسسة العربية المصرفية – بنك الريان – بنك ناتكسيس الأمانة الجزائر.

تتميز التجربة الجزائرية في البنوك الخاصة بالحداثة وقلة المشاركين فيها نظرا أن القانون الجزائري لا يسمح بقيام بنوك خاصة بمعنى الكلمة، بل بنوك تتعامل بمنتجات الصيرفة الخاصة، مما صعب فتح السوق نحو هذا النشاط وقليل على حد كبير نمو هذا النوع من الصيرفة[2].

---

[1] صحراوي انتصار، **مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائر "** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الوادي ، 2014-2015، ص 27.

[2] صفاء حمادي ، **تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر " دراسة حالة بنك البركة الجزائر "**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الوادي ، 2014-2015، ص15.

ثالثا : نقاط القوة والضعف في القطاعين[1] .

الجدول التالي يبين الخدمات البنكية التقليدية:

الجدول رقم :(1-4) الخاص بالخدمات البنكية التقليدية.

البنوك / الخدمـــات المصرفية	بنك عمومي	بنك خاص
تلقي أو قبول الودائع من مختلف الجهات	*	*
تقديم القروض بأنواعها	*	*
التعامل بالاعتمادات المستندية	*	*
التعامل بالأوراق المالية والتجارية	*	*
شراء وبيع العملات الأجنبية .	*	*
تحصيل الشيكات الواردة	*	*
تأجير خزانة حديدية	*	*
فتح الحسابات الجارية .	*	*

المصدر: محمد بومدين ، **المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر** ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أدرار ، 2018/2017 ص 33.

[1] محمد بومدين ، **المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر " دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك الوطني الجزائر "** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أدرار 2018/2017 ص 33.

خلاصة الفصل:

تبنت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وبنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، من أجل تكييف النظام البنكي مع الأوضاع الاقتصادية بصدور قانون النقد والقرض 10/90، وتوالت التعديلات على هذا القانون كرد فعل إثر التعرض إلى أزمة إفلاس بنكية في الجزائر، أو مراعاة لاحتياطي الصرف من العملات الأجنبية والذي يتأثر أساسا بأسعار النفط في السوق العالمية كما أن جملة التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد عام 2001 لم تكن إلا بسبب الفوائض المالية المتراكمة التي حققتها عوائد القطاع النفطي.

كما أن استحواذ البنوك العمومية على النشاط البنكي في تسيطر على ما يفوق 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي الجزائري بالرغم من السعي نحو تحرير القطاع البنكي وتحرير السوق البنكية، وفتح المجال للبنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها التمويلية المختلفة.

الفصـــل الثـــاني

المنافســـة البنكية.

تمهيـــــــد :

إن مسألة خلق البيئة الاقتصادية القائمة على المنافسة الفعالة قاعدة أساسية وحيوية للنمو الاقتصادي، كما تعد الحافز للبنوك لرفع قدراتها التنافسية، فضلا على اعتبارها الضمانة الأساسية للمستثمرين وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة من تأثيرات السيطرة السلبية للمؤسسات العملاقة ذات الوضع الاحتكـاري للسوق، بالإضافة إلى كونها صمام أمان للمستهلك وضمانا لحصولـه على خدمـات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية.

وفي هذا الاتجاه، تم تحرير وفتح المنافسة من طرف القانون وتأطيرها من أجل قيادة الاقتصاد نحو غايته الأساسية والنهائية والتي تتمثل في: راحة الفرد، حيث إن قانون المنافسة وحرية الأسعار الذي ظهر لتنظيم السوق الاقتصادية وتوظيفه لخدمة التنمية الاقتصادية بغية مواجهة الممارسات المخالفة لضوابط النظام العام الاقتصادي.

المبحث الأول: سياسة المنافسة.

المبحث الثاني: المنافسة البنكية ودورها في النشاط البنكي.

المبحث الثالث: تأثير الإصلاحات الاقتصادية والبنكية على المنافسة.

المبحث الأول: سياسة المنافسة

تشكل المنافسة والسياسات التي تجمعها أحد أهم العناصر التي تؤلف الأنظمة الحديثة، حتى باتت كل حكومة العالم تقريبا تعتمد على المنافسة لإنتاج اقتصاد أكثر فعالية وللمساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي إلى ذلك تلتزم معظم هذه الحكومات بإعداد مجموعة أدوات وسياسات تخولها الاستفادة من عملية المنافسة ووضع حد للساعين إلى استغلال سيئ.

المطلب الأول: المنافسة والبيئة التنافسية

أولا: ماهي المنافسة وسياسة المنافسة:

1-المنافسة: تنجم المنافسة عن التفاعلات في السوق، شأن التنافس بين الشركات على المستهلكين أو أموالهم التي تدفع بالمنافسين إلى تقديم جودة أعلى بأسعار أدنى ويفرض هذا التنافس على كل شركة التدقيق في إجراءاتها لتتأكد من استخدامها لكافة الموارد بأكبر كفاءة ممكنة، تخفض هذه الوسيلة الإستخدام غير الكفء للموارد وتضع حدا للتبذير وتقلص بالتالي التكاليف [1]، لذلك فالمنافسة عملية في حين تحل سياسة المنافسة المشاكل عندما لا تسير العملية على أكمل وجه، وقد فصل ابن خلدون في قضية انطلاقا من واقع عايشه.[2]

جرى تصميم قوانين وقواعد المنظمة للسوق لتضمن شيئا من العدالة في السوق وتتواجد قواعد السوق منذ بدء الأسواق وحتى قبل بروز ما يعرف الآن باسم اقتصاد السوق وهذا ما نطلق عليه اليوم سياسات المنافسة.

2-المقصود بالمنافسة:

التنافس في اللغة العربية هو نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التشبيه بالعظماء واللحاق بهم، فيقال تنافس القوم في كذا أي تسابقوا فيه وتباروا دون أن يلحق بعضهم الضرر ببعض [2].

---

[1] سوزان يوكس وآخرون، **المنافسة والتنمية**، الطبعة الأولى، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، سنة 2010، ص18.

[2] محمد عبد الله شاهين ، **التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية آفاق وتحديات** ، الطبعة الأولى ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ،سنة 2017،ص71.

ويقرر الصفهاني أن المنافسة لغة هي مجاهدة النفس والأشبه بالأفضل واللحوق بهم من غير إدخال ضرر على غيره والتنافس من المنافسة وهي الرغبة في الشيء والانفراد به وهو عن الشيء النفيس الجيد من نوعه[1].

وفي **القرآن الكريم** بعد التصوير القرآني للنعم التي يلقاها المؤمنون حثهم الله سبحانه وتعالى على التنافس في عمل الخير حتى ينالوها، وفي ذلك تقول الآية الكريمة ختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

ثانيا: التنافسية.

1-تعريف التنافسية :مفهوم التنافسية تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي الدرجة التي تستطيع عندها دولة ما في ظل ظروف التجارة الحرة والسوق العادلة أن تنتج مبلغا وتقدم خدمات تفي بمتطلبات اختبار الأسواق الدولية بينما تحافظ في نفس الوقت على الدخل الحقيقي لأفراد شعبها وزيادته على المدى البعيد[2].

أهم مؤشرين لقياس التنافسية هما مؤشر تنافسية النمو ومؤشر تنافسية الأعمال.

2-المنافسة في الاقتصاد :

عبارة عن شركة أو مجموعة من الشركات الأخرى المنافسة التي لها نفس طبيعة العمل وتحاول أن تكسب زبائن وأيضا يمكن أن يرمز لها إلى احتمالية وجود منتجات بديلة أو دخول شركات جديدة إلى السوق إذا لم يوجد منافس لمنتج أو خدمة.

3-أهداف المنافسة:

كأي نظام آخر فالمنافسة لها قانونها الذي يراد من خلاله تحقيق أهداف محددة أهمها ما يأتي:

أ. تنظيم إجراءات ت الحد من القيود التجارية (تحريم تثبت الأسعار، تحريف الحرب الإعلانية).

ب. سن قوانين فاعلة لها قدرة على التأثير في تنظيم عمل المصارف، وأسواق المال.

ج. العمل على خفض عمليات الاندماج بين المؤسسات الرأسمالية، وكذا حماية الملكية الفكرية.

د. التقليل من مجالات الربح الاحتكاري في مجالات البنى التحتية والمنافع العامة

هـ. توفير الحماية للمؤسسات الرأسمالية من خلال تنظيم نشاطات المؤسسات المالية والمصرفية.

---

[1] جابر فهمي عمران، **المنافسة في منظمة التجارة العالمية تنظيمها – دراسة مقارنة القانون الأمريكي – الاتحاد الأوربي – القانون المصري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2011، ص320.

[2] صلاح عباس، **التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات؟**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2006، ص115.

-العوامل المؤثرة في البيئة التنافسية[1] :

- عدد المنافسين القائمين وضخامة عمل هؤلاء المنافسين. مع طريقة تسعيرهم لمنتجاتهم.
- حصة التجارة لكل منافس وكذا مقدار نجاح هذه الشركات.

رابعا: أنواع المنافسة: يوجد نوعين المنافسة المباشرة والمنافسة غير مباشرة:

1-المنافسة المباشرة: يقصد بها المضاربة القائمة بين مؤسسات تمارس نفس النشاط الاقتصادي وتهدف إلى إشباع نفس الحاجة.

2-المنافسة غير المباشرة: يقصد بها المضاربة القائمة بين مؤسسات لا تمارس نفس النشاط الاقتصادي إلا أنها تتنافس بشكل غير مباشر من خلال إشباعها لنفس الحاجيات.

المطلب الثاني: أبعاد التنافس والميزة التنافسية

طالما كانت المنظمة تتعامل مع بيئة متحركة ومتغيرة فإنه يتوجب عليهما أن تكيف أهدافها وإستراتيجياتها بما يتوافق مع المتغيرات البيئة سواء كان ذلك بشكله الموجب أو السالب وأن تختار البعد التنافسي الذي يمكن أن يحقق لها الميزة التنافسية في السوق التي تعمل بها.

أولا : إن اختيار المنظمة للبعد التنافسي مرهون بعاملين أساسيين:

* يتمثل بمصادر المنظمة في بناء ميزتها التنافسية (المدخلات ، العمليات).

* يتعلق بالسوق وحاجات الزبائن وبالتالي فإنه تعبير عن حالة الموازنة بين البيئة الداخلية للمنظمة القوة والضعف، والبيئة الخارجية " الفرص والتهديدات. "

بسبب التطورات والتغيرات البيئية وتغير حاجات ورغبات الزبائن عبر الزمن فقط تغيرت وتطورت أبعاد المنافسة وهي كالتالي: أربعة أبعاد وهي:

[1] كريمة حاجي وآخرون ، **العلامة التجارية في المحيط التسويقي والتنافسي** ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2020،ص231.

أ. الكلفة Cost:

تعد الكلفة الأدنى البعد التنافسي الأقدم الذي سعت لاعتماده الكثير من المنظمات والذي يقصد به قدرة المنظمة على إنتاج وتوزيع المنتجات بأقل ما يمكن من الكلف قياسا بالمنافسين في ذات الصناعة وتركيز على تخفيض الكلفة سوق ينعكس بالتالي على السعر النهائي للمنتج.

ب. الجودة Quality:

أصبح الزبون يسعى للحصول على منتجات ذات جودة أعلى اعتمادا على المفاضلة بين السعر والجودة، ولم يعد السعر عاملا حاسما في اتخاذ لقرار الشراء. فأصبحت منظمات الأعمال تسعى للفوز بطلبات الزبون من خلال تقديمها منتجات تحقق توقعات الزبون ورضاه ويمكن أن يتحقق بعد الجودة من خلال:* جودة التصميم ، * جودة المطابقة ، * جودة الخدمة ، أي تركيز الجودة على تلبية حاجات المستهلك[1].

ج. المرونة Flxibility:

جاء هذا البعد نتيجة لحالة التطور والإبداع التكنولوجي، وبالتالي هو حالة جديدة أفرزتها متغيرات البيئة وعكستها تعقيدات الحياة وأصبحت الكلفة والجودة أبعاد تقليدية ويقصد بالمرونة أنها قدرة المنظمة في تقديم مستويات مختلفة ومتنوعة بالسوق المستهدف.[2]

ث. التسليم Delivery:

نتيجة للتعقيد الكبير الذي أصاب حياة الإنسان في الزمن المعاصر، فقد أصبح الوقت عامل ذو أهمية كبيرة في جوهر قرارات الشراء التي يمكن أن يتخذها وعليه فإن العديد من منظمات الأعمال بدأت تنافس باعتماد بعد جديد يتمثل في سرعة التسليم والاستجابة لطلب الزبون.

[1] ثامر البكري ، **إستراتيجية التسويق** ، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع ، اعمان ، الأردن ، 2008،ص ص205-206.

[2] أحمد مير وآخرون، **الأسس النظرية السلوك وبرامج ولاء الزبائن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 32.

ثانيا: العلاقة بين أبعاد التنافس:

يتضح من التتابع في اعتماد أبعاد التنافس في منظمات الأعمال وبحسب فتراتها الزمنية، بأن المنظمات لا يمكنها أن تعتمد أكثر من بعد تنافسي في ذات الوقت على أساس أن هذه الأبعاد في علاقة تبادلية وكما موضحة في الشكل:

الشكل رقم:(2-1) العلاقة التبادلية بين أبعاد التنافس.

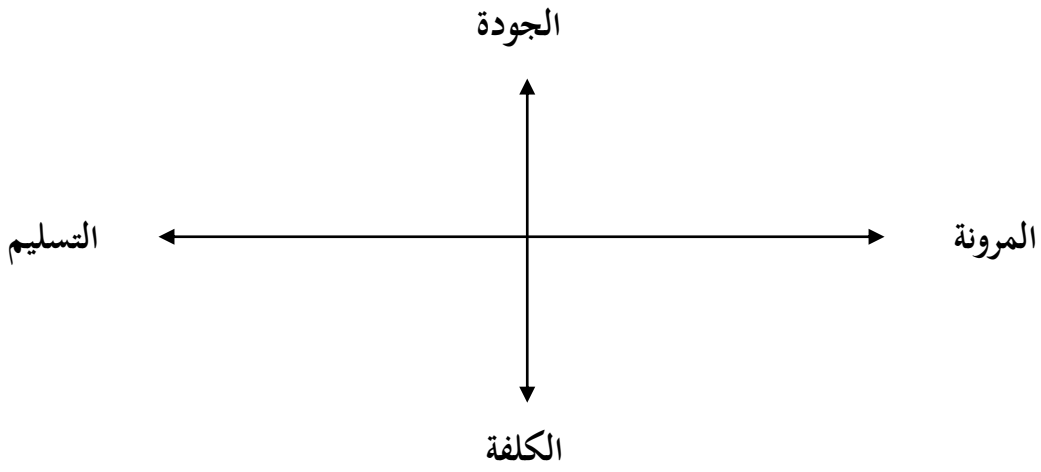

المصدر: ثامر البكري، **إستراتيجية التسويق**، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، اعمان ، الأردن ، سنة 2008،ص 208.

فالجودة العالية عادة ما تكون مقرونة بسعر أعلى، وبالعكس إذا ما كانت الكلفة منخفضة فإن ذلك ينعكس على تدني مستوى الجودة، وكذلك فالمرونة عادة ما تكون مقرونة بقدرة أقل للمنظمة في إمكانية تلبية الطلب عند حصوله أو قد تكون سرعة التسليم مقرونة باستقرار أكثر في هيكلية أعمالها.

إلا أن هذه العلاقة لم تبقى على هذا المنوال وبخاصة بعد اشتداد المنافسة، إذ بدأت الشركات بالعمل على السيطرة على كلف الإنتاج على الرغم من كون منتجاتها تميزت بجودة عالية من خلال وسائل تحسين الجودة

ثالثا: أبعاد المنافسة في الجزائر:

المنافسة تسمح للمستهلك بالاستفادة من أسعار الأقرب إلى تكلفة إنتاج المؤسسة زيادة على هامش الربح الذي يبقى معقول.

ومن أجل سير الحسن للمنافسة ولتكون ذات فائدة على المستهلك، يجب أن تتفادي هذه المؤسسات الممارسات التي تسمح لها بحماية أو زيادة حصصهم السوقية ومداخيلهم دون القيام بمجهودات ضرورية من أجل خفض الأسعار وتحسين جودة منتوجاتهم أو خدماتهم أو تحسين علاقاتهم مع الزبائن.

المنافسة بين ممولين السلع والخدمات عند ما تسير في الاتجاه الفعال تسمح إذن بخفض الأسعار وتحسين الجودة والتنويع في الإنتاج والخدمات المعروضة في السوق[1] .

رابعا: التنافسية والميزة التنافسية:

1-أبعاد التنافسية: أبعاد تعريف التنافسية كما يلي:

- إن التنافسية تهدف إلى التفوق على المنافسين .
- تعتمد التنافسية على تقديم منتجات تحقق رضا الزبون وتكسب ولاءه .

2-مقومات التنافسية: هي الجودة الابتكار، السعر التوقيت المناسب.

- تقاس التنافسية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات هي: الربحية، التكلفة، الإنتاجية والحصة السوقية.
- تعبر التنافسية عن قدرة المنظمة على مواجهة المنافسة والصمود في وجه المنافسين فيما تعبر المنافسة عن حالة التزاحم بين المنظمات في السوق لكسب لجذب العملاء والتفوق على المنافسين.
- تشمل التنافسية كل الجهود سواء على المستوى الإداري، التسويقي، التفوق في المنظمة[2].

3-الميزة التنافسية:

المجالات التي يمكن للمؤسسة أن تنافس غيرها بطريقة أكثر فعالية وبهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المؤسسة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية، التسويقية أو فيما يتعلق بمواردها وكفاءتها البشرية.

---

[1] https://www.commerce.gov.dz لوحظ : يوم 15 مارس 2022 ، ساعة 10 :12د

[2] إلياس سالم، **التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 1 ، جامعة مسيلة ، الجزائر ، جوان 2021،ص 233.

ومصادرها هي الكفاءة والجودة[1].

4-أبعاد الميزة التنافسية :

أ. بعد داخلي: فداخليا تبنى الميزة التنافسية لأي منظمة على القدرات المميزة حيث يجب التعرف عليها والاستثمار فيها بشكل يحقق الميزة التنافسية.

ب. بعد خارجي: يتمحور حول حقيقة أنه لا توجد الميزة التنافسية بدون لجم الأطراف الخارجية والتعامل معها على أسس راسخة من القوة والسيطرة والثبات[2].

خامسا : الميزة التنافسية والكفاءة الأساسية:

يمكن فهم **الميزة التنافسية** كميزة محددة ، مما يساعد الشركة على تجاوز منافسيها في السوق ، على عكس ذلك ، يتم تعريف **الكفاءة الأساسية** على أنها مجموعة المهارات والقوة والتي يؤدي إلى ميزة تنافسية الميزة التنافسية لا تضمن نجاح الشركة على المدى الطويل في المقابل ذلك يضمن الكفاءات الأساسية تفوقا طويلا للشركة على منافسيها [2].

ب-الميزة التنافسية والقدرة التنافسية:

***الميزة التنافسية:** تركز على جوهر الميزة التنافسية وهو الإبداع وإستراتيجية التنافس[3].

***القدرة التنافسية:** هي قدرة الشركات أو القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها في ظل المنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية (اقتحام الأسواق الدولية)، ويمكن أن ترجع هذه القدرة إلى الأسعار المنخفضة (التنافسية السعرية ، أو إلى عوامل أخرى خارجة عن السعر الجودة الابتكار ، الابداع العلامة التجارية ...إلخ في منظومة إدارة ناجحة)[4] فهي تركز على خلق قيمة للعميل .

---

[1] محمد عبد الله شاهين، **دور الاقتصاد المعرفي في النمو الاقتصادي للدول النامية**، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، مصر، سنة 2020، ص34.

[2] إلياس سالم، **التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[3] https://ar .weblogographic.com / difference .between .com،لوحظ يوم 17 مارس 2022 ،الساعة 14:37د.

[4] أيمن النحراوي ، **اقتصاديات وسياسات النقل البحري** ، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، سنة 2015،ص352.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لقانون المنافسة دوليا وفي الجزائر

أولا: قانون المنافسة:

هو قانون يشجع المنافسة أو يسعى للحفاظ عليها في السوق من خلال تنظيم سلوك الشركات المناهض للمنافسة، للمنافسة، ويطبق قانون المنافسة من خلال التطبيق العام والخاص يعرف قانون المنافسة باسم قانون مكافحة تزايد الأمناء في الولايات المتحدة لأسباب تاريخية وقانون مكافحة الاحتكار في الصين وروسيا، كما أن في السنوات السابقة يعرف باسم قانون الممارسات التجارية في المملكة المتحدة وأستراليا أما في الإتحاد الأوروبي فيشار باسم قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار[1] .

1-قانون المنافسة قديما وحديثا:

أ. نشأة وتطور قانون المنافسة على مستوى الدولي:

يعود تاريخ قانون المنافسة إلى الإمبراطورية الرومانية، كانت الممارسات التجارية لتجار السوق والنقابات والحكومات دائما ما تخضع للتدقيق وأحيانا إلى عقوبات صارمة، منذ القرن العشرين أصبح قانون المنافسة قانونا دوليا.

أكبر نظامين وأكثر هما نفوذا لتنظيم المنافسة هما قانون الولايات المتحدة لمكافحة تزايد الأمناء وقانون المنافسة للاتحاد الأوربي، شكلت هيئات المنافسة الوطنية والإقليمية في جميع أنحاء العالم شبكات دعم وإنقاذ الدولة.

كما يمكن الرجوع بظهور أولى بوادر قانون المنافسة إلى نهايات القرن التاسع عشر بالولايات المتحدة، وهي فترة بداية صدور القوانين التي تحظر الممارسات الاحتكارية والمتنافية مع حرية المنافسة وهي بالخصوص ثلاثة قوانين، عرفت بقوانين حظر التجمعات الاحتكارية فصدر سنة 1896 ما أضحى يعرف بقانون شارمان الذي يحظر الاحتكار ثم قانون كلايتون سنة 1914، والذي يحظر اللجوء للأسعار التميزية وبمقتضاه صدر في ذات السنة القانون المؤسس للجنة التجارة الفيدرالية الذي يحظر اللجوء لأعمال المنافسة غير مشروعة،

أما في أوربا فإن قانون المنافسة يعد أكثر حداثة على اعتبار أنه متزامن مع إنشاء السوق الأوربية المشتركة سنة 1958 بمقتضى اتفاقية روما لسنة 1957[2].

---

[1] http:/ / elearning .univ- biskra .dz / moodle / mod / resource / view php ! id =46457 لوحظ : يوم 04فيفيري 2022 ساعة 22:35د.

[2] https://www.univ.soukahras.dz/ar/module/935 لوحظ يوم 30 جانفي 2022 ، الساعة : 20:45د.

ب. نشأة وتطور قانون المنافسة في الجزائر:

يربط ظهور قانون المنافسة في الأنظمة القانونية عموما بانتهاج اقتصاد حر تكون المنافسة داخله إحدى أهم مقوماته ، وعلى هذا الأساس لم يكن من المتوقع ظهور قانون للمنافسة في الجزائر خلال مرحلة ما قبل تسعينات القرن الماضي ، على اعتبار سيادة المذهب الاشتراكي ، وبالتالي نظام اقتصادي احتكاري ، تزاول من خلاله الدولة نشاط التوزيع والإنتاج دون مزاحمة من الكيانات الاقتصادية الخاصة، وعليه لم يظهر أول قوانين المنافسة في الجزائر إلا سنة 1995 من خلال القانون 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة إلا أن هذا القانون ألغى وعرض بالقانون 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003.

حيث يلاحظ أن المشرع الجزائري فصل بمقتضى هذا القانون بين الممارسات التجارية التي أفرد لها قانونا خاصا يتمثل في القانون 04-02 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية وخصص قانون المنافسة للأحكام المتعلقة بمبادئ المنافسة ومجلس المنافسة[1].

في الجزائر مصالح وزارة التجارة ومجلس المنافسة كلفا بمراقبة احترام قانون المنافسة والعمل على ضمان ممارسة منافسة فعلية في السوق الداخلية.[2]

ثانيا. تقديم القانون الجزائري للمنافسة:

القانون الجزائري للمنافسة مكون من النصوص التشريعية والتنظيمية الآتية:

- القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار (الملغى).

- الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 نوفمبر 1995 المتعلق بالمنافسة (ملغى).

- **الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة (النص الأساسي) :**

لقد ضم الأمر المؤرخ في 2003 كل أحكام الأمر المؤرخ في 1995 المتعلق بالمنافسة مع بعض الإثراءات في إطار تشريعي وحيد (فصل الممارسات التجارية عن الممارسات المنافية للمنافسة).

حيث أبواب هذا التشريع كالتالي:

[1] https:// www.politics -dz .com لوحظ يوم 22 مارس 2022 ، الساعة : 10:20 د .

[2] عبد الحفيظ بوقندورة ، **المنافسة كوسيلة لتنمية القطاع الخاص** ، الملتقى الدولي ، مصر ، 22و 23 نوفمبر 2017 عن طريق الرابط :

.https:// www.mini commerce .gov .dz

❖ **الباب الأول** : أحكام عامة (من المادة 01 إلى المادة 03) يشمل الهدف من النص التشريعي هو تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق وكذا مراقبة التجميعات الاقتصادية قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسن ظروف معيشة المستهلكين ، بالإضافة إلى تحديد المقصود ومجال التطبيق .

❖ **الباب الثاني: مبادئ المنافسة (من المادة 04 إلى المادة 22) ويشمل:**

- حرية الأسعار وكيفيات تحديدها : إمكانية تقيد الدولة لهذا المبدأ بالنسبة للسلع والخدمات الإستراتيجية .
- تحديد الممارسات التي تعتبر مفيدة للمنافسة.
- ماهية التجميع الاقتصادي: كيفية وشروط الترخيص له والاستثناءات الممكنة.

❖ **الباب الثالث: مجلس المنافسة (من المادة 23 إلى المادة 70)**:

ويشمل هذا الباب على:

- ماهية مجلس المنافسة ، تركيبة وكيفية تعيين أعضائه .
- كيفية سير، وعمل المجلس، ومهامه، وصلاحياته.
- علاقة المجلس بالهيئات ذات الصلة (داخليا وخارجيا)

ثالثا: قانون رقم 08-12 الموافق ل 25 يونيو سنة 2008:

1-الأهداف المتوخاة من خلال القانون رقم 08-12 (معدل ومتمم):

من أهم ما يهدف إليه النص [1]هو:

أ. تقريب مجلس المنافسة من قطاع التجارة بغرض ضمان التكامل ما بين الهيئتين.

ب. تدعيم مكونة هذا المجلس من أجل إعطائه دور الخبير الاقتصادي في تأدية مهام المتابعة ومراقبة السوق وضمان تطبيق قواعد المنافسة الحرة.

ج. إعطاء المجلس استقلالية تامة في تأدية صلاحياته فيما يخص لاسيما أخذ القرار والتدابير في شكل تعليمة أو منشور وكذا في مجال التطبيق المباشر لقراراته.

[1] المادة 18، القانون رقم 08-12 مؤرخ في 21 جمادي الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو 2008 المتعلق بالمنافسة (معدل ومتمم)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 26 يونيو 2008، العدد 36، ص13.

رابعا: القانون رقم 10-05 المؤرخ في 15 أوت 2010 (المعدل ومتمم)[1]:

أ. تدعيم تدخلات الدولة وجعلها أكثر فعالية في مجال تحديد ومراقبة أسعار وهوامش السلع والخدمات لاسيما فيما يخص المواد والخدمات الضرورية.

ب. تزويد الدولة بجهاز قانوني منسجم وآليات تدخل فعالية لضبط ومراقبة السوق[2].

ج. القضاء على كل أشكال المضاربة التي تتسبب في الارتفاع المفرط وغير المبرر لأسعار السلع والخدمات.

خامسا: ماهي الممارسات التي من شأنها أن تخل بحسن سير المنافسة في المشرع الجزائري:

وهي تشمل جميع الممارسات التي من شأنها أن تخل بحسن سير المنافسة تحت اسم " الممارسات المقيدة للمنافسة " وعبارة " الممارسات المضادة للمنافسة " من أجل وصفها وتكلم غالبا عن مكافحة الاحتكار من أجل وصف الجهاز الذي يسمح بمكافحة هذه الممارسات في الجزائر العبارة " ممارسات منافية للمنافسة هي الأكثر استعمالا[3].

1-الممارسات المقصودة هي :

أ. الاتفاقات: بين المؤسسات التي تهدف إلى الحصول على مستوى سعر أعلى من الذي ينتج عن وضعية تنافسية (المادة 6 من الأمر المعدل والمتمم رقم 03-03 الموافق ل 19 جويلية 2003).

ب. التعسف في وضعية الهيمنة: التي يقصد بها الوضعيات عندما تقوم مؤسسة وأحيانا عدة مؤسسات دون النظر للاتفاق إلى فرض وضعية قوية في السوق بما فيه الكفاية من أجل فرض أسعارها (المادة 7 من الأمر المعدل والمتمم رقم 03-03 الموافق ل 19 جويلية 2003).

ج. وضعية التبعية الاقتصادية: هذا النوع من التعسف عندما تمارس وضعية هيمنة في علاقاتها مع المتعاملين الاقتصاديين والذي ليس لديهم خيارات أخرى ما عدا التعامل معها (المادة 11 من الأمر المعدل والمتمم رقم 03-03 الموافق ل 19 جويلية 2003.

---

[1] المادة 04، القانون رقم 10-05 المؤرخ في 05 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 المتعلق بالمنافسة (معدل ومتمم)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادر 18غشت 2003 ،العدد 46 ،ص 11.

[2] لوحظ يوم 20 مارس 2022 الساعة 12:11 د .https:// www Algerian – competition – council..gov .dz .

[3] https://www politique de la concurrence .gov.dz /ar/ Commerce . لوحظ يوم 03 افريل 2022 الساعة 15:41 د.

د- تطبيق سعر تعسفي أدنى: وهذا من أجل إقصاء دخول المنافسين بغرض رفع أسعاره وبمستوى أعلى من المستوى المعقول (المادة 12 من نفس الأمر المذكور سابقا) وتتمثل هذه الممارسات في كل عقد يمنح لمؤسسة استئثار (المادة 10 من نفس الأمر المذكور سابقا)[1].

1 المواد: 12-10-11-07-06 الامر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادي الأولى عام 1424 الموافق19 يوليو 2003 يتعلق بالمنافسة ، مرجع سبق ذكره، ص27.

المبحث الثاني: المنافسة البنكية ودورها في النشاط البنكي

ترتبط فعالية القطاع البنكي بمدى وجود المنافسة فيه، حيث تعتبر المنافسة البنكية وسيلة مهمة لتعزيز القدرة التنافسية لأي قطاع بنكي والرفع من مستوى جودة الخدمات والمنتجات البنكية.

المطلب الأول: القدرات التنافسية البنكية

أولا: تعريف المنافسة البنكية:

*يعرفها أدم سميث على أنها: " عملية ديناميكية أو سلوك تمليه المزاحمة الاقتصادية ".

*في حين أن " هايك " وحسب كتاب (لورنس سيالوم : الاقتصاد البنكي) يرى بأن المنافسة " هي طريقة اكتشاف تؤمن ترقية التقدم التكنولوجي وتنمية وتحسين وضعية المستهلكين "[1].

والهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق البنكي بحيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات وتخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية، وحسن معاملة العملاء .... إلخ.[2]

ثانيا: أنواع المنافسة البنكية:

هناك عدة أنواع وأشكال للمنافسة بين البنوك التجارية، وتختلف هذه الأنواع حسب الطريقة، وكذلك حسب حالة السوق:

1- حسب طريقة المنافسة :

تنقسم المنافسة في هذه الحالة إلى قسمين منافسة سعرية وأخرى غير سعرية:

[1] آسية محجوب ، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة –حالة البنوك الجزائرية** ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة قالمة 2010-2011.ص 80.

[2] jspui/bitstream/123456789/659/1/Mahdjoub Assia.pdf .https://dspace.univ-guelma.dz/ ، لوحظ يوم 1 أفريل 2022 ، الساعة 11:13 د.

أ. المنافسة السعرية:

تمثل أسعار المنافسين عاملا مؤثرا على تحديد السعر[1] ، وتتجلى في سعي المنافسين إلى كسب حصص أكبر في السوق البنكي عن طريق تخفيض الأسعار، وذلك فيما يتعلق مثلا بالعمولات أو بالفوائد المفروضة على القروض كما تكون هذه المنافسة أيضا عن طريق الرفع من أسعار الفوائد الممنوحة على الودائع.

ب. المنافسة غير السعرية:

وهي لا ترتكز على السعر، بل تكون باستعمال وسائل أخرى كالإعلان والترويج للخدمات المقدمة وجودتها، وكذا العمل على توفير الراحة للعملاء بهدف جذبهم.

وتعتبر المنافسة غير السعرية أكثر فعالية ، وهي احسن طريقة يمكن أن تستعملها البنوك للتنافس على جلب العملاء[2] .

❖ **حسب هيكل السوق[3]**: وتوجد فيه الأنواع التالية:

- **المنافسة الكاملة:** يوجد هذا النوع من المنافسة حينما لا يكون هناك اختلاف بين المنتجات في السوق، وعليه فإنه يكون لدى المسوق فرصة محدودة لزيادة السعر وقد يكون أقرب مثال للمنافسة الكاملة مسوقي الخشب والفحم يعملون في ظل المنافسة الكاملة.
- **المنافسة الاحتكار:** وهي شكل من أشكال المنافسة التي تسود السوق الذي يتواجد فيه عدد كبير من المنتجين للسلع المتشابهة، وغير متجانسة، ويتبعون الأساليب السعرية وغيرها من الأساليب في طبيعة المنافسة بينهم بهدف السيطرة على السوق.
- **احتكار القلة:** وهو الحالة التي يوجد فيها عدد قليل من المؤسسات التي تنتج أو تسوق نفس المنتج، والمؤسسة في هذه الحالة محيرة على بيع بالسعر السائد في السوق أو محاولة تميز منتجاتها عن غيره لتبرير الفرق في السعر وفي هذه الحالة تتصرف كل مؤسسة بحذر وترقب ردود أفعال منافسيها.
- **الاحتكار التام:** يعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار تام في حالة وجود منتج وحيد في السوق، وعدم وجود بدائل للسلعة ووجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق.

---

[1] رشيدة عداد ، **التسويق السياحي مفاهيم أساسية** ، نشر الإسترداد والتوزيع كتب ، قسنطينة ، جزائر، 2019 ، ص 100.

[2] طارق عبد العال حماد ، **إندماج وخصخصة البنوك** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2003، ص ص41-42.

[3] صفية أعماد ، مريم العايشي ، **جودة الخدمات البنكية وتأثيرها على المنافسة بين البنوك** ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، تخصص مالية وبنوك ، 2017 ، ص 38.

ثالثا: أدوات المنافسة البنكية (بين البنوك التجارية):

إن الهدف الأساسي الذي تتنافس من أجله البنوك التجارية فيما بينها، هو جذب وكسب أكبر عدد ممكن من العملاء، سواء كان هؤلاء العملاء من أصحاب الودائع (المدخرين أو المودعين)، أو من طالبي القروض (المستثمرين).

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تستعمل البنوك مجموعة من الأدوات والوسائل التي يتم من خلالها التنافس، ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

1-رأس المال : يعتبر رأس المال بالنسبة للبنك مؤشر المدى المنافسة المالية للبنك ودرع واقي للمودعين من مخاطر سوء الإدارة والتوظيف ، فكلما كان رأس مال البنك كبيرا كلما زادت ثقة الجمهور والعملاء في هذا البنك وكلما زاد إقبالهم على التعامل معه لذلك تتنافس البنوك على زيادة نسب رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء .

2- السعر: في مجال البنكي تظهر المنافسة عن طريق السعر كما هو القيمة المالية للمنتج [2] فيما يلي:

– أسعار الفائدة على الودائع بحيث تتنافس البنوك على رفع هذه الأسعار من أجل إغراء جمهور المدخرين بإيداع أموالهم لديها.

– أسعار الفائدة على القروض ويكون التنافس هنا بتخفيض هذه الأسعار إلى أدنى نسبة ممكنة من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض لأن السعر هو القيمة النقدية للوحدة الواحدة من السلعة أو الخدمة.[3]

[1] زبيدة محسن ، سهام بوخلالة ، **المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري** ، جامعة ورقلة ص 2-6عن طريق الموقع : http://www.neevia.com.

[2] تبول أحمد القدومي ، **التسويق الجديد** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017، ص 18.

[3] فارس هباش وآخرون ، **سياسة المزيج التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الطبعة الأولى ،الابتكار للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2021، ص 49.

3-استعمال التكنولوجيا:

أصبحت التكنولوجيا إحدى أهم الأدوات التي يمكن التنافس عليها واستعمالها في توسيع حصة السوق بالنسبة للمنشآت البنكية، فكلما نجح البنك في إدخال وسائل حديثة وتكنولوجيا عالية المستوى على خدماته [1]، كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء والسهولة في المعاملات وبالتالي جذب المزيد من العملاء.

4- تسويق الخدمات:

يعتبر تسويق الخدمة البنكية وإيصالها للعملاء بأسهل السبل وأحسنها أداة أخرى تتنافس حولها البنوك التجارية، بحيث يساهم التسويق الفعال للخدمات البنكية، بشكل كبير في جذب انتباه العملاء وإثارة ميولهم ورغباتهم والاحتفاظ بالزبائن المخلصين هو من الأهداف الأساسية للبنك[2].

5- حسن المعاملة:

تلعب الناحية النفسية (البسيكولوجيا) دورا كبيرا في جذب العملاء وحملهم على الإقبال للتعامل مع بنك ما، إدارة العلاقة الملائمة مع الزبائن هي النظرة الاستراتيجية التي تهتم بخلق وتحسين القيمة للبنك .[3]

[1] زبيدة محسن ، سهام بوخلالة ، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

[2] صبري مقيع ، **التسويق الأخضر** ، الطبعة الأولى ،نشر الإستراد والتوزيع كتب ، قسنطينة ، الجزائر ، 2020، ص 150.

[3] مير أحمد وآخرون، **الأسس النظرية السلوك وبرامج ولاء الزبائن**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المطلب الثاني : وسائل تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي

أولا: نماذج قياس المنافسة المصرفية:

هناك مدخلين لقياس المنافسة المصرفية وكل مدخل منهما يتضمن عدة نماذج ومؤشرات يتم من خلالها قياس المنافسة المصرفية في اقتصاد ما وهذان المدخلان هما[1]:

1-المنهج الهيكلي: The structural approach

يعتمد هذا المنهج في قياس المنافسة المصرفية على نسبة التركيز إذا يستند إلى نموذج الهيكل السلوك، الأداء ومن أهم النماذج المستخدمة في قياس المنافسة المصرفية ضمن المدخل الهيكلي هما: نسبة التركز ومؤشر ومؤشر هيرفندال Concentration Ratio Cri –هيرشمان The herfindahl-Hirschman. Index.

2-المنهج غير الهيكلي: The non – structural approach

تم تطوير المنهج غير الهيكلي لقياس المنافسة كرد فعل على أوجه القصور في المنهج الهيكلي ، يركز هذا المنهج على طريقة القياس المباشر للسلوك التنافسي للمصارف وعدم التركيز على المعلومات المتعلقة بهيكل السوق عند قياس المنافسة المصرفية والنماذج الآتية تعد أهم الطرق المستخدمة في قياس المنافسة المصرفية ضمن هذا المنهج وهي : مؤشر ليرنر Lenner index، ونموذج بانزر ووس Panzer and rosse model -p-r، مؤشر يوون Bonne indicator.

ثانيا: مؤشرات قياس المنافسة المصرفية:

1 -مؤشرات سلوك السوق (Market Behavio)[2]:

تحاول المجموعة الثانية من مؤشرات قياس المنافسة المصرفية تتبع سلوك التسعير للوحدات المصرفية بحيث تميل الأسعار في الأسواق التنافسية للاقتراب من مستويات التكلفة الحدية، فيما تبتعد عنها كلما اقتربت

---

[1] فيصل غازي ،**إستعمال نموذج panzer-rosse لقياس المنافسة المصرفية : دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية العراقية باستعمال أسلوب panel data للمدة 2011-2017** ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، واقع المؤتمر العلمي الخامس عشر والدولي الثاني للتطبيقات الحصائية العدد 46 ، 2020، العراق ، ص 97.

[2] هبة عبد المنعم ،كريم زايدي ، **المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية** ، صندوق النقد الدولي ، يونيو 2020، ص 6 ، عن طريق الموقع . http:// www.amf.org.ae

الأسواق من المنافسة الاحتكارية والاحتكار التام ، أهم المؤشرات التي تندرج في هذه المجموعة أربعة مؤشرات بما يشمل :

أ. مؤشر صافي هامش أسعار الفائدة:

يقيس المؤشر الفارق ما بين سعر الفائدة الدائنة وسعر الفائدة المدينة وبالتالي كلما ارتفع الهامش مقاسا بالنقاط المئوية للفارق في سعر الفائدة كلما دل ذلك على انخفاض مستويات المنافسة والعكس صحيح.

ب.مؤشر (H statistics):

يقيس درجة مدونة الإيرادات البنوك بالنسبة لكلفة الخدمات المصرفية، ففي ظل المنافسة الكاملة، تؤدي الزيادة في كلفة الخدمات المصرفية إلى زيادة التكاليف الحدية وإجمالي الإيرادات بنفس المقدار، بالتالي فإن المؤشر تسا وي أما في ظل الاحتكار تؤدي الزيادة في كلفة الخدمات المصرفية إلى ارتفاع في التكاليف الحدية وانخفاض الإيرادات.

ج. مؤشر ليرنر (Lerner Index):

هو مقياس قوة السوق المصرفي ، يقارن أسعار المنتجات المصرفية بالتكاليف الحدية بما يمثل (الهامش الذي يحصل عليه البنك) ، وبالتالي تشير الزيادة في مؤشر ليرنر إلى تراجع السلوك التنافسي للوسطاء الماليين والعكس .

د.مؤشر بون (Bonne indicator):

يقيس درجة المنافسة بالاعتماد على قياس مستويات كفاءة الربح في السوق المصرفي، يتم حسابه من خلال احتساب مرونة الأرباح بالنسبة للتغيرات في التكاليف الحدية، تشير الزيادة في مؤشر بون إلى تدهور السلوك التنافسي للوسطاء الماليين والعكس.

2-نموذج هيكل سلوك الأداء[1]:

الشكل رقم: (2-2) نموذج هيكل سلوك الأداء.

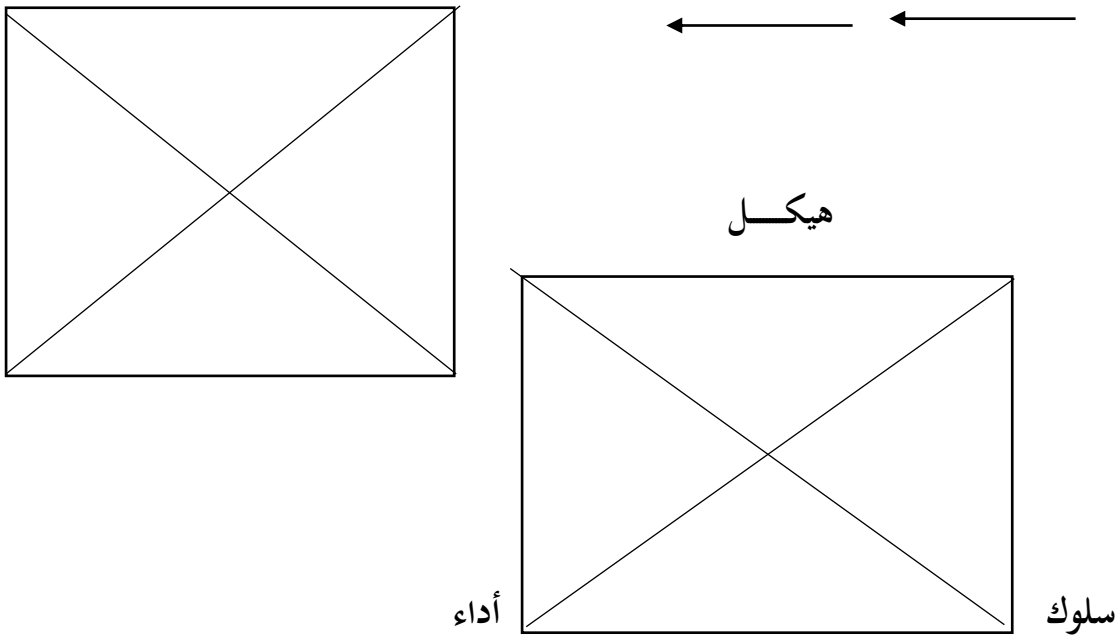

المصدر : سهام بوخلالة ، **المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر ، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2005-2006 ، ص 77.

تم تطبيق هذا النموذج SCP بشكل واسع خلال السنوات ما بين 1960-1970 على مستوى الصناعة البنكية، وتدور الفكرة الأساسية للنموذج SCP حول وجود علاقة سببية بين ثلاثة عناصر كما يلي:

أ. الهيكل: يقصد بالهيكل حجم السوق وحدوده ونسب التركيز فيه وتؤثر في هيكل السوق عدة عوامل ويعرف السوق المالي اقتصاديا بأنه يحتوي على مجموعة المشاركين (عملاء أو مؤسسات) الذين يتمتعون بحرية معالجة مختلف الخدمات والمنتجات البنكية فيما بينهم.

ب.السلوك : المقصود بالسلوك هنا هو تصرفات المؤسسات البنكية المتواجدة في السوق ومن أهم العوامل التي تجسد سلوك المؤسسات هي إستراتيجيات السعر ، التمييز والتنوع وهي تشكل عناصر المزيج التسويقي

[1] سهام بوخلالة ، **المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 (دراسة حالى عينة من البنوك التجارية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2005-2006 ، ص 78.

ج.الأداء : ويقصد به كمية وجود الخدمات التي تقدمها المؤسسات المتواجدة في السوق ويقاس أداء المؤسسات بمؤشر المردودية .

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للخدمات البنكية

أولا: مفهوم الخدمة المصرفية:

تعرف الخدمة المصرفية على أنها كل منتج (خدمة) يقدمه البنك لكسب أكبر قدر ممكن من الزبائن وإرضائهم ومن ثم تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد بأقل مخاطر ممكنة، كما تعبر الخدمة المصرفية مفهومين أساسين[1] :

***المفهوم الأول التسويقي (Marketing)**: كونها مصدر الإشباع احتياجات ورغبات الزبائن.

***المفهوم الثاني المنفعي (Beneficial)**: ويتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى الزبون لتحقيقها من جراء استخدامه للخدمة المصرفية.

1-الخدمات المصرفية التقليدية:

يوجد مداخلات لتحديد مفهوم الخدمة البنكية في البنوك التقليدية حيث يعتبر المدخل الأول أن كل الأعمال التي تقوم بها البنوك هي خدمات بنكية، أما المدخل الثاني فيقوم على تقيم أعمال البنوك إلى عمليات افتراض وإقراض إلى جانب ممارستها لخدمات مصرفية أخرى بعيدا عن هاذين الوظيفتين[2].

أ. الوظائف البنكية التقليدية:

- **منح الائتمان:** وتشمل جميع أنواع التسهيلات المالية التي تقدمها المصارف لزبائنها، باختلاف حيزها الزمني وشروط أدائها والأثار المترتب على كل الطرفين (المصرف والعملاء) بما فيها خطابات الضمان والاعتماد ات المستندية، دراسة الجدوى الاقتصادية وغيرها.
- **قبول الودائع:** وهي مختلف الادخارات والحسابات التي يودعها الأفراد على مستوى المصرف باختلاف مددها الزمنية، والامتيازات التي يكتسبها أصحابها منها: الودائع بمختلف أنواعها.

---

[1] ايناس اقمنقاد ، **دور التسويق البنكي في كسب ولاء الزبائن (دراسة ميدانية في بنك الخليج وبنك الجزائر الخارجي** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، شعبة : علوم اقتصادية ، تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي ، 2018/2017 ، ص ص3-6.

[2] محمد بومدين ، **المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

- **الخدمات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية**[1] : تعدد وتنوع الخدمات التي تقدمها المصارف في هذا المجال، بين إدارة محافظ الأوراق المالية لصالح العملاء، والماركة في رؤوس المشاريع الاستثمارية، تقديم خدمات الهندسة المالية، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع لصالح العملاء.
- **خدمات مصرفية أخرى:** وهي تشمل مختلف الخدمات التي تقدمها البنوك لزبائنها، كصرف الشيكات، وفتح الحسابات، تحويل الأموال بالعملات المحلية والأجنبية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بالإضافة إلى العمليات التي تمارس على الأوراق التجارية ..... الخ.

2-.الخدمات المصرفية الحديثة:

أن التطور والتقدم التكنولوجي الذي عرفه العالم في العقود الأخيرة في وسائل الاتصال والمواصلات ، إلى جانب التقنيات الحديثة في شتى الميادين ظهور العديد من الخدمات المصرفية الحديثة والتي تستخدم التكنولوجيا العالية [2]كأداة لتلبيتها آلات الصرف الآلي ، نظم التحويل الإلكتروني للأموال ، بطاقات الائتمان الإلكترونية بمختلف أنواعها ، الهاتف والانترنت المصرفي ، البنوك الإلكترونية .....الخ .

ومن بين الخدمات البنكية الحديثة :

أ. الخدمات المصرفية الإلكترونية:

قبل التطرق إلى ذكر مفهوم البنك الإلكتروني، يجب التميز بين نوعين من البنوك التي تمارس الصيرفة الإلكترونية فهناك البنوك التي ليست لها موقع جغرافي وغير موجودة على أرض الواقع وتسمى بالبنوك الافتراضية أو الإلكترونية وهناك بنوك عادية أو التي تقدم خدمات تقليدية بالإضافة الى تقديم خدمات إلكترونية [3]، ولقد حظيت هذه الأخيرة بعدة تعاريف منها:

- **الصيرفة الإلكترونية :** هي تقديم الخدمات البنكية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أي من خلال الأنترنت والموزعات الآلية والشبكات الخاصة والهاتف النقال[4] فهي تتيح الخدمة البنكية عن بعد

[1] فارس فضيل ، **التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات** ، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

[2] حمزة مراجي ، **دور العولمة في تطوير الخدمات المصرفية ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2006-2016)** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية ، جامعة جيجل ، 2018/2017 ، ص 44.

[3] جعفر حسن جاسم ، مقدمة في الاقتصاد الرقمي ، الطبعة الأولى ، دار ناشرون وموزعون ، عمان ، الأردن ، 2010،ص 251.

[4] فارس فضيل ، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات ، مرجع سبق ذكره ، ص 191.

وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع ، وبسرعة فائقة وبتكلفة أقل ودون التقاء مكاني بين العميل والبنك[1].

ومنه نستنتج أن الصيرفة الإلكترونية هي عبارة عن تقديم الخدمات البنكية بسرعة عالية وتكلفة أقل .

- **أنواع الخدمات البنكية الإلكترونية[2]:**

– الشيكات الإلكترونية:

الشيكات الإلكترونية هي أحد وسائل الدفع التي ظهرت حديثا والتي تعتبر مكافئة للشيكات الورقية التقليدية، والشيك الإلكتروني هو صورة أو نسخة إلكترونية في ذلك الشيكات لكن يأخذ شكل إلكتروني.

هو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للأمر والجانب الدائن للمستفيد سوا اتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم في بنكين مختلفين حيث يكون بوسيلة إلكترونية مثل الأنترنت.

- الاعتماد المستندي الإلكتروني:

يقوم المستورد بإرسال طلبه لإصدار اعتماد مستندي عن طريق الأنترنت، فإذا وافق البنك على طلب العملية، يقوم بإرسال نص الاعتماد وبنفس الطريقة وقبل انتهاء الأجل المحدد في الاعتماد يقوم المستفيد بإرسال كافة المستندات المتعلقة بالشحن والازمة للحصول على قيمة الاعتماد بنفس الوسيلة ويطلب من كافة الأطراف المشاركة في العملية كالشاحن والمؤمن أن يقوموا بإرسال مستنداتهم للبنك مصدر الاعتماد عن طريق الأنترنت.

[1] هاجر مزغيش ، الخدمات البنكية الالكترونية كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية في البنوك التجارية(دراسة تطبيقية لبنك BNP,SGA) ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص : مالية وبنوك ، جامعة أم البواقي ، 2015-2016 ،ص 23.

[2] حمزة مراجي، دور العولمة المالية في تطوير الخدمات المصرفية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2006 -2016)، مرجع سبق ذكره، ص58.

– النقود الإلكترونية:

هي تلك النقود التي يتم تداولها عبر الوسائل الإلكترونية دون التميز في ذلك بين وسائل الدفع الإلكتروني (الشيك والبطاقة البنكية) والنقود الإلكترونية[1].

كما اعتبرها البعض قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

– البطاقات البنكية:

هي بطاقات شخصية صغيرة تصدرها بنوك أو مؤسسات تمويل دولية وتمنحها لأشخاص لديهم حسابات بنكية مستمرة (حساب الشيكات او الحساب الجاري..).

– البطاقات الذكية:

هي بطاقة بلاستيكية تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين أكبر قدر من المعلومات عن طريق البرمجة الأمنية، وتحتوي هذه البطاقة على اسم المتعامل، العنوان، البنك المصدر لها، طريقة الصرف، اخترعت هذه البطاقة سنة 1975 بدأ استخدامها سنة 1981.

ثانيا: واقع الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الجزائر:

أمام التطور الذي تشهده المنظومة المصرفية في العالم وجدت الجزائر نفسها مجبرة على اتخاذ مواقف إزاء هذا التطور، الذي جعل من مشروع عصرنة وتحديث النظام المصرفي الجزائري ضرورة حتمية.

فقد بدأت الجزائر في تنفيذ مشروع تحديث وسائل الدفع انطلاقا من سنة 2005 بانطلاق مشروع البطاقات المصرفية للدفع والسحب، كما شهدت تنفيذ العديد من المشاريع.

1– تحديث أنظمة الدفع في الجزائر :

شرعت الجزائر تنفيذ مشروع تحديث أنظمة الدفع سنة 2006 بانطلاق مشروع نظام التسوية الإجمالية الفورية، نظام المقاصة الورقية، بدلا من المعالجة الورقية كما حظيت التحويلات هي الأخرى بنفس الاهتمام.[2]

[1] سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والبنكي**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] جهيدة العياطي ، محمد بن عزة ، **تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية** (تحليل حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ، جامعة تلمسان ، 2018، ص (6-7)عن طريق الرابط :
asjp.cerist.dz/en/downarticl/99/2/3/3909 لوحظ يوم : 18 فيفري 2022 ، الساعة : 14:15د

2- تحديث أدوات الدفع في الجزائر :

لقد تم تحديثها من خلال إنشاء شركة سايتم (أطلقت سايتم مشروع نظام نقدي مشترك ما بين المصارف سنة 1996) التي قامت بالعديد من المشاريع في المجال منها ما يلي :

-الشبكة النقدية المشتركة : - الصرفات الآلية في الجزائر .

- بطاقات المصرفية في الجزائر (البطاقات المحلية، البطاقات الدولية).

كما يجدر الذكر واقع البنوك الإسلامية في الجزائر لأنها من الخدمات المستحدثة حاليا.

ثالثا: واقع البنوك الإسلامية في الجزائر:

المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهدفها الرئيسي تحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي في المجتمع[1].

1- خصائص المصارف الإسلامية[2]:

- عدم التعامل بالفوائد الربوية .
- الاستثمار في المشاريع الشرعية.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية .

-يبنى النظام المصرفي الإسلامي على العقيدة الإسلامية يستمد منها كيانه ومقوماته وعلى منهج الاقتصاد الإسلامي[3] .

قامت الجزائر بفتح المجال الصيرفة الإسلامية لتكون من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 10/90 ومن البنوك التي تم فتحها: - بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 1990/12/06، بنك السلام: تم افتتاحه بتاريخ 2008/10/20 – بنك الخليج بدا نشاطه سنة 2002.

كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية بدأ من نوفمبر 2017 وهي:

---

[1] دريدر كامل آل شبيب ، **إدارة البنوك المعاصرة** ،مرجع سبق ذكره ، ص 45.

[2] سليمان بوفاسة ، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

[3] محمد سليم وهبة وآخرون ، **المصارف الإسلامية الإستثمار والتمويل في الإسلام** ، الطبعة الأولى ،دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2019، ص 90.

* بنك القرض الشعبي الوطني* بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط *بنك التنمية المحلية وفي أكتوبر 2018 منح البنك المركزي الجزائري الضوء الأخضر للبنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري بممارسة العمل وفق سبعة أنواع من المعاملات الإسلامية المذكورة أدناه:

2- صيغ التمويل في المصارف الإسلامية في الجزائر[1]:

تنص المادة 2 من لنظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية[2] كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 ،و المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم والمتمثلة في عمليات تلقى الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية[3]: - المشاركة والمضاربة (صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار)

- المرابحة والإجارة (صيغ التمويل القائمة على المديونية).
- الإستصناع والسلم (التمويل بالإستصناع والسلم) .
- وكذا الودائع في حسابات الإستثمار .

تخضع منتجات الصيرفة التشاركية هذه لأحكام المادة 03 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1424 الموافق 8 أبريل سنة 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية .

[1] حبيبة عبدلي ، هالة عبدلي ، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر " واقع وتحديات "**، مجلة الحقوق العلوم السياسية ، جامعة جنشلة ، العدد 02 ، جوان 2020 ، ص 69، 70 عن طريق الموقع : asjp.cerist .dz/en/down article/ 76/7/2/117824

[2] المواد : 02. النظام 02/20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصرفة الاسلامية وقواعده ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16 ، الصادر بتاريخ 24 مارس 2020 ،ص33.

[3] علاء مصطفى أبو عجيلة ، **المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل** ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر، 2022 ص 149.

المبحث الثالث: القوى المؤثرة في المنافسة البنكية على النشاط الاقتصادي

المطلب الأول: المنافسة والنمو الاقتصادي

أولا: الأسواق التنافسية:

*تكلم آدم سميث عن أسواق تسودها حالة المنافسة التامة، والواقع أن آلية السوق والمنافسة عبارة عن وجهين لعملة واحدة، وإن تحقيق حالة التوازن التلقائي في السوق يقوم على أساس وجود نظام منافسة سليم وكفء من شأنه أن يحقق منفعة لكل من الممول والمستهلك وهذا هو معنى التخصيص الأنسب للموارد[1].

*كما عرف كارلتون وبيرلوف سنة 1999 فقال : إن الأسواق التنافسية هي تلك التي تعمل بها العديد من الشركات وقدرة هذه الشركات على تحديد الأسعار محدودة بمعنى أنه إذا أرادت تخطي أسعار السوق ، ستخسر عملائها ، وتتوفر المعلومات للمنتجين والمستهلكين ، كما يسهل نسبيا على الاعبين في السوق أي الشركات دخول السوق والخروج منها ، الخارجيان محدودة والنية التحتية ملائمة ويمكن تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية [2]، عندما تنطبق هذه الخصائص يستخلص علماء الاقتصادات السوق بعمل بكفاءة ويسمح باستخدام الموارد بكفاءة ويحقق الحد الأقصى من الرفاه (فائض المستهلكين والمنتجين).

1 – المنافسة والسوق:

السوق هو الإطار الذي يتم فيه تطبيق قانون المنافسة، والمتعامل الاقتصادي ينشط في سوق ما يجب عليه ان يحترم القواعد التي تنظم ذلك السوق لهذا قبل تطبيق قانون المنافسة يجب أن تتأكد من ان المؤسسة المعنية تنشط في سوق خاضع للمنافسة. فأحكام قانون المنافسة تهدف إلى تحديد نسبة المنافسة الازمة والملائمة داخل السوق والحد الذي ابتداء منه تعتبر العمليات مضرة بالمنافسة في السوق ومدى قدرة المؤسسات على التأثير فيها[3].

---

[1] ضياء مجيد الموسوي ، **العولمة واقتصاد السوق** الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003 ، ص 15.

[2] جابر فهمي عمران ، **المنافسة في منظمة التجارة العالمية تنظيمها – دراسة مقارنة القانون الأمريكي – الاتحاد الأوربي – القانون المصري** ، مرجع سبق ذكره ،ص332.

[3] زيدي آمال ، محاضرات في قانون المنافسة ، جامعة سطيف 2، 2015-2016، ص 8، عن طريق الرابط :

Despace .univ-setif 2.dz /xmlui/bitstream/handel/123456789/849.pdf. لوحظ : يوم 2مارس 2022، على الساعة 14:30د.

2- **تقسيمات المختلفة لهياكل الأسواق:**

يقسم علماء الاقتصاد السوق بالنظر إلى درجة المنافسة الموجودة فيها إلى ستة أصناف:

- ✓ **أسواق المنافسة الكاملة** : تتميز بكثرة عدد العارضين مع تجانس في المنتجات المبيعة .
- ✓ **أسواق المنافسة الاحتكارية**: تكون فيها كثرة عدد العارضين وتنوع المنتجات.
- ✓ **أسواق الاحتكار القلة**: تتميز بعدد عارضين قليل ومنتجات البائعين متجانسة.
- ✓ **أسواق الاحتكار الثنائي**: يكون فيها العارضين فقط.
- ✓ **أسواق الاحتكار المطلق أو البحث**: يكون فيها عارض واحد.

ثانيا: الاتجاهات الحالية للمسار التنافسي في الجزائر:

تماشيا مع مهمة التصحيحات التي يقتضيها اختلال ضوابط السوق، وبالخصوص ممارسات المضاربة في الأسعار على حساب المستهلكين، جاءت المبادرة التشريعية الرامية إلى تقويم الوضع وتدعيم تدخلات الدولة وجعلها أكثر فعالية في مجال تحديد ومراقبة أسعار وهوامش السلع والخدمات، لاسيما فيما يخص المواد والخدمات الضرورية وذات الاستهلاك الواسع.

وصدر في هذا الإطار القانون رقم 10-05 بتاريخ 15 أوت 2010 والمعدل والمتمم للأمر المتعلق بالمنافسة، وكذا القانون رقم 10-06 بنفس التاريخ والذي يعدل ويتمم كذلك القانون رقم 04-02 الخاص بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية.[1]

ويهدف القانونان اللذان يكملان بعضهما البعض إلى جملة أهداف نوجزها فيما يلي:

1- تدعيم تدخلات الدولة وجعلها أكثر فعالية في مجال تحديد ومراقبة أسعار وهوامش السلع والخدمات لاسيما الضرورية منها .

2- تثبيت استقرار السوق من خلال تأطير هوامش وأسعار السلع والخدمات الضرورية وذات الاستهلاك الواسع.

3- ضمان أكثر شفافية ونزاهة في إنجاز المعاملات التجارية، بهدف استقرار السوق لاسيما تلك التي تتعلق باحترام الأسعار المقننة.

[1] محمد تيورسي ، **قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي دراسة مقارنة** ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم قانونية وإدارية ،جامعة تلمسان ،2010-2011 ،ص 60.

4- الحد من الاختلالات المسجلة في السوق لاسيما تلك الناتجة عن المضاربة في الأسعار التي يمكن أن تمس بالقدرة الشرائية للمستهلك

5- القضاء على كل أشكال المضاربة التي تتسبب في الارتفاع المفرط وغير المبرر لأسعار السلع والخدمات.

تعد سياسة المنافسة من أهم الأدوات التي يمكن للحكومات استخدامها لتعزيز كفاءة الأسواق وتنشيط حركة العرض والطلب ومعالجة أي إخفاقات اقتصادية قد تطرأ على نشاط الأسواق وهي أداة أساسية يمكن استخدامها للجم اندفاع بعض الأطراف في السوق في سبيل زيادة مكاسبهم المادية بشكل لا يتفق مع قانون المنافسة[1] .

-تسعى سياسة المنافسة للموازنة بين مصلحة وجود المنافسة في السوق وبين مصلحة تحقيق النمو الاقتصادي.

حيث وجود المنافسة في السوق سيؤدي إلى :

* زيادة معدل التقدم التكنولوجي من خلال تحفيز الشركات على الإبداع والابتكار لتحسين جودة المنتجات والخدمات ويشجع الشركات على الحصول على ميزات تنافسية يتفوقون من خلالها على منافسيهم.

* كما ويؤدي المنافسة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية من خلال تطوير أساليب الإنتاج وتشجيع محاولات خفض التكاليف وتقديم المنتجات والخدمات بأسعار تتماشى وقدرات المستهلكين.

في جو المنافسة السليم تكون المنافسة مشتملة على عدة عوامل وعلى عدة مستويات تشمل السعر، الجودة، بحيث تسعى الشركات في الوضع المثالي إلى التنافس على السوق بدلا من التنافس في السوق.

ثالثا: نعمة التنافس الاقتصادي[2] :

مقولة يان بيتر سون كوين (حاكم العام لجزر الهند الشرقية الهولندية في القرن السابع عشر قال: " لا يمكن أن نحارب من دون أن نتاجر، ولا أن نتاجر من دون أن نحارب "،لم تعد صالحة في زمننا الراهن حيث أصبح ممكنا أن نتاجر ونتبادل دون أن نحارب ، وأصبح ضروريا اليوم نتنافس من أجل مصالحنا

[1] هيثم أبو كركي ، **المنافسة والنمو الاقتصادي** ،كلية الحقوق جامعة البترا ، 2018 ، ص 7.عن طريق الرابط : https://www.unescwa.org. لوحظ يوم : 12أفريل 2022 ، الساعة 18:45د

[2] عبد العزيز الخميس ، **نعمة التنافس الاقتصادي** ، عربية news، 2022/04/03، عن طريق الرابط : https://www.skynews arabia.com . لوحظ يوم 30 أفريل 2022 ، الساعة : 18:05

وأصبح بإمكاننا أن نصوغ علاقات دولية يسودها التنافس الخلاق دون أن يمثل ذلك ذريعة أو مدخلا لعلاقات عداوة أو توتر سياسي .

نتنافس من أجل تطوير اقتصاد اتنا في ذلك مصلحة للشعوب، ومقدمة أساسية لتحسين مستوى حياة الناس.

- الثابت أن إيجابيات التنافس الاقتصادي أكثر من سلبياته ومنافعه أكبر من أضراره خاصة إذا وضع التنافس بين الاقتصادات ضمن إطار واضح من التشريعات والقوانين وهو ما من شأنه أن يزيد من نسق الابتكار والتجديد والتطوير، والبحث عن توفير أفضل الخدمات بأقل كلفة ممكنة
- يقول بيل غيتس عن التنافس: سواء كان ذلك في غوغل أو أبل أو البرمجيات الحرة، نحن لدينا منافسون رائعون وهذا يساعدنا على العمل ويؤدي تعلم كيف تحبهم، وتثني عليهم، وتستفيد منهم انتقد أعداءك بشكل راق صريح، ولكن بأمانة.
- المنافسة بين الاقتصادات تقوي من عصب الابتكار وتعزز إمكانيات الارتقاء لدى المؤسسات في عالم متسارع، والضغط والتحدي من أجل المنافسة يفيد الاقتصادات ويقويها.

المطلب الثاني: النظام المصرفي في الجزائر والمنافسة المصرفية

أولا: أهداف الإصلاحات البنكية في الجزائر:

تتحدد أهداف الإصلاحات البنكية في الجزائر في ثلاثة محاور أساسية للوصول إلى تحقيق ما هو أهم بالنسبة للاقتصاد الوطني، التي نذكرها فيما يلي[1] :

1– ضبط السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الثانوية التالية:

- استقرار الأسعار ودعم النمو وكذا المنظومة المالية.
- توفير فرص التشغيل عن طريق تفعيل دور البنوك في الاقتصاد .
- توازن ميزان المدفوعات من خلال تفعيل قناة سعر الصرف .

2– تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود عن طريق :

- التحكم في المعروض النقدي .

[1] عبد القادر بحيح ، وهيبة مداس ، **أي واقع للمنظومة البنكية الجزائرية ضمن برنامج الإصلاحات الاقتصادية وأي منهج للإصلاح المصرفي ؟ دراسة تحليلية للفترة 2000–2015** ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد3، 2019/02/08، ص 342.

- استهداف معدل التضخم.

-الحفاظ على استقرار العملة.

3-تمهيد الطريق للشراكة الخارجية وفتح المجال أمام الاستثمار الخارجي عن طريق:

- دعم وتفعيل الوساطة المالية للاقتصاد الوطني.

-توسيع شبكة البنوك التجارية مع رفع معدل المعاملات البنكية .

-رفع الكثافة البنكية للاقتصاد الوطني.

ثانيا : أهم الإصلاحات المصرفية في الجزائر لمواجهة المنافسة :

في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة 1989- 1993. حيث تهدف إصلاحات هذا القطاع إلى زيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة وتحويل النظام المالي من مجرد ناقلا للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها.

- ولقد بدأ التمهيد لذلك منذ سنة 1988 ، وذلك بصدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1408 ، الموافق ل 12 جانفي 1988 ويتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، حيث نص هذا القانون في المادة 07 منه على تمتع المؤسسة العمومية الاقتصادية بالأهلية القانونية الكاملة ، فتشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض .
- كما نجد أيضا القانون رقم 06/88 المؤرخ في 12 جانفي يعدل ويتمم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض .
- والذي أدخل تعديلات مختلفة منها الاستقلالية المالية للبنك المركزي ومؤسسات القرض واعتبرهما مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية.

1- المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

– أصبح نشاط البنك يخضع إلى قواعد المتاجرة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية وعليه أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.

– يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية[1].

2-الإصلاحات الهامة لقانون 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض:

من بين أهداف هذا القانون:

- تشجيع الاستثمارات الخارجية، والسماح بإنشاء مصارف خاصة أجنبية.
-تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي، وإشراك السوق المالية في تمويل الأعوان الاقتصاديين.

-إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعمومية بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان أو القرض، وإدخال منتوجات مالية جديدة.

-إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.

ثالثا – الإصلاحات الأساسية لبرنامج التصحيح الهيكلي 1994.

تم تدعيمه من قبل صندوق النقد الدولي، ولقد مر ذلك بمرحلتين:

1- المرحلة الأولى: حيث شمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في هذا المجال أهم أدوات السياسة النقدية المتحكمة في النشاط المصرفي عامة وهي:

- تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الإسمية، وتحريرها تدريجيا لكي تعكس قوى السوق المصرفي، الابتعاد عن الائتمان الموجه..
- التوجيه نحو عوامل السوق في تمويل الخزانة .
- تحرير سعر الصرف بالشكل الذي يعكس قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف.

[1] أحلام بوعبدلي ، **البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة (دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، العدد 08، 2008، ص 193.

2-المرحلة الثانية: إذا كانت المرحلة الأولى اهتمت بتوفير الإطار المؤسساتي والتشريعي المناسب فإن التدابير اللاحقة كانت مرتبطة بتأهيل وحدات النظام المصرفي في تعبئة الموارد المالية تضمنت هذه الإصلاحات:

- إدخال تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية بما يمكن من ترقية النشاط المصرفي والمالي عموما.
- إعادة هيكلة المصارف العامة لتوفير متطلبات عملية الخوصصة .
- توفير البيئة التنافسية في السوق المصرفي .

المطلب الثالث: المنافسة ما بين المؤسسات المصرفية

وهي المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها، سوآءا فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية، وهي تعتمد أساسا على المنافسة من أجل التوسع وكسب أكبر عدد من العملاء.

أولا: المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية وغير مصرفية:

إن درجة التهديد التنافسي من قبل الداخلين الجدد في سوق الخدمات المالية يتزايد بصورة ملحوظة، مما سوف يسبب المزيد من الصعوبات والارتباط للبنوك حيث يلاحظ أنه في العديد من دول العالم أن دخول كل من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية والوسطاء الماليين الآخرين.

وكنتيجة لتلك المنافسة المتزايدة فإنه على البنوك أن تكيف نفسها لمنهج وأسلوب أكثر تكاملا لتسويق وبيع الخدمات.

فالمصارف الأمريكية مثلا: شهدت خلال الفترة (1980-1995) انخفاضا مس نصيبها في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50 % إلى 18%، وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير مصرفية إلى حوالي 42%. لذا بدأت تتحول عملية المصارف التجارية المشكلة على أساس مخاطر السوق[1].

[1] أحلام بوعبدلي ، **البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة (دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

ثانيا: علاقة الودائع المصرفية والنمو الاقتصادي:

السوق النقدي هو سوق للتعامل عموما بالأصول المالية كما إن البنوك التجارية لها دور مهم تلعبه في تكوين رأس المال في الاقتصاد كما لديها قدرة على زيادة تشكيل رأس المال في البلاد من خلال أنشطتها، لديها أيضا أدوار حيوية تلعبها في النمو الاقتصادي للبلاد[1] .

1-تطور هيكل الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفتة 1990-2018:

يعتبر نشاط تجميع الودائع والموارد من أهم النشاطات التي تتنافس عليها البنوك التجارية، وقد عرف هذا الأخير نموا معتبرا خلال سنة 2011 بلغ حوالي 15.7 %، هناك تطور من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990 -2018.

حيث إن هناك نموا كبيرا في الودائع الكلية بين سنتي 2000و2011، فبلغت قيمتها سنة 2011 حوالي 6،283،50 مليار دج، بعد ما كانت تقدر ب: 1،441،85 مليار دج سنة 2000، إذ تجاوز معدل نموها 360% ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها:

- استقرار الودائع في قطاع النفط والغاز، زيادة الودائع بالعملات الصعبة، زيادة ودائع القطاع الخاص.

كما انخفض معدل نمو الودائع بشكل ملفت خلال سنوات من 2001إلى 2004 وهذا راجع إلى ضعف الثقة في البنوك الجزائرية نتيجة إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

ابتداء من سنة 2001 بدأ النمو في حجم الودائع لأجل بنسبة كبيرة مقارنة بالودائع الجارية، وهذا ما يسمح للبنوك من إمكانية التوسع في منح القروض المتوسطة والطويلة الاجل[2].

2- تطور هيكل القروض المصرفية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018:

إن تحسن الوضعية المالية للجزائر عبر السنوات دفعت إلى قيام القطاع المصرفي بتوجيه قدر أكبر من الموارد لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص بهدف النهوض من التبعية الاقتصادية والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل للقضاء على البطالة.

[1] أحمد جما الجسار ، **أثر الإستثمار في النمو الاقتصادي** ، الطبعة الأولى ،دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2020، ص 23.

[2] عبد القادر جيلالي بن فرج ، خليفة منية ، **أنشطة الرئيسية للبنك ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد 01، 30جويلية 2021 ، ص 56.

أ. تطور القروض المقدمة للاقتصاد من حيث الأجل :

إن قيام البنوك التجارية بوظيفة التمويل للمشاريع الاستثمارية يتوجب عليها تنويع مصادر التمويل من حيث الأجل والقطاعات.

*** القروض القصيرة الأجل:**

شهدت القروض القصيرة الأجل تذبذبات ملحوظة تباينت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة من 1990-2018 ، حيث سجلت أدنى قيمة لها 156،70 مليار دج سنة 1993 مقابل 336،60 مليا ر دج عام 1992 أي بنسبة انخفاض قدرت ب 45،18 % سنة 1993 مقارنة بنسبة 1992 ، ويعود سببه إلى ما قامت به الخزينة العمومية في إطار التطهير المالي للمؤسسات المالية حيث جمدت المصارف مبلغ 6340مليار دج ل 20 مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة ، فضلا عن 695،5 مليار دج لصالح الحسابات المالية المشتركة المتأتية من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية ،وتشير الإحصائيات ارتفاع محسوس في القروض القصيرة الأجل ابتداء من سنة 2007 بسبب ارتفاع إيرادات الجبائية البترولية ، وهو ما يسمح للدولة بالتوسع في القروض لأصحاب المشاريع والمؤسسات ودعم النمو ، حيث انتقلت من 1026،10 مليار دج سنة 2007 إلى 2298،00 مليار دج سنة 2017 أي بنسبة نمو بلغت 123،95 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2007 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2018 بقيمة بلغت 2،687،10 مليار دج [1].

*** القروض المتوسطة والطويلة الأجل[2] :**

من خلال الجدول يتبين ان حجم القروض المتوسطة والطويلة الأجل عرفت زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 53،2 مليار دج سنة 1990 إلى 7،289،30 مليار دج سنة 2018، حيث سجلت أدنى قيمة عام 1993 ب 62،50 مليار دج مقابل 71،60 مليار دج عام 1992 أي بنسبة انخفاض بلغت 12،7 % عام 1993 مقارنة سنة 1992، بسبب تحديد بنك الجزائر سقوفا لمجموع

[1] عبد القادر جيلالي بن فرج ، خليفة منية ، **أنشطة الرئيسية للبنك ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

[2] عبد القادر جيلالي بن فرج ، خليفة منية ، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

القروض التي تمنحها المصارف والتي لا يمكن أن تتجاوز 70 %من قيمة الاستثمارات المحققة من القروض المتوسطة و60% بالنسبة للقروض الطويلة الأجل.

كما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع هذا النوع من القروض حيث ارتفعت من 5564،00 مليار دج عام 2015 إلى 6579،00 مليار دج عام 2017 لتصل إلى أعلى قيمة سنة 2018 بقيمة 9976،40 مليار دج أي بنسبة نمو بلغت 37.12 %عام 2018 مقارنة سنة 2015.[1]

[1] عبد القادر جيلالي بن فرج ، خليفة منية ، مرجع سابق ، ص 55.

خلاصة الفصل:

تعد المنافسة النتاج الطبيعي لوجود عدة متدخلين في السوق وهي حق معترف به دستوريا وقانونيا يتجسد في إمكانية الدخول في صراع مع مؤسسات أخرى بغرض كسب الزبائن، تعتبر جودة الخدمات البنكية الركيزة الأساسية لتفوق وتميز البنك، ولاستمرار نشاطات البنك في خدمة زبائنه يجب المحافظة واستمرارية على الجودة في تقديم هذه الخدمة وتطبيق الميزة التنافسية من أهم المتطلبات التي تساعد البنوك على التميز في جودة منتجاتها وخدماتها والارتقاء بأدائها.

كما أن قانون المنافسة يجسد الارتباط بين التحليل الاقتصادي والتنظيم القانوني وتتجلى أهمية القوانين المنظمة للمنافسة والرادعة للاحتكار وتهدف إلى تنظيم البيئة التجارية وتحقيق وصيانة حرية المنافسة داخل السوق عن طريق ضمان العدالة بين المتنافسين وخلق نظام تنافسي سليم داخل السوق فهي نتاج لتطور نظريات وممارسات اقتصادية وتصبوا إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي .

الفصـــل الثـــالث

الفصل الثالث: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية

CNEP BADR،BNA

تيـــارت.

تمهيد :

إن عملية تقديم الخدمة البنكية بدرجة عالية من الكفاءة والجودة أمر بالغ الأهمية لدي البنوك بشكل خاص والعملاء بشكل عام فهي تعتبر وسيلة من وسائل التي تضمن الولوج في السوق البنكي المعاصر وتحقيق مكانة بارزة فيه، ولضمان هذه المكانة على البنوك تحسين التحكم في خدماتها والعمل على تطويرها بما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة، من أجل جذب عدد كبير من العملاء وكسب ثقتهم والارتقاء بالعمل البنكي وكذا صناعة الفارق، وكل هذا من خلال تبني مزايا تنافسية تمنح للبنوك أسبقية على غيرها من المؤسسات التنافسية.

وفي هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على بعض البنوك الجزائرية: البنك الوطني الجزائري – وكالة 540 – تيارت، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت، صندوق التوفير والاحتياط تيارت

وهذا يستلزم دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عن بعض البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الثاني: تشخيص المنافسة البنكية في طار تقديم خدمات مصرفية.

المبحث الثالث: تحديات السياسة البنكية.

المبحث الأول: لمحة عن بعض البنوك التجارية الجزائرية

عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى مجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وكما حاولت مع البعض الآخر، وبذلك أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم من متطلبات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

سنتطرق إلى بعض مفاهيم متعلقة ببنك الوطني الجزائري كما يلي:

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري:

- **نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري:**

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 % ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة،التجارة،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال[1].

[1] لوحظ يوم 2022/03/12، الساعة 15:30 د http://www.bna.dz

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ،تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل21 جوان في شهر جوان 2009 ترفع رأس مال البنك الوطني الجزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية وفي سنة 2018 تم رفع رأسمال البنك الى 150 مليون دينار جزائري. يعزز البنك الوطني الجزائري شبكته التجارية من خلال فتح وكالات جديدة في مختلف مناطق القطر الوطني وذلك من اجل تحسين خدماته لدى زبائنه، حيث يضم حاليا 213 وكالة عبر التراب الوطني.

ثانيا: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت "540"للبنك الوطني الجزائري:

سنستهل الآن موضوع دراسة الحالة في البداية بتقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

أولا: تقديم وكالة تيارت:

1-تعريف:تعتبر وكالة **تيارت** وكالة رئيسية صنف APنظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة **تيارت** الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقر الوكالة بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات،يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office)

2- المهام التي تقوم بها وكالة تيارت 540:

هناك مهام وأعمال نلخصها فيما يلي[1] :

- تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات،
- تمويل نشاطات القطاع العام الصناعي والتجاري وكذا الخاص.
- المساهمة في رأس مال العديد من البنوك التجارية.
- تمويل الاستثمارات الإنتاجية وقبول الودائع.
- تنفيذ كل ما يتعلق بعملية ضمان القروض لحساب الدولة.

[1] البنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540.

- التعاقد لمنح القروض، السلفيات، المنح، الرهن الحيازي.

2-الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 "البنك الوطني الجزائري":

نلخصه في الشكل التالي:

الشكل رقم: (3-1) :الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

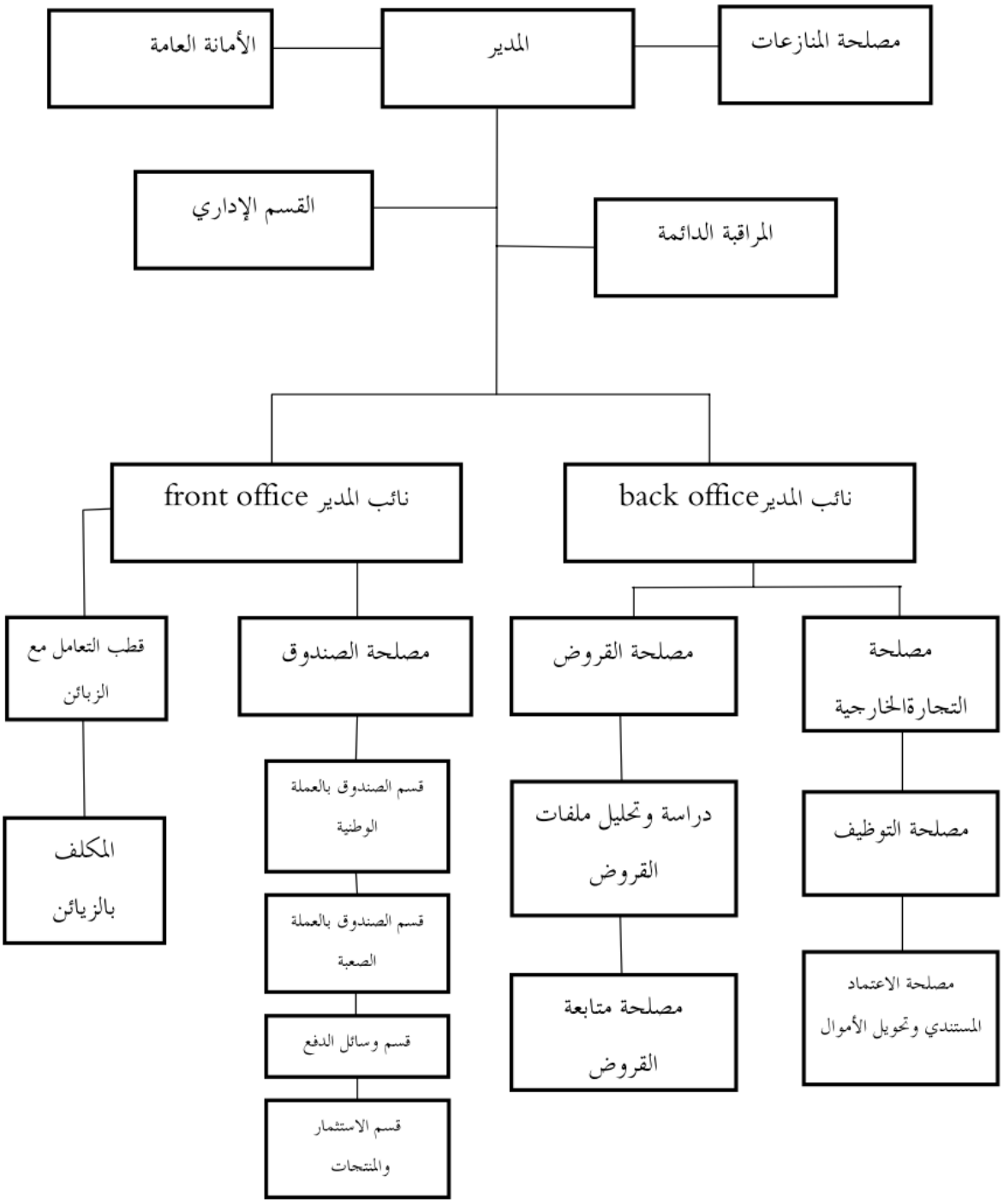

المصدر: وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل الحكومة التي تسمح بالمشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ودعم الصناعات الحرفية كما يعتبر أكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما شهده من تحولات هيكلية.

أولا: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى الوطني ، بموجب مرسوم 106/82 بتاريخ 13 مارس 1982 ، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي ، من خلال ترقية النشاطات الفلاحية ، الحرفية والصناعية تطبيقا لقانون رقم 01/88 الصادر في ديسمبر1988والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) إضافة إلى المرسوم السابق والإصلاحات ،فهو عبارة عن مؤسسة عمومية تجارية في شركة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وقد بدأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدره ملياري ومائتي دينار جزائري (2200.000.000.00) والذي وصل حاليا إلى رأس مال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (3300.000.000.00).

ثانيا: تطوير بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية تتمثل فيما يلي[1] :

1-**مرحلة 1990/1982**: خلال هذه المرحلة اهتم البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق فتح الوكالات المصرفية.

2-**مرحلة 1999/1991**:بموجبقانون القرض الذي ألقى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك ن توسع نشاط بنك ، ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة أما في المجال التقني فقد تم دخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكلات البنك وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي :

-1991: تم الانخراط Swift لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

[1] لوحظ يوم 2022/03/12 ، الساعة :04:32د http://www.badrbanque.dz

-1992: تم وضع نظام sybu يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية.
-1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية .
-1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
-1996: إدخال نظام المعالجة على بعد، لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.
-1998: بدأ العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك(CIB).

3- مرحلة 2000-2004: تمثلت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجيهات اقتصاد السوق.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لرغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك:

-عام2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف في سياسته مع وضع استراتيجية تسمح للبنك بالاعتماد على معايير عالمية في مجال العمل المصرفي .

-عام 2001: قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبة ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بية تحديد مركزه المالي والمشاكل المتعلقة بالسيولة .

-عام 2004: تعتبر هذه السن مميزة بالنسبة للبنك والذي عرف من خلالها تقنية جديدة تعمل على سرع تنفيذ العمليات المصرفية مثل عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان تحصيل الشيكات يسترق وقت قد يصل إلى 15 يوم، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز وهذا يعتبر إنجازا ير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولي بنك بدر خلال هذا العام على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية.

4-مرحلة 2005-2010: وقد تم في هذه المرحلة تنمية القطاعات الفلاحية الصناعية، الغذائية والصيد البحري ، بالإضافة عدد من المشاريع والتأمينات البنكية .

5-مرحلة 2010-2014: انطلاق العمل بالبطاقة البنكية بدر TAWSIR، وهي مخصصة لكل الزبائن ، ولا يتجاوز ثمنها 50000دج.

ثالثا: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

– تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

-تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.

-إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

-الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات بالنشاط المهني.

رابعا: تعريف وكالة بدر تيارت:

تعد وكالة تيارت رقم (554) قطبا هاما لا يستهان به في تطوير النشاطات الفلاحية والصناعية بالمنطقة، وهي عبارة عن مؤسسة مالية تزاول الاعمال المصرفية التي حددت وظائفها مع معظم التشريعات المصرفية، كما تقوم بتقديم خدماتها للعملاء إلكترونيا وذلك باستخدام الانترنيت وأجهزة الصرف الآلي.

تعتبر وكالة تيارت رقم (554) وكالة جهوية حديثة النشأة حيث أنشأت في ديسمبر 2011 مقرها في ولاية تيارت طريق السوقر، وتنظم هذه الوكالة 13 وكالة تابعة لها .[1]

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة تيارت 554.

خامسا: الهيكل التنظيمي لوكالة بدر تيارت 554:

الشكل رقم: (3-2) الهيكل التنظيمي لوكالة بدر تيارت 554.

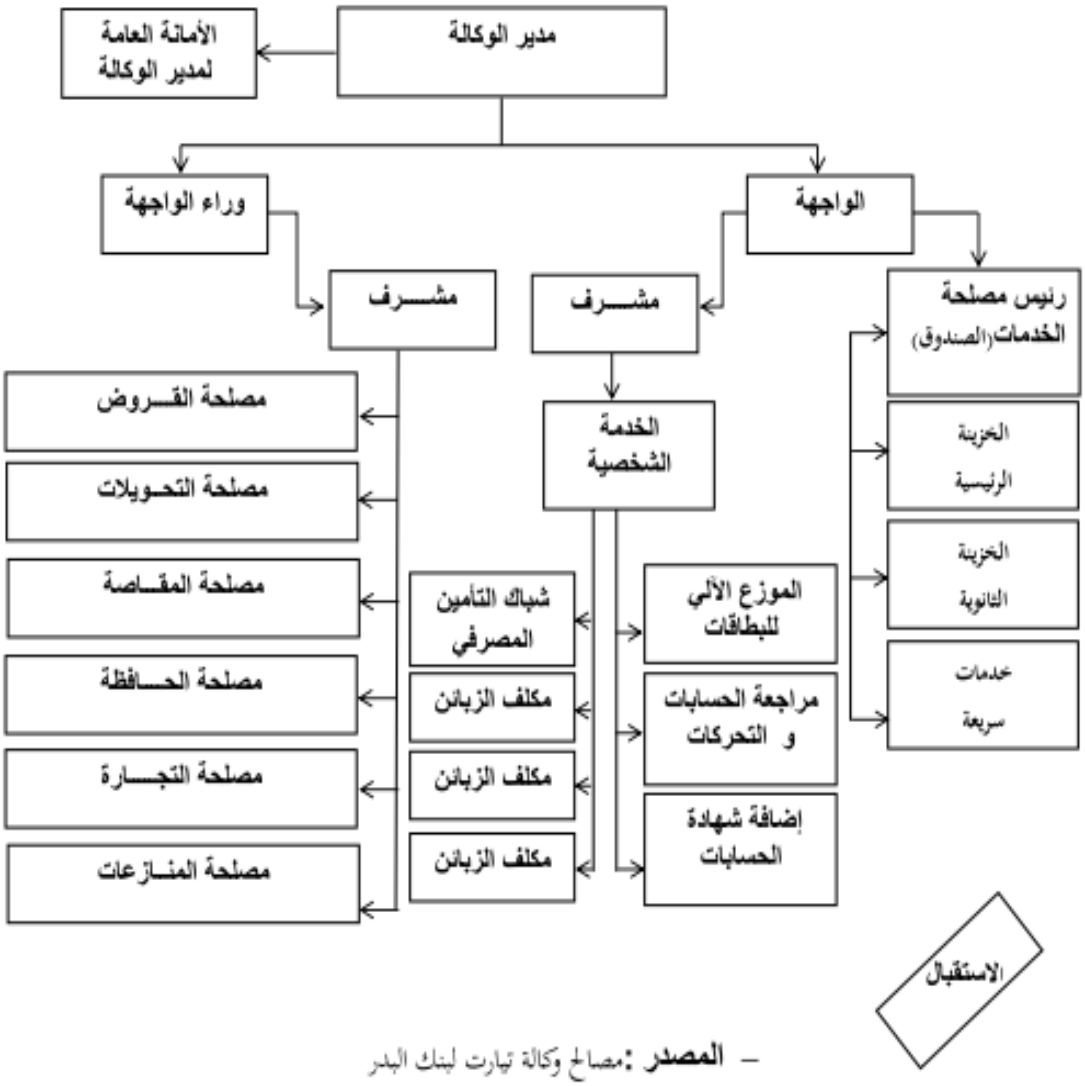

– **المصدر** :مصالح وكالة تيارت لبنك البدر

المطلب الثالث: نظرة عامة حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP

أولا: يعد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط واحد من البنوك الكبيرة في الجزائر في مجال جمع المدخرات ، وتقديم القروض للاق تصاد الوطني خاصة قروض السكن وقروض الاستهلاك ، ويلاحظ ان هناك تزايد في توزيع هذه القروض بصفة منتظمة سواء للقطاع العام او الخاص وكذلك قطاع العائلات ، ولهذا يرونه المسيرون على انه بمنزلة بنك العائلة وللدلالة على ذلك هناك 6.5 مليون زبون أي ما يعادل 6/1 (سدس السكان) ، لهذا يمكن القول ان هذا البنك قد اكتسب شعبية في مجال تعبئة الادخار وأصبحت واحدة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تلقى الاحترام في الجزائر .

لديه شبكة جمع الادخار الأكثر في البلد من حيث الانتشار فهناك أكثر من 3000 شباك بريدي و206 وكالة بنكية تقوم باستقطاب المدخرات.

أنشا هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 11-08-1964 ليكون بذلك اول مؤسسة لتمويل السكن في الجزائر.

ثانيا: ولقد مر الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط بعدة مراحل:

1-الفترة من 1966إلى 1970 (مرحلة الانطلاق والهيكلة):

اقتصر دور الصندوق في هذه الفترة على جمع المدخرات بسبب فوائد متدنية وذلك على مستوى شبابيك البريد، وقد أسست اول وكالة له سنتي 1966-1970 بالعاصمة وتيزي وزو انه كان سابقا يقوم بتحصيل المدخرات بواسطة الدفاتر.

2-الفترة من 1971- 1979(مرحلة التخصيص في النشاط):

شجعت النصوص القانونية صيغة " ادخار -سكن " فزادت هذه الديناميكية التي ربطت الادخار بإمكانية الاستفادة من السكن بالنسبة لزبائن المؤسسة.

3-الفترة من1988 إلى 1987 (مرحلة اللامركزية في نشاط الصندوق):

انطلاقا من اعتبارات عدم التوازن بين عرض السكنات والطلب المتزايدة عليها، كان لازما على المؤسسة أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد الذي يتميز بتشجيع المبادرة الفردية والترقوية العمومية لاعتماد مشاريع ممولة عن طريق الأموال المدخرة.

فتوسع بذلك مجال منح القروض ابتداء من عام 1982 ليشمل علاوة على القروض الممنوحة للمدخرين أصحاب الودائع منذ 1979 ثم جاء قانون 86-07 المؤرخ في 04-03-1986 المتعلق

بالترقية العقارية الذي نشط عملية تمويل مؤسسات الترقية العمومية تنفيذ المراسلات في إطار محدود وعلى مستوى الوكالات.

4-الفترة الممتدة من 1977-1988 (مرحلة تنويع المنتجات المصرفية واعتماد القروض البنكية غير العقارية):

فأدت التجربة المرفقة لجمع الادخار وتمويل السكن في تنويع المنتجات والتوجيه نحو القروض البنكية غير العقارية لأصحاب المهن الحرة.

ويمكن ان تلتمس ذلك فيما يلي :

- اعتماد القروض للمقاولين والترقويين الخواص.
- اقتراض شركات، التعاونيات، وصناديق العمال الاجتماعية.
- بالنسبة للقروض الفردية أنشأت سياسة لمساعدة الإسكان التي سمحت لشريحة كبيرة من المجتمع بالاستفادة منها.

ورافق هذا التنوع في المنتجات والتطور في الشبكات جلب رؤوس أموال أكثر ودخول السوق النقدية. فترة ما بعد 1997(مرحلة التوسع في النشاطات):

تميزت هذه الرحلة بتحول المؤسسة إلى بنك وذلك وفقا لقرارات بنك الجزائر رقم 97-01 المؤرخ بتاريخ 27 جويلية 1997.

ثالثا : لمحة عن وكالة تيارتCNEP:

يضم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك عدة وكالات موزعة عبر ولايات الوطن ومن بينها وكالة تيارت التي تحمل رقم 504 وهي من أقدم الوكالات التابعة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط التي أنشأت في 1975/03/15 التي تضم عمال مؤهلين تحت إشراف مدير الوكالة وهي تابعة لإدارتها الإقليمية لولاية الشلف، يبلغ عدد موظفي الوكالة حوالي 21 موظفا موزعين على مختلف مكاتب ومصالح البنك، ومعظمهم بنكيين وآخرين شبه بنكيين: يسهرون على تسييرها[1].

[1] الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، وكالة تيارت 504.

الشكل رقم: (3-3) الهيكل التنظيمي العام للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك – وكالة تيارت

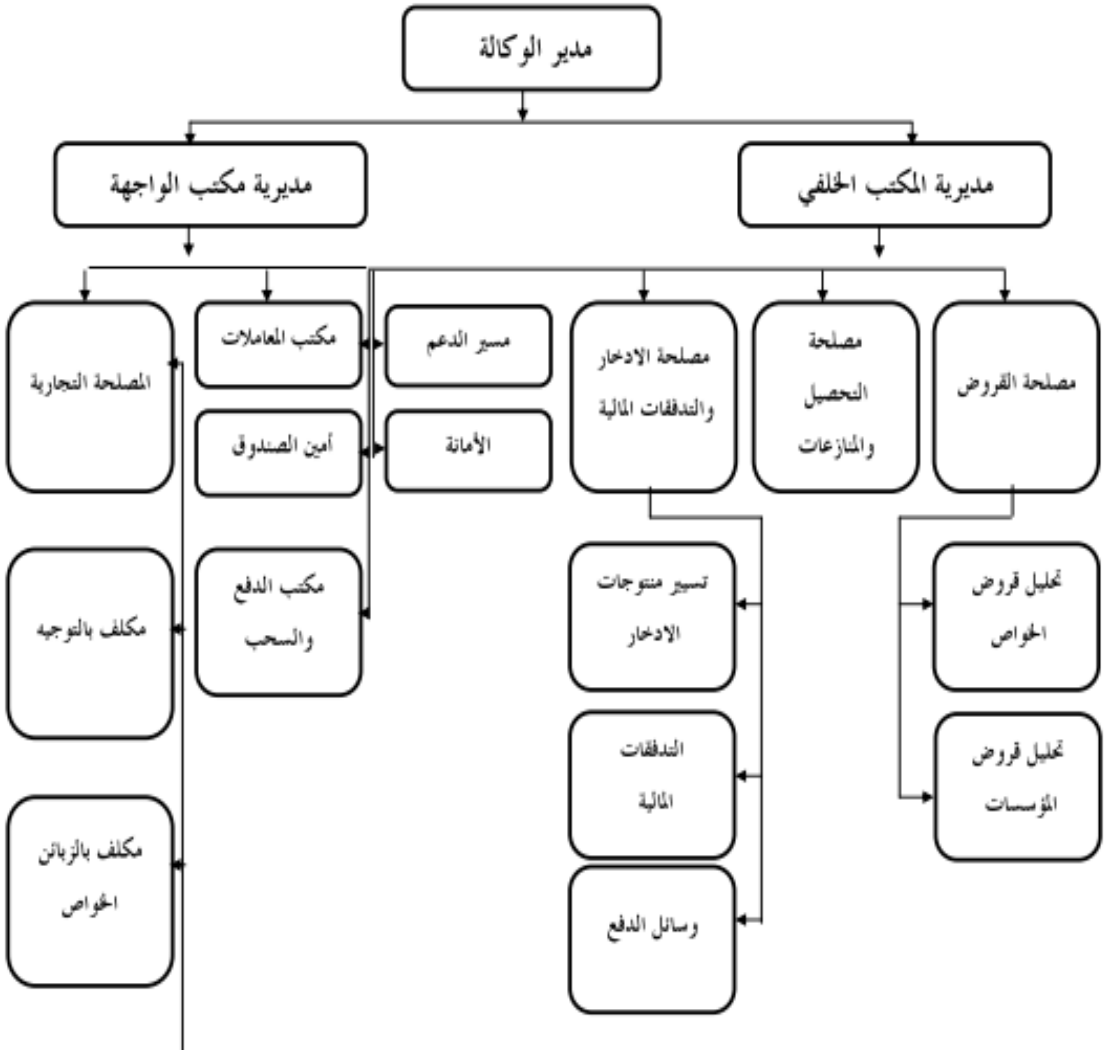

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك –وكالة تيارت

المبحث الثاني: تشخيص المنافسة البنكية في إطار تقديم خدمات مصرفية

إن نجاح المؤسسة البنكية في تحقيق قدراتها ومزاياها التنافسية يرتكز على مدى جودة الخدمات البنكية المقدمة وأهم الاستراتيجيات المتبعة في تقديمها، ومحاولة إبراز دورها في إرضاء وكسب العميل أو الزبون ودراسة سلوكه اتجاه الخدمات البنكية التي تقدم أو تعرض كمنتج نهائي لمستخلص الجودة والتميز والكفاءة للمحافظة على الاستمرارية والسمعة الحسنة.

*** توزيع عدد الزبائن على مستوى ولاية تيارت** حسب **بنوك موضوع الدراسة:**

جدول رقم :(3-1) توزيع عدد الزبائن على مستوي ولاية تيارت للبنوك الثلاث.

	BNA	BADR	CNEP
عدد الزبائن	43796	16350	50000
النسبة المئوية	%40	%15	%45

المصدر: مقابلة شخصية مع مدراء البنوك محل الدراسة وكالات تيارت.

الشكل رقم :(3-4) يبين توزيع عدد الزبائن.

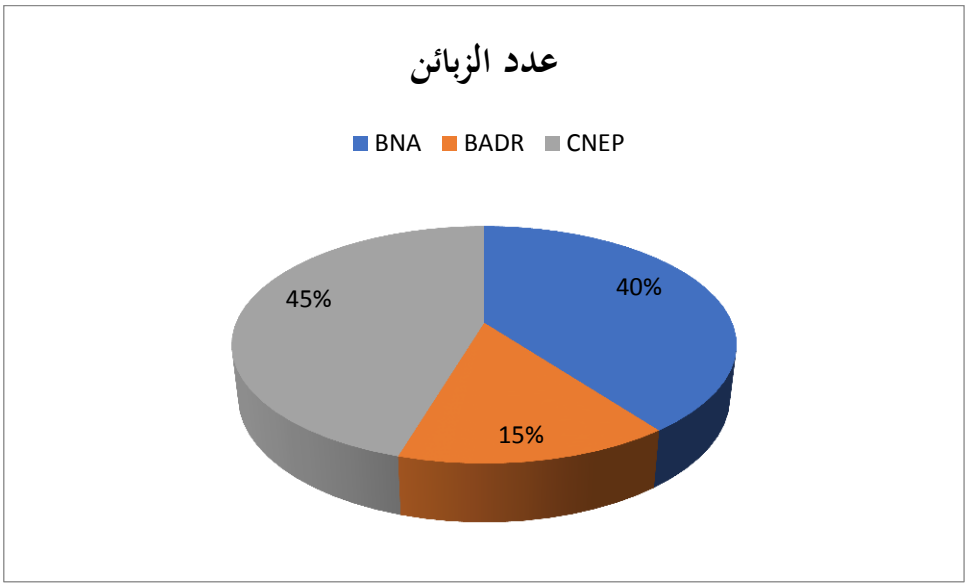

المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات الجدول أعلاه.

يتبين من خلال الدائرة النسبية أن نسبة عدد الزبائن نسب متقاربة بين بنكي BNA وCNEP %40،%45 أما بالنسبة لبنك BADR نسبة 15% تفسر طبيعة الخدمات المقدمة من طرف البنك وحاجات الزبائن لأنه يولي الأهمية للقطاع الفلاحي وهذا ما يفسر توزيع الوكالات في مناطق فلاحية.

المطلب الأول: القروض والودائع الموازية مع متطلبات السوق

أولا: صيغ التمويل والودائع المقترحة من طرف BNA:

1- صيغ التمويل: تتنوع صيغ التمويل حسب احتياجات الزبائن وأصحاب المشاريع المختلفة وهي مفصلة كما يلي:

أ. القروض المدعمة من الدولة:

- **قرض ANGEM**: يمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول و/ أو لديهم مدخول غير منتظم. مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا.
- **قرض ANSEG**: هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة ، وحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله .
- **قرض CNAN** :هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة .
- **ب-قروض طويلة المدى:** هي قروض تتجاوز مدته 07 سنوات موجه لتمويل استثمارات ضخمة ونسبة التمويل تصل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع. مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع مشروع قد تصل حتى 05 سنوات.

ب. قروض متوسطة المدى: تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الممارس وتتراوح مدتها من 01إلى 03 سنوات.

ج. القروض الاستهلاكية: شراء سيارة، تأثيث منزل، أو الحصول على جهاز كمبيوتر جديد أو أجهزة كهرو منزلية، وذلك حسب احتياجات الزبائن بين قرض الرفاهية أو قرض السيارة ويمكن الجمع بين الصيغتين، تصل نسبة تمويل لشراء سيارة 85 %من ثمنها وفترة التسديد تتراوح ما بين اثني عشر 12 وستون 60 شهرا، معالجة الملف في أجل أقصاه 05 أيام مع نسبة الفائدة تنافسية، يستفيد منه كل شخص مقيم في الجزائر ولديه دخل ثابت ومنتظم أعلى أو يساوي مرتين 02 الحد الأدنى للأجر المضمون

د. القرض الإيجاري: البنك الوطني الجزائري يؤجر عقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع إمكانية شراء العقار عند نهاية العقد.

هـ. القروض العقارية: يوجد 11 صيغة للمشاريع العقارية وتصل نسبة التمويل حتى 90 %من كلفة المشروع وقد يصل سن المقترض إلى غاية 75 سنة ودراسة طلب القرض تتم خلال08 أيام.

2-إحصائيات متعلقة بالقروض الممنوحة مع عدد الملفات قيد المعالجة إلى غاية مارس 2022، لبنك BNA وكالة تيارت .

جدول رقم: (3-2) المتضمن مختلف القروض الممنوحة مع عدد الملفات على غاية مارس 2022، لبنك BNAوكالة تيارت.

نوع القرض	عدد الملفات	المبلغ (دج)
قروض استهلاكية	109	37.884.000
قروض عقارية	88	201.954.003
قرض ANAPE	222	525.106.365
قرض CNAC	123	152.204.293
قرض ANGEM	13	7.930.610
قرض خاص	2	27.229.541
قرض طويل المدى	/	/
قرض قصير المدى	/	/

المصدر: مقابلات مع نائب مدير البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت

3- التوفير والادخار:

أ.الايداعات لأجل : وتنقسم إلى :

- **حسابات الإيداع لأجل:** هو استثمار يجازي بمدة محدد يمكن أن تتراوح بين 03 إلى 120 شهرا ويمكن أن تكون قيمته بالدينار أو العملة الصعبة، المبلغ الأدنى: 10.000دج
- **سندات الصندوق** :هي ادخار الأموال في صيغة " وصل الصندوق " لمدة تتراوح ما بين 3 و 120 شهرا وقسيمات متنوعة حسب الاختيار المبلغ الأدنى : 10.000دج ، وهي امتلاك الأموال مع الرغبة في استثمارها مع ضمان تأمينها.

ب. الإيداع الحر: ويتقسم إلى:

- **دفتر التوفير بفائدة:** يتميز بالمرونة من حيث عمليات الدفع والسحب بكل حرية بدون قيود أو تحديد المبلغ مع نسبة فائدة تقدر ب 2.5 % سنويا وحساب الفوائد كل 06 أشهر.

- **دفتر التوفير " بدون فائدة:** يتميز بالمرونة والأمان والوفرة النقدية بدون فوائد.
- **حساب التوفير للصغار " مستقبلي "** :هو منتوج استثماري ، آمن ومرن ، موجه لأطفال البالغين من 0 إلى 15 سنة ، يسمح لهم بتوفير مبلغ لتمويل دراستهم مستقبلا ، شراء سيارة أو بدية مشروع .

4- إحصائيات الودائع بفوائد وبدون فوائد إلى غاية 30 جوان 2021 بالبنك الوطني الجزائرBNA– وكالة تيارت

الجدول رقم :(3-3) المتضمن إحصائيات الودائع بفائدة وبدون فائدة تراكمات إلى غاية 30 جوان 2021، اBNA وكالة تيارت.

المبالـــــــــغ / نوع الودائع	المبلـــــــــــــغ (دج)
ودائع خاصة التي لا يدفع عليها البنك فوائد	22.774.769.000
دفتر التوفير بدون فائدة	22.675.939.000
سندات الصندوق	67.000.000
ودائع لأجل	31.530.000
ودائع عامة التي يدفع عليها البنك فوائد	715.121.000.000
ودائع لأجل	30.000.000
دفتر التوفير بفائدة	715.091.000.000

المصدر: مقابلات مع نائب مدير البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت

ثانيا: أنواع القروض والودائع المقترحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1-**أنواع القروض: تتنوع** القروض بشروطها جد ملائمة المقترحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض تشغيل الشباب (ANAPE-CNAC-ANGEM) بالإضافة لي قروض أخرى خاصة بالبنك وهي موضحة كما يلي[1] :

الجدول رقم: (3-4) متضمن أنواع القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشرط الاستفادة منها.

نوع القرض	ماهيته	معدل الفائدة%	المساهمة الشخصية	مبلغ القرض	فترة السداد
قرض الرفيق	قرض استثماري مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة ، وموجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي .	%0	0	حسب النشاط المطور	06إلى 24 شهر
قرض الرفيق الفدرالي	قرض استغلال مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة ، موجه لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة على شكل شركات اقتصادية أو تعاونيات والتي تنشط في مجال وحدات تحويل المنتجات الفلاحية وتخزينها وتثمينها	%0	0	بين 10.000.000دج إلغاية 1.000.000.000دج	06إلى 24 شهر
قرض التحدي[2]	قرض استثماري ، مدعوم جزئيا من طرف الدولة ، يمنح في إطار مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة ، أو مستثمرات قائمة على	0 %خلال 05 سنوات الأولى	بين 10 % إلى 20 % من كلفة المشروع	بين 1.000.000 دج إلى غاية 100.000.000دج	03 سنوات و15 سنة

1 أنظر الملحق رقم 1.

	أرض زراعية غير مستغلة				
قرض التحدي الفدرالي	قرض استثماري ، مدعوم جزئيا من طرف الدولة ، ويمنح للمتعاملين (متعاملي التحويل ، التعبئة وتخزين المنتجات الفلاحية)،	0%خلال 05 سنوات الأولى	من 10%إلى 20 %من كلفة المشروع	1.000.000دج إلى غاية 200.000.000دج	03سنوات و15 سنة
قرض السكن الريفي	بمثابة قرض رهن عقاري موجه للأفراد ومخصص حصريا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية	1%إلى3% حسب الدخل	10% من كلفة المشروع	من 1.000.000دج إلى 3.000.000دج	20 سنة حسب السن
الإيجار المالي (الليزينغ)	قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية ومعدات السقي، المصنعة وهو قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة	/	/	قد يصل إلى 100% من كلفة المعدات المواد اقتناؤها.	/

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت.

2- إحصائيات القروض بمختلف أنواعها لسنوات 2021،2020،2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت:

الجدول رقم: (3-5) المتضمن إحصائيات القروض لسنوات 2021،2020،2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة تيارت.

القروض	السنة	عدد الملفات	المبالغ (دج)	معدل الفائدة
-قرض التحدي، قرض الرفيق، قروض مشاريع الشباب	2019	236	536.362.333	معدل الفائدة متغير من 1%إلى 9%
	2020	457	654.326.648	
	2021	349	421.258.489	

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت.

3-الودائع المقترحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

أ. دفتر التوفير" LEB":اختيار بين صيغتين للتوفير : **بفوائد أو بدون فوائد:**

- **يعتبر حساب التوفير بفوائد بمثابة حساب على الدفتر والذي يمثل:**
  - حساب مدفوع وبفوائد مكتسبة كل ثلاثة أشهر.
  - سهل التزويد سواء من خلال التحويلات المالية أو المنتظمة.
  - سهل المتابعة من المنزل عبر بوابة الانترنت "BADRnet".
- **يعتبر حساب التوفير من دون فوائد بمثابة حساب على الدفتر، والذي يمثل:**
  - الإبقاء على المدخرات في أمان من دون أن ينتج عنها فوائد.
  - سحبها في أي وقت باستخدام البطاقة البنكية " توفير " أو من خلال السحب من الشباك.
  - متابعة حركات ورصيد الحساب البنكي من خلال الخدمات الإلكتروني البنكية "BADRnet".

ب. حساب الادخار الأشبال" LEJ":

- **الأموال في أمان ومتاحة للزبون من خلال التوفير من دون فوائد:**
  - حساب الادخار الأشبال معفي من جميع التكاليف.
  - تعتبر عمليات التحويل البنكي المستلمة أو عمليات الدفع المالي مرخص بها في هذا الحساب .
  - تضمن الدولة وكذا البنك أمان رصيد الحساب.

كما يوجد كذلك الإيداع لأجل وسندات الصندوق مثل البنك الوطني الجزائري.

4-إحصائيات الخاصة بالودائع المودعة لسنوات 2021،2020،2019 ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت:

الجدول رقم: (3-6) المتضمن إحصائيات حول الودائع المودعة ببنك BADR وكالة تيارت لسنوات 2021،2020،2019.

الودائع	السنة	المبلغ(دج)	معدل الفائدة
-حسابات دفتر التوفير بفائدة وبدون فائدة.	2019	226.000.000	معدل الفائدة متغير % 2.25
	2020	180.000.000	
	2021	90.000.000	

المصدر: مقابلة شخصية مع مدير وكالة بدر BADR تيارت.

ثالثا: أنواع القروض والودائع لصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP–وكالة تيارت:

1– أنواع القروض:

أ. القروض الموجهة للترقية العقارية:

يعرف هذا النوع من القروض بمساعدة مالية من البنك مقصد إنجاز عملية أو عمليات لتحقيق أو تحديد الملك العقاري موجه للبيع أو الكراء. بمساهمة أولية 40% شرط أن يملك الزبون صفة التاجر كما يجب أن يكون زبون لدى البنك منذ أكثر من 06 أشهر[1].

ب. قروض موجهة للأفراد: كقروض البناء، التوسع وتهيئة مسكن جاهز لدى الخواص أو لدي المقاول شراء مسكن جديد[2] أو قديم أو شراء قطعة أرض البناء المحلات التجارية مثل:

- **شراء سكن ترقوي " LPP"**:من مزاياه دراسة الملف في فترة قصيرة بنسبة فائدة مدعمة .
- شراء مسكن لدى الخواص: نسبة التمويل تصل إلى 90% من سعر البيع. مع مدة القرض تصل إلى 30 سنة والسن الأقصى 75 سنة كما تمنح فترة تأجيل التسديد 06 أشهر[3] .
- شراء مسكن فوق مخطط :90 %نسبة التمويل كما تم منح فترة تأجيل التسديد 36 أشهر.

[1] فريد سوداني ، **الخدمات البنكية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط** ، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الإعلامي للبنك، جامعة تيارت ،11ماي 2022.

[2]أنظر الملحق رقم 3.

[3]أنظر الملحق رقم 4

2-الإحصائيات المتعلقة بمنح القروض على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP، بنك، وكالة تيارت منذ بداية جانفي 2022 إلى غاية شهر أفريل 2022:

الجدول رقم :(3-7) الخاص بمتابعة قروض الأفراد الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– تيارت من 01 جانفي إلى 30 أفريل 2022.

نوع القرض	عدد المستفيدين	المبلغ الملتزم به دج	العدد	المبلغ المعبأ دج
شراء أراضي	/	/.	/	/
أشغال البناء	3	8.070.000.00	5	9.755.000.00
شراء مسكن لدى الخواص	/	/	/	/
تهيئة سكن	/	/	2	1.450.000.00
شراء سكن لدى المقاول 1%	3	30.970.000.00	21	28.925.362.50
شراء سكن لدي المقاول بنسبة 3%	1	5.000.000.00	1	1.000.000.00
ائتمان إيجار المبيعات	/	/	/	/
المجموع	7	44.040.000.00	29	41.130.362.50

المصدر: المقابلة مع مدير الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– وكالة تيارت.

ملاحظات :

- ✓ شراء مسكن لدى المقاول بمعدل الفائدة بنسبة01% في حالة الدخل الشهري 12.000.00دج وأقل.
- ✓ شراء مسكن لدى المقاول بمعدل الفائدة بنسبة 03 %في حالة الدخل الشهري أكثر من 12.000.00دج.
- ✓ بخصوص معدلات الفائدة ل: – شراء أراضي –أشغال البناء – شراء سكن لدى الخواص .تهيئة مسكن كالتالي :

- معدل الفائدة 6،5 %بالنسبة للأشخاص العاديين.
- معدل الفائدة 6% بالنسبة للشباب أقل من 40 سنة.
- معدل الفائدة 4.5% بالنسبة لأعوان الشرطة والدرك.
- معدل الفائدة 3.5 %بالنسبة لعمال البنوك.

3- دفاتر التوفير والاحتياط

أ. **دفتر التوفير الشعبي**: هذا الدفتر خاص بالأشخاص الطبعين بمقتضاه تسجل حركات السحب والإيداع في الدفتر الذي يعطي للزبون، إن مبلغ كل عملية له حد أدنى لا يجوز النزول عنه والرصيد الحساب له حد مقرر أيضا وهو 10.000دج وتعطي الحساب فائدة تقدر ب 2.5 %.

ب. دفتر التوفير السكني: يتميز عن السابق بأنه يعطى لصاحبه عند تحقق بعض الشروط الخاصة حق الحصول على قرض بقصد بناء، أو اقتناء، او ترميم مسكن، أو شراء قطعة أرض لغرض البناء وذلك بشروط مسيرة نسبيا وتقدر نسبة الفائدة ب 2%.

ملاحظة: تعذر على حصول على إحصائيات بخصوص الودائع من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

رابعا: تحليل معطيات القروض والودائع بين البنوك الثلاث:

من خلال دراسة الميدانية تم الاستنتاج ما يلي:

-وجود تقارب في الخدمات المقدمة سواء بالنسبة للقروض أو الودائع.

-عدم وجود حوافز تدفع الزبائن لاختيار الأفضل ما عدا تقديم نوعية الخدمة والاستقبال وسرعة دراسة الملفات.

-نسب الفائدة متقاربة بينهم.

-تركيز القروض العقارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة أكبر من البنكين.

-القروض المقترحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية أغلبها تخص بالدرجة الأولى القطاع الفلاحي وبالتالي فمعظم زبائنه من الفلاحين .

-نظرا لتاريخ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في استقطاب الأموال المدخرة هذا ما يفسر عدد الزبائن المعتبر نوعا ما مقارنة بالبنكين.

- تميز البنك الوطني الجزائري في خاصية منح قروض لتدعيم الشباب في إطار ANAPE,C NAC,ANGEM.

المطلب الثاني: تنافسية البنكية في تقديم الخدمات الإلكترونية

في ظل التطورات الراهنة والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية الهائلة أصبح لازما على البنوك مسيرة هذا التطور ومن بين هذه البنوك (BNA, CNEP, BADR).

أولا : الخدمات الإلكترونية لبنك BNA:

1-المقاصة الإلكترونية:

ويقوم هذا النظام خاص بالعملاء بالتنسيق مع نظام المقاصة الإلكترونية لتسيير العمليات البنكية وتجدر الإشارة إلى نظام المقاصة الإلكترونية، يسبق نظام المعلومات د (J +1) بمعنى ان نظام المعلوماتي بتاريخ العادي في حين نظام المقاصة الإلكترونية يكون متقدما بيوم عن التاريخ العادي.

2-**البنك الإلكتروني:** البنك الوطني الجزائر يضع خدماته الجديدة في البنك BNA.Net.

هي خدمة دائمة وآنية تسمح لكل شخص باللجوء إلى حسابه البنكي بنقرة بسيطة وبكل أمان 24/24 ساعة و7/7 أيام من خلال الرابطة " e-banking.bna.dz"[1] .

3-البطاقة البنكية الإلكترونية للبنك الوطني :

البطاقة البنكية الإلكترونية تسمح بسحب وتحويل أموال والدفع الجواري عن بعد[2] ، ويمنح البنك الوطني الجزائري هذه البطاقة مجانا عند فتح حساب شيك وبمدة صلاحية تبلغ 03 سنوات كما يمنح صيغتان من بطاقةCTB:

أ. البطاقة الكلاسيكية:

تمنح لراتب أدنى أقل من 120.000 دج شهر الحد الأقصى للسحب هو 805 من الراتب على الموزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر.

[1] أنظر الملحق رقم 5.

[2] أنظر الملحق رقم 6

ب. البطاقة الذهبية:

تمنح لراتب أكثر من 120.000 دج شهر والحد الأقصى للسحب يكون 80%من الراتب على الموزع الآلي في الشهر.

ج. ما الذي تسمح به البطاقة البنكية الإلكترونية:

- على مستوى الموزع الآلي الخاص بالبنك الوطني الجزائري: السحوبات الاطلاع على الرصيد.
- الشبابيك الآلية للبنوك الأخرى : السحوبات .
- الدفع عن طريق الأنترنت .
- الدفع عن طريق جهاز الدفع الإلكتروني .

ثانيا: الخدمات الإلكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

1-نظام التسوية الفورية: Rtgsreal Time GroosSettementSysteme

هو عملية تحويل الأموال عن طريق الأمر بالتحويل ordervirementبأمر من الزبون بتحويل أمواله من البنوك التالية: CPA.BNA.BDL.CNEPويظهر هذا النظام عندما يفوق المبلغ المالي المحول من طرف الزبون أو يساوي 1.000.000 دج وهذا ما بين الخزائن عن طريق المقاصة الإلكترونية وبين البنوك في ينك الجزائر BADR علما أن كل بنك له خزينة التي تسيير المبالغ التي تفوق 1.000.000 دج

2-المقاصة الإلكترونية: AlgerieTélécompensation Inter BancairATCI

هذا النظام الجديد يغطي معالجة كل عمليات الدفع على مختلف الوسائل حيث يعطي الأولوية للشيكات التي تمنح للأفراد والمؤسسات واسعة الإستعمال ن ثم تليها الإيداعات ، السحوبات ، التحويلات المالية التي تقل قيمتها عن 1.000.000دج[1].

3-**نظامSWIFT:**تعمل بهذا النظامLA DIRECTION D' ALGE

يتعلق بكل المعلومات الخاصة بالزبون لتحويل الأموال بين المصارف ولتأمين نقل الأموال بين حسابات المصارف إلكترونيا .

4-الموزع الآلي للأوراق النقديةGAB : Guichet Automatique Bancaire

هو عبارة عن جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقات، بحيث يسمح للعميل حامل البطاقة بسحب أمواله 24ساعة /24ساعة وأيام 7/7 أيام.

[1] جبار عبد الرزاق وآخرون ، **المحاسبة البنكية**، الطبعة الأولى ، نشر استيراد وتوزيع الكتب ، قسنطينة الجزائر ، 2019، ص 50.

5- البطاقات البنكية :

وهي من بين الخدمات الإلكترونية المستحدثة التي يقدمها البنك لعملائه[1].

أ. **بطاقةCBRI**: هي بطاقة تقدم لعملاء البنك حيث تسمح لهم بالقيام بعمليات السحب النقدي لدى أجهزة الصراف الآلي في حدود سقف محدد طيلة أيام الأسبوع.

ب. **بطاقة CIB**: خصائصها زرقاء اللون وهي بطاقة سحب بين البنوك استخدمت بداية ن سنة 2007.

ج. **بطاقة TAWFIR**: خصائصها تحديث دفتر التوفير إلى بطاقة إلكترونية تسمى بطاقة التوفير، لونها أخضر الفاتح تم إصدارها سنة 2012.

د. **بطاقةGOLD**: تعتبر بطاقة امتياز خاصة تقدم لأصحاب الملاءة المالية العالية، بقدرة كبيرة للدفع وهي أكثر أمان، لونها الذهبي.

هـ. **البطاقات الإلكترونية البنكية بشريحة:** فقد أصبحت كل البطاقات بشريحة إلكترونية وهي خلية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها وهي مزدوج الوظيفة (سحب، دفع) تم إصدارها سنة 2016.

6-إحصائيات البطاقات المستعملة من طرف الوكالة 541:

في الجدول الآتي سنبين إحصائيات مختلف البطاقات المستعملة من طرف الوكالة 541 منذ بداية صدورها في بنك البدر إلى غاية يوم 30 أفريل 2022.

[1] أنظر الملحق رقم 7.

الجدول رقم :(3-8) المتضمن إحصائيات مختلف البطاقات المستعملة إلى غاية 30أفريل 2022.

نوع البطاقات	إلغاء لعقد البطاقة	البطاقات الموقفة	البطاقات غير المجددة	البطاقات المجددة	البطاقات المطلوبة	البطاقات الموزعة
CBRI	30	126	30	189	25	31
CIBC	12	149	12	157	90	19
CIBG	11	298	11	317	10	44
TAWFIR	05	26	05	/	/	/

المصدر : عن المقابلة الشخصية مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت.

ثالثا :الخدمات الإلكترونية لبنكCNEP:

يقدم بنك CNEP العديد من الخدمات الإلكترونية من بينها:

1-المقاصة الإلكترونية:

قام بنك CNEP بتطوير خدمات المقاصة، بالانتقال من المقاصة التقليدية التي تتم على مستوى المقاصة المتواجدة ببنك الجزائر من خلال التقاء ممثلي مختلف البنوك المتواجدة في الجزائر، إلى المقاصة الإلكترونية تتم بواسطة الحسابات الآلية، تحقق مزايا سواء للبنوك أو المتعاملين العملاء تتمثل في:

- السرعة في إتمام العمليات.
- سرعة الرد على الصكوك المقدمة للخصم او التحصيل .
- تدعيم وإعطاء دور كبير للرقابة البنكية .
- القيام بعمليات المقاصة على مدار اليوم وليس لساعات فقط كما لما سائدا في غرفة المقاصة

2-السحب والتحويل عن بعد :

تم إدراج الموزعات الآلية للأوراق النقدية، وكل ما يتعلق بها من بطاقات مصرفية ودفاتر ذات شريط ممغنطنا حيث أنجزت التجربة الأولى في هذا الميدان بوكالة بن مهيدي بالجزائر العاصمة في بداية 1998، وكان هدفها السماح للمؤسسة بالتعود على هذه العملية بمظهر السحب وقد تضمنت فوائد عديدة منها:

أ-تخفيف حدة الضغط على الشبابيك.

ب-إن الميزة الرئيسة لنظام تأليل النقد الذي أعده الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تكمن في كونه يقبل نوعين من المستندات هما :

✓ **-دفتر شريط ممغنط :**

-بطاقة الدفع البنكية: إحصائيات لبطاقات الإلكترونية لبنكCNEP وكالة تيارت

الجدول رقم: (3-9) المتضمن العدد الإجمالي للبطاقات الإلكترونية لصندوق التوفير والاحتياط– وكالة تيارت.

نوع البطاقة	العدد
بطاقات التوفير CE	64322
بطاقات ما بين البنوك CIB	4520

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المقابلة مع مدير الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

تقسم الخدمة المصرفية عبر الانترنت إلى ثلاث أنواع:

✓ **الموقع المعلوماتي** :وفيه يكتفي البنك بتقديم معلومات حول منتجاته والتقنيات الجديدة في البنك دون قيامه بإتمام هذه العمليات عبر الأنترنت.

✓ **الموقع التفاعلي**: يسمح هذا الموقع بنوع من التبادل والاتصال بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني.

✓ **موقع تبادلي** :وهو الموقع الذي يسمح فيه القيام بالعمليات البنكية المختلفة كالاطلاع على الحساب ، طلب إجراء تحويلات، التسريب الإلكتروني للفواتير .

رابعا: تشكيلة من البطاقات الالكترونية المتوفرة على مستوى بنوك محل الدراسة الميدانية:

إحصائيات عدد البطاقات الموزعة والمطلوبة خلال السنوات 2019-2020-2021:

جدول رقم :(3-10) يمثل عدد البطاقات تحت الطلب وعدد البطاقات الموزعة في البنوك BNA-BADR-CNEP

عدد البطاقات	BNA			BADR			CNEP		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
عدد البطاقات تحت الطلب	708	996	1502	364	428	536	484	705	1954
عدد البطاقات الموزعة	646	878	1296	125	90	256	304	520	1765

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة BNA-BADR-CNEP تيارت.

الشكل رقم :(3-5) الخاص بعدد البطاقات تحت الطلب وعدد البطاقات الموزعة.

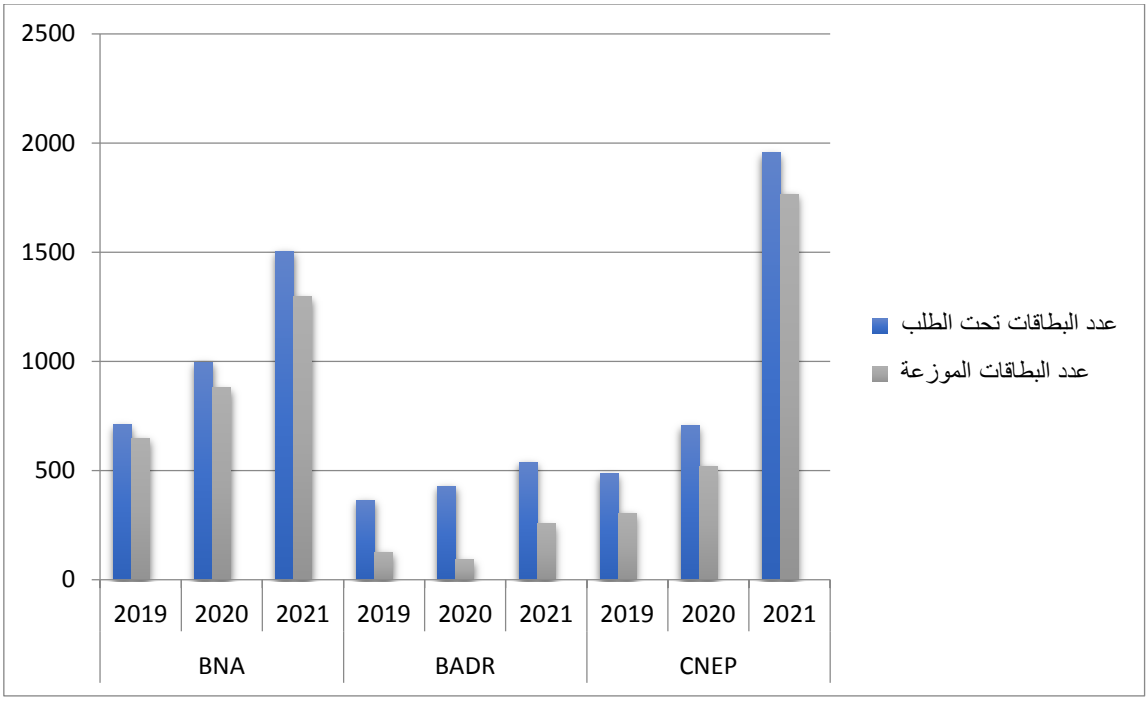

المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات جدول رقم :(3-10).

من خلال الأعمدة البيانية تمثل معطيات الشكل أعلاه والذي يوضح الفرق الشاسع بين BADR وباقي البنكين حيث بلغت نسبة 13.42%بالنسبة لسنة 2021 لعدد البطاقات الموزعة مقارنة مع بنك CNEP قدرت بنسبة ،48.94% لنفس السنة وكذا بالنسبة لعدد البطاقات تحت الطلب وهذا راجع لتخوف العملاء من الخدمة الإلكترونية.

خامسا: التطبيق الإلكتروني والدفع الإلكتروني:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ عدد المشتركين في التطبيق الإلكتروني وكذا الدفع الإلكتروني للسنوات2020-2021-2022(على غاية أفريل) موزعة في البنوك :BNA-BADR-CNEP

الجدول رقم:(3-11) المتضمن عدد المشتركين في التطبيق الإلكتروني والدفع الإلكتروني.

عدد المشتركين	BNA			BADR			CNEP		
	2020	2021	2022	2020	2021	2022	2020	2021	2022
التطبيق الإلكتروني	720	405	123	137	348	527	22	17	15
الدفع الإلكتروني	400	576	127	41	43	52	/	17	22

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة BNA-BADR-CNEP تيارت.

الشكل رقم :(3-6) الخاص بعدد المشتركين في التطبيق الإلكتروني والدفع الإلكتروني.

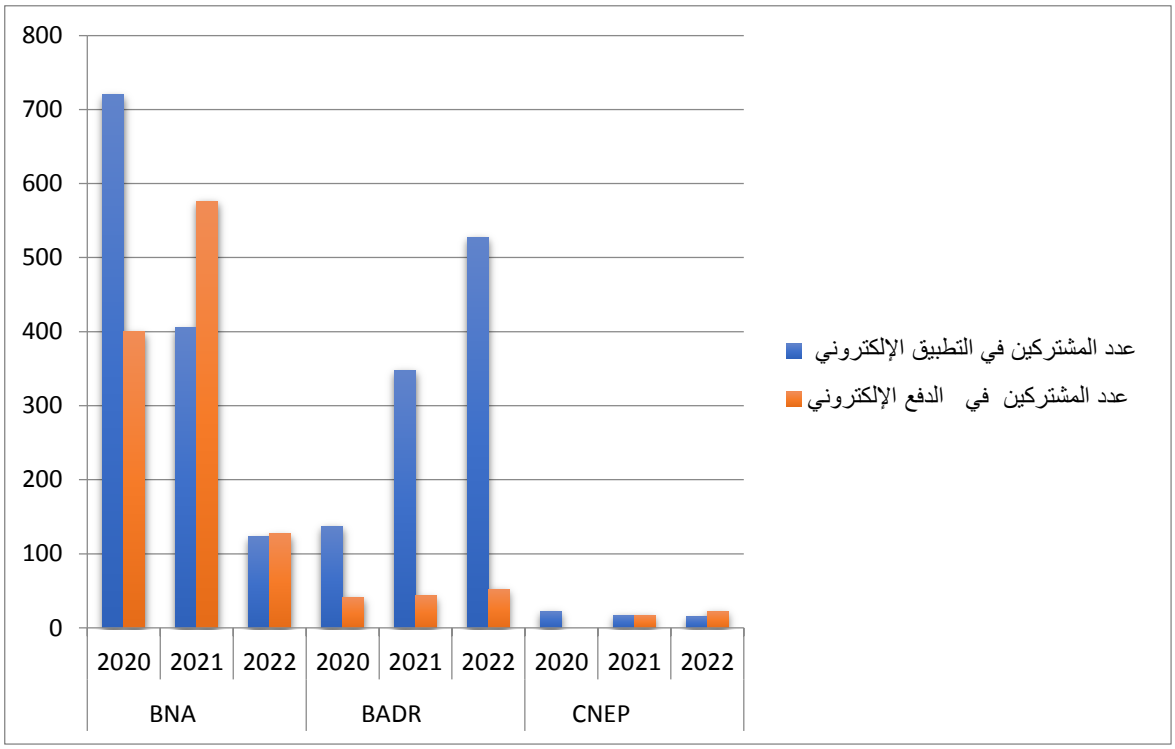

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه.

بالاعتماد على الشكل رقم 3-3 يتبين أن بنك الوطني الجزائري كان السباق في مجال الإلكتروني وبنسبة عالية وتوازن بين التطبيق والدفع الإلكتروني وهذا راجع للخدمة المقدمة والمميزة وسرعة فنجد

نسب 81.91%سنة 2020 بينما حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية قفزة نوعية سنة 2022 بنسبة تقدر79.24 % وهاذا راجع إلى أن البنك استطاع استقطاب الزبائن واكتساب ثقتهم بتقديم خدمات ذات جودة عالية .أما بالنسبة لصندوق التوفير والاحتياط نلاحظ انخفاض النسبة وهذا راجع لتخوف المتعاملين من الخدمة حيث قدرت بنسبة 2.25 % سنة 2022لم تتغير النسبة مع مقارنة بسنة 2020 حيث قدرت 2.50%.

سادسا: إحصائيات لعدد الوكالات لكل بنك مع عدد الموزعات الآلية (ولاية تيارت):

الجدول رقم: (3-12) المتضمن عدد الوكالات وعدد الموزعات الآلية بولاية تيارت للبنوك BNA-BADR-CNEP.

	BNA	BADR	CNEP
عدد الوكالات	3	13	04
عدد الموزعات الآلية	3	13	02

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف البنوك الثلاث.

الشكل رقم: (3-7) المتضمن عدد الوكالات وعدد الموزعات الآلية على مستوى البنوك الثلاث.

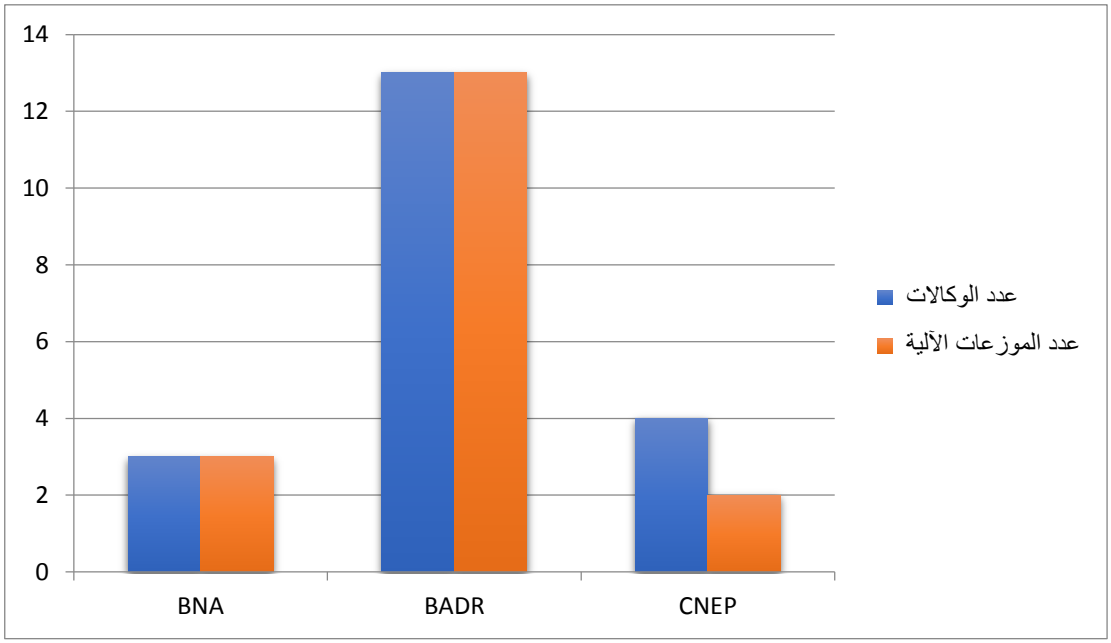

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الأعمدة البيانية يتضح لنا وبصورة كبيرة توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية تيارت وهذا راجع للطابع الفلاحي للولاية حيث يوجد 13 وكالة وبنسبة تقدر ب 22،72%.

أما عدد نسبة بنك الوطني الجزائري فهي16.66 %، وهذا يحقق ميزة تنافسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثالث: استخدام التمويل الإسلامي في المعاملات

تقوم البنوك بتغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية، التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وهي: البنك الوطني الجزائري. صندوق الوطني للتوفير والاحتياط، أما بنك التنمية الفلاحة والتنمية الريفية مشروع مقترح لم يجسد بعد كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم :(3-13) يمثل لمحة عامة حول الصيرفة الإسلامية ببعض البنوك التجارية بتيارت.

بنك / الخدمات	بنك الوطني الجزائري	صندوق الوطني للتوفير والاحتياط	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
خدمة الصيرفة الإسلامية	موجودة	موجودة بصفة محتشمة	مشروع مقترح للتجسيد .
تاريخ رخصة الانطلاق	2020/07/ 30	2021/04/01	/
الخدمات	فتح حسابات – الإجارة – المرابحة للعقارات، التجهيزات، السيارات	فتح حسابات -اجارة التملكية	/
عدد الزبائن	830	166	/

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف البنوك الثلاث.

من خلال العمليات التالية :

أولا: في مجال الخدمات المصرفية: تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الأنشطة المصرفية كغيرها من البنوك التقليدية لكنه يخضعها مبادئ التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الأنشطة :

1. قبول الودائع النقدية

2. فتح الحسابات الجارية، وحسابات الإيداع المختلفة (حسابات التوفير ، سندات الصندوق التي هي عبارة عن سندات المضاربة والودائع الأخرى)، وتأدية قيم الشيكات المسحوبة وتحصيل الأوراق التجارية وتحويل الأموال في الداخل والخارج وفتح الاعتمادات المستندية... وغير ذلك من الأعمال المصرفية.

الجدول رقم :(3_14) الخدمات الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

الخدمة المصرفية	العدد	المبلغ الإجمالي
شيك جاري إسلامي	231	7000.000.00
دفتر حساب جاري إسلامي	10	1520000.00
حساب استثماري غير مقيد	140	85623000.00
حساب توفير إسلامي بعوائد ربحية	589	400.000.000.00
حساب توفير إسلامي بدون عوائد ربحية	449	98887364.60
حساب توفير إسلامي للقصر بعوائد ربحية	23	2195000.00
حساب توفير إسلامي للقصر بدون عوائد ربحية	20	70000.00
المجموع	1462	200273048.89

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مصلحة الصيرفة الإسلامية BNA–وكالة تيارت

الجدول رقم :(3_15) الخدمات الإسلامية التي يقدمها صندوق الوطني للتوفير والاحتياط–تيارت.

الخدمة المصرفية	العدد	المبلغ الإجمالي
شيك جاري إسلامي	77	4849719.31
دفتر حساب جاري إسلامي	02	1520000.00
حساب استثماري غير مقيد	69	85623000.00
حساب توفير إسلامي بعوائد ربحية	69	7127964.98
حساب توفير إسلامي بدون عوائد ربحية	165	98887364.60
حساب توفير إسلامي للقصر بعوائد ربحية	18	2195000.00
حساب توفير إسلامي للقصر بدون عوائد ربحية	01	70000.00
المجموع	314	200273048.89

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مصلحة الصيرفة الإسلاميةCNEP –وكالة تيارت

ثانيا: في مجال الخدمات الاستثمارية التمويلية:

1. تقديم التمويل للمؤسسات والأفراد حسب صيغ التمويل الإسلامية والتي تتمثل في المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة... وغيرها من الصيغ الأخرى؛
2. تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وإعادة بيعها واستثمارها وتأخيرها للمؤسسات نظير أخر معلوم يحصل عليه البنك.

أ. التمويلات الإسلامية المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت 540–والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–تيارت:

تقوم البنوك بنشاطات لكافة متعاملين اقتصاديين من خلال اعتماده على عدة منتجات محلية ومتمثلة في طرق التمويلية، المستمدة من الشريعة الاسلامية ونظرا للطبيعة المميزة لصيغ التمويل في الشريعة الاسلامية والتي تجعل منها يواجه عدة عوائق في تطبيقها فمنها ما هو متاح ومنها ما هو غير متاح ذلك لظروف متعددة.

ب. تنقسم التمويلات المتوفرة من طرف بنك BNA وCNEPحاليا إلى قسمين أساسيين هما:

- ✓ المرابحة .
- ✓ الايجار. فقطBNA في الوقت الراهن.

الجدول رقم :(3_16): تمويلات الإسلامية التي يوفرها البنكين بالدينار جزائري.

التمويل الإسلامي	عدد الملفات		المبلغ	
	BNA	CNEP	BNA	CNEP
الإجارة	01(مؤسسات صغيرة ومتوسطة)	00	17000.000.00	/
المرابحة للعقارات	12(الأفراد)	00	40.300.000.00	/
المرابحة للتجهيزات	20	00	5.400.000.00	
المرابحة للسيارات	00	/	/	
المجموع	33	/	65.400.000.00	

مصدر:–معلومات مقدمة من طرف مصلحة الصيرفة الإسلاميةالبنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت –معلومات مقدمة من طرف مصلحة الصيرفة الإسلامية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – تيارت

الشكل رقم: (3_8) التمويلات الإسلامية المعتمدة من قبل وكالة –540–

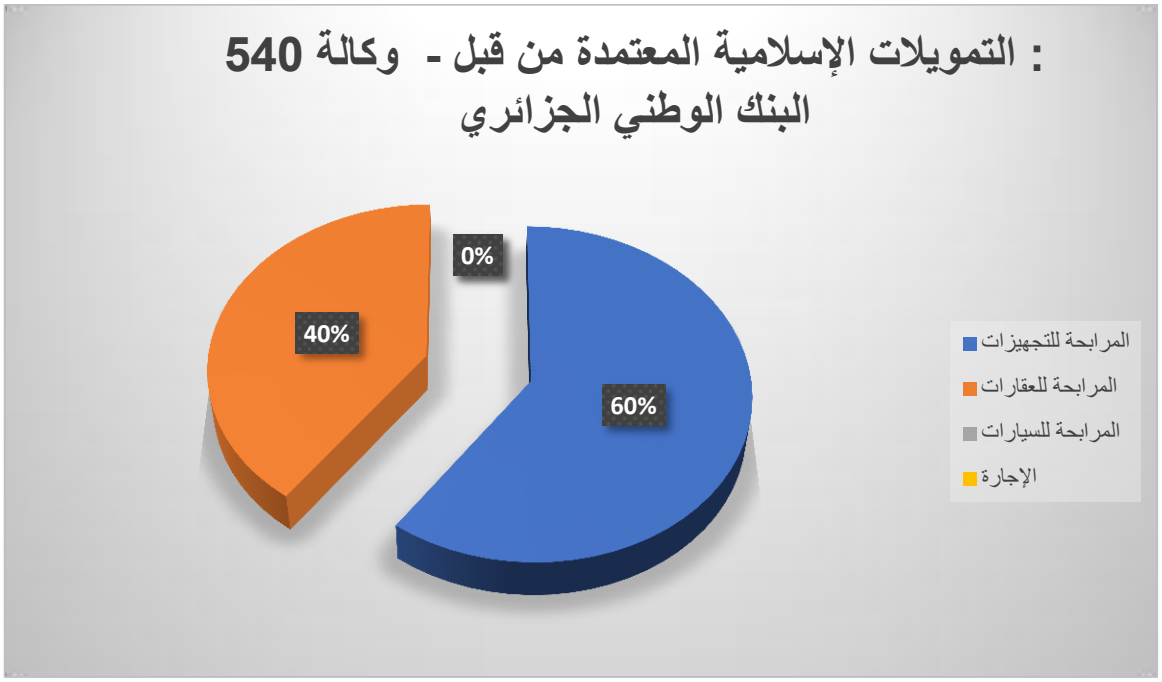

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات مقدمة من طرف مصلحة الصيرفة الإسلاميةالبنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت 540–، ومصلحة الصيرفة الإسلامية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –وكالة تيارت.

✓ **المرابحة:**

تعتبر صيغة المرابحة هي أكثر استعمالا من طرف بنك BNA وذلك بفضل الأهمية البالغة التي تلعبها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تتوفر لدى الوكالة ثلاثة أنواع هي:

1_ **مرابحة السيارات** : هي عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر بسعر التكلفة مع زيادة هامش الربح محدد و متفق عليه بين الزبون و البنك . يقوم البنك باقتناء السيارة لدى الوكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين . يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة، لهامش الربح للبنك ولكيفيات التسديد (**لم يتم إيداع أي ملف بالبنك**).

2– **مرابحة للتجهيزات**: هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء تجهيزات (المرابحة للتجهيزات)، هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري) والبنك (البائع)

يعد البنك الوطني الجزائري كأول مشتر تجاه البائع وكالبائع تجاه الزبون، يقوم البنك بشراء تجهيزات نقدا من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش ربح معروف ومتفق عليه مع المشتري، (**بلغت نسبة 60%**).

3- **مرابحة للعقار**: هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني (المرابحة العقارية) هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف اليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري). المشتري المشترك احتمالا (الزوج—الزوجة) والبنك (البائع)، وحسب الإحصائيات عدد الأفراد المستفيدين من هذه الصيغة:

(**12 بمبلغ : 40.300.000.00دج أي بلغت نسبة 40%**).

✓ **الإجارة:**

تمويل الاجارة يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة دائمة وغير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجير للزبون في نهاية هدا العقد، يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات إجارة منتهية بالتمليك هذه الصيغة [1]موجهة خصيصا إلى:

-الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة، - التجار - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد الملفات :(**01 بمبلغ: 17.000.000.00دج**).

[1] أنظر الملحق رقم 8

المبحث الثالث: تحديات السياسة البنكية

يعتبر قطاع البنوك من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا وتأثيرا في المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية، خاصة في ظل العولمة وما اسفرت عنه من تحرير للأسواق ن وحرية في تنقل رؤوس الأموال، وإزالة اليود أمام البنوك من اجل العمل والاستثمار في بعض القطاعات الأخرى، كل هذا دفع بالبنوك إلى تحمل مخاطر إضافية من اجل الحصول على أكبر قدر من العوائد.

المطلب الأول: إستراتيجية مكافحة الفساد في النظام المصرفي الجزائري

وضع المشرع الجزائري استراتيجية لمكافحة الفساد بوجه عام حيث أنشأ مجلس المحاسبة، مجلس المنافسة ..... الخ، إلى جانب إنشاء هيئات ضبط قطاعية لرقابة كل قطاع على حدة من كل الاختلالات القانونية الممارس على مستوى قطاعها، إلى جانب تكريس مجموعة من الإجراءات القانونية للحد من الفساد في النشاط المصرفي.

أولا: المنافسة والفساد :

من الأسس الدولية التي قامت عليها " رؤية 2030" محاربة الفساد أينما وكيفما كان، وهذا ما يحاول تنفيذه بشدة، كما أنه توجد علاقة ارتباط وتأثير بين المنافسة والحصة السوقية[1].

-السؤال المطروح ما العلاقة بين الإثنين مستوى المنافسة في الأسواق والفساد ؟

من ناحية نظرية من ممكن أن يسهم أحدهم في نشوء الثاني وهنا من المهم التنبيه على أن ضعف أو فقد منافسة في سوق أو نشاط ما، قد ينتج من الفساد وقد ينتج من أسباب واعتبارات أخرى ومن ثم لابد من فهم جيد للوضع والاستناد إلى معايير موضوعية للتقييم فالحكم.

يرى باحثون درسوا علاقة الإثنين أن الفساد مرتبط سلبا بمؤشرات متنوعة على حرية الاقتصادية حيث وجدوا أن انفتاح الدولة مؤشرا على التنافسية ومنه وجدت علاقة عكسية بين الانفتاح والفساد.

درست العلاقة بين الفساد والمنافسة وفق مقاييس أخرى حيث تبين أن السوق التي تتصف بأنها أقل تنافسية تتسم بدرجة أعلى من الفساد ويأتي ذلك من صناعة بيئة تتيح لأصحاب النفوس الضعيفة دفعا أو الحصول على منافع مثلا من خلال الرشا[2].

[1] زاهد محمد ديري ، **سلوك المستهلك** ، ، الطبعة1، دار الإبتكار للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2021،ص58.

[2] صالح السلطان ، **المنافسة والفساد** ، مقال الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية ، السعودية ، 2021/02/08، عبرالرابط: Aleqt.com/2021/02/08article_2028536.html

بمعنى أن ضعف المنافسة في السوق صنيعة الفساد وليس العكس .

ثانيا: الفساد البنكي في الجزائر قروض بلا ضمانات للمنتفدين:

تمتع رجال أعمال نافذون في الجزائر بقروض بنكية عالية بلا ضمانات، بينما ينتظر مستثمرون ورجال أعمال لا يحظون بدعم منذ سنوات عديدة رد المؤسسات المالية العمومية على طلباتهم المهملة.

- **صعوبة الحصول على قرض استثماري:**

حيث تلقت الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل 40 شكوى على مستوى ولاية بومرداس منذ عام 2016 لعدم الرد ودون الحصول على قروض رغم إيداعهم ملفات كاملة وانتظارهم سنوات عديدة وكمثال لشركة متخصصة بإنتاج حاويات حديدية للشركات النفطية بملف عام 2017 من أجل الحصول على قرض من بنك عمومي بقيمة 240 مليون دينار لم تتلق هذه الأخيرة الرد بالقبول، رغم تقديمها ضمانات بعقارات وأملاك أخرى تفوق قيمة القرض بثلاث مرات.

- **سياسة العزل والتهميش :**

يعاني صغار رجال الأعمال في الجزائر من سياسة العزل والتهميش التي تمارسها البنوك بحقهم وحرمانهم من القروض ، في الحين يستفيد آخرون من ذوي الوزن الثقيل من قروض مرتفعة بلا ضمانات يقدمونها حيث وصل إلى الاتحاد الوطني للمستثمرين شباب 50 شكوى منذ بداية عام 2020،بمبلغ قيمته 14 مليار دينار ، من مستثمرين شباب في المجال السياحي ، رغم توجيهات الحكومة بمنح تسهيلات وامتيازات للمستثمرين الشباب في مجال السياحة ، لاكن البنك كان متعسفا في حقهم .تم الرفض بحجة اعتماد نظام رقابة صارم يجعله يبتعد عن أي قرض يستبعد أن يدر أرباحا له .

- **الواسطة هي الضمان :**

حسب تصريح لرئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (منظمة لأرباب العمل تضم 300 رجل أعمال) قائلة إن منح القرض أو الحرمان يتم بناء على تدخل رجال أعمال نافذين تربطهم علاقات بمسؤولين في الدولة مثلا: رجل أعمال حصل على قرض بقيمة 963 مليون دينار، لإنجاز مشروع مخبزه صناعية ، في حين أن الضمان الذي قدمه هو قطعة الأرض التي حصل عليها مجانا عبر صيغة " عقود الامتياز " أي منح العقار مجانا للراغبين في الاستثمار[1].

[1] إيمان الطيب ، **الفساد البنكي في الجزائر قروض بلا ضمانات للمنتفذين** ،تحقيق متعدد الوسائط ، 08 /2021/02 ، عبرالرابط: https://www.alaraby.co.uk/investigations.**الوحظ يوم** 03مارس 2022 ، الساعة :09:12 د

- **قروض لم ترد:**

بلغ حجم القروض التي خرجت من البنوك الجزائرية 1216 مليار دينار (9.44 مليارات دولار) خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999 وحتى جانفي 2020 ، واستفاد 04 رجال أعمال فقط من قروض بقيمة 2.602 مليار دولار ، ولم تسترجع وحولت ملفاتهم إلى تحقيقات مثلا : حصل صاحب مشروع مجمع معزوز للسيارات والمواد الغذائية على قرض بقيمة 39 مليار دينار ، وصاحب مجمع للأشغال العمومية فقد استفاد من قرض بقيمة 210.159 مليارات دينار حيث 81 % منها ممولة من بنوك عمومية .وصاحب مشروع مصنع السيارات "كيا الجزائر " من قرض بقيمة 87 مليار دينار وآخر مالك لمجمع المركبات الثقيلة ط إيفال" من قرض بقيمة مليار و300 مليون دينار. وقروض أخرى قدمت بدون ضمانات حتى؟

- **صعوبة استرداد الأموال:**

حسب تصريح عضو لجنة المالية بالبرلمان الجزائري عمار موسي قائلا : أنه من الصعب جدا استرجاع الأموال التي خرجت على شكل قروض من البنوك الجزائرية ، لأنها بعضها تم تهريبها إلى الخارج ، وإجراءات الاسترجال تستغرق 3 سنوات على الأقل وحسب رد وزير المالية أنه يجب إجراء مسحا شاملا لمعرفة حجم القروض التي خرجت ونسبة تحصيلها سيتم إجراؤه قريبا ، وبناء عليه ستتخذ القرارات اللازمة باسترجاع تلك الأموال ، وموظفي البنوك المتورطين في منح قروض غير مستحقة وبلا ضمانات يخضعون للعقوبة المنصوص عليها طبقا للقانون الساري المفعول ..

رجال أعمال أسماؤهم معروفة أصبحوا ا من الشخصيات المالية العالمية: لهم نفوذ لا يقاومه أحد، أقاموا استثمارات على حساب الخزينة العمومية وتمكنوا من الحصول على عقارات واسعة بالمجان، وإذا بحثا في وجهة أموالهم المهربة إلى الخارج نجدها تحط في بنوك عصابة وول ستريت.[1]

- **تشديد الشروط :**

جمدت الحكومة الجزائرية عقب حراك 22 فبراير 2019 القروض البنكية في 01 مارس 2019 وحتى أفريل2020، ثم عادت البنوك على منح القروض بعد ذلك، ولكن بشروط مشددة وعبر التدقيق في الملفات، خاصة ملف الضمان، مع إقرار مرونة في منح القروض لصالح رجال الأعمال الجادين.

[1] العربي فاروق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 365.

ثالثا: الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد في المجال المصرفي:

شرعت الجزائر في إجراءات إصلاحية اقتصادية مست جميع القطاعات، وعلى رأسها القطاع المصرفي حيث تم إصدار قانون النقد والقرض 90-10، الذي أحدث تغييرا جذريا في معالم النظام البنكي الجزائري.

1-هيئات مكافحة الفساد في النشاط المصرفي

شرعت الجزائر في إطار مكافحة الفساد المصرفي، بتدعيم آليات المراقبة، وإدخال شفافية أكثر على تسيير شؤون النشاط المصرفي، حيث تم إنشاء هيئات إدارية مستقلة، فتم وضع مؤسساتية واضحة المعالم تهدف لوضع إجراءات وقائية وعقابية شفافة تتصدرها أولوية وضع حد للظاهرة.

أ. اللجنة المصرفية

استحدثت اللجنة المصرفية بموجب قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، تحتل موقعا هاما حيث خولها القانون صلاحيات واسعة في الرقابة على ممارسة النشاط المصرفي وفقا للإجراءات المعمول بها في التشريع والأنظمة للوقاية من كل جرائم الفساد[1].

ب. مجلس النقد والقرض

مجلس النقد والقرض هيئة إدارية مستقلة والسلطة النقدية الوحيدة في البلاد، له دور فعال في تسيير ورقابة القطاع المصرفي، حيث يصدر أنظمة يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية التقيد بها، وهو بذلك بمثابة برلمان مصغر، كما يقوم بتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها[2].

2-التصدي الجزائي للفساد في النشاط المصرفي :

لم يكتف المشرع الجزائري في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في النشاط المصرفي بإنشاء الهياكل المؤسساتية، بل قام بوضع مجموعة من القواعد القانونية للحد من الفساد في القطاع المصرفي، بدءا بإصدار قانون رقم 96-22، الذي اعتبر التصريحات الكاذبة، جنحة تسلط على مرتكبيها عقوبة سالبة للحرية قد

[1] اعوين سلوى ، لعريش سيلية ، **دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون ، تخصص قانون الأعمال ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2018-2019 .ص 12.

[2] سارة بوسعيود ، عقون شراف ، **واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،جامعة أم البواقي ، العدد 01 ، 2018/06/27 ، ص 328.

تصل إلى خمسة سنوات حبس، فضلا عن العقوبات السالبة للحرية لمخالفة قواعد الصرف، أقر المشرع الجزائري عقوبات أخرى تتوافق وطبيعة النشاط المصرفي والمالي[1] .

باعتبار أن التهريب من جرائم الفساد أصدر المشرع الجزائري قانون خاص به وهو الأمر 05-06 ثم استحدث بموجبه الديوان الوطني لمكافحة التهريب، يترتب على جريمة تهريب الأموال إلى الخارج دون الحصول على ترخيص مسبق من طرف الجهات المختصة جزاءات مختلفة باختلاف الجرم وخطورتها.

رابعا: تقييم فعالية مكافحة الفساد في النشاط المصرفي

يتطلب تحقيق التطور الاقتصادي توافر الشفافية بوضوح إجراءات التعاملات الاقتصادية بعيدا عن التحايل والرشوة واستغلال النفوذ، وفي غياب الشفافية تكون الأرضية مهيئة لتفشي ظاهرة الفساد، المؤثرة بشكل كبير في التطور الاقتصادي، وخاصة في المجال المصرفي، فكلما كانت درجة الفساد عالية يعني مباشرة انخفاض مستوى النمو الاقتصادي[2] .

المطلب الثاني: معوقات المنافسة في البنوك الجزائرية وسبل تطوير قدراتها التنافسية

إن أهم ما استنتاج من خلال هذه الدراسة هو مستوى التركيز السوقي رغم الإصلاحات والتعديلات الاقتصادية والبنكية التي قامت بها السلطات الجزائرية من أجل رفع الحواجز لتحرير السوق البنكي ودخول بنوك جديدة إلى القطاع دون عوائق لتخفيف العبء على البنوك العمومية التي مازالت تحتكر حصصا كبيرة من الخدمات والمنتجات البنكية وسبل السعي لمعالجة القصور والضعف الهيكلي في النظام البنكي الجزائري لتطوير القطاع ودفع وتنشيط المنافسة بين البنوك.

أولا: الأساليب غير مدروسة الجدوى:

1-ضعف تغطية انتشار وتوزيع البنوك:

يقدر المعدل العالمي للوكالات البنكية مقارنة بالكثافة السكانية بوكالة لكل 10000 نسمة، بينما يبلغ هذا المعدل في الجزائر وكالة واحدة01 لكل 26000 نسمة. حيث تم افتتاح 40 وكالة بنكية جديدة

[1] يامحمد عبد القادر ، عزوز ياسين ، متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،شعبة علوم مالية ومحاسبة ، تخصص علوم تجارية ، ، جامعة أدرار 2020/2019.ص 43.

[2] والي نادية ، **دور النظام المصرفي في مكافحة الفساد في الجزائر** ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، العدد 04 ، 2021/12/31 ، ص ص 259-271.

خلال سنة 2020 عبر مختلف ولايات الوطن من بينها 18 وكالة بنكية عمومية ليصل بذلك العدد الإجمالي للوكالات البنكية عبر الوطن 1690 وكالة [1] ، إن هذا الرقم يظل بعيدا جدا عن المعايير الدولية.

2-تركز في نشاط البنوك :

إن التركز في النشاط البنكي يمثل الميزة الأساسية للنظام البنكي الجزائري، حيث تمتلك الدولة أكثر من 90 %من إجمالي الأصول المصرفية، وتبين هذه النسبة المرتفعة مدى محدودية ممارسة المنافسة في النظام البنكي، حيث الشبكة العمومية يبلغ العدد الإجمالي حاليا للوكالات التابعة لها 1186 وكالة عبر كامل التراب الوطني[2] بينما لا تشمل شبكة البنوك الخاصة كل ولايات البلاد.

3- ضعف قاعدة رأسمال البنوك الجزائرية:

تتسم وحدات النظام البنكي الجزائري بصغر حجم رأس مالها فأول بنك عمومي جزائري من حيث رأس المال هو BNAلا يتعدى رأسماله 150.000 مليار دج ويبقى هذا الرقم بعيد عن المعايير العالمية وهذا يحرمها من تنويع خدماتها ومنتجاتها والقدرة على خلق الائتمان الطويل الأجل والكبير الحجم.

4-البنية التحتية المصرفية :

* تتسم البنية التحتية المصرفية بأنها غير قوية من خلال درجات أعلى من التثقيف المالي وتوفر وعمق المعلومات الصيرفة المالية محليا ودوليا بهدف التحكم بنظم المعلومات وتحديد الأهداف تعكس بالموازنات مع تحديات الاقتصاد الوطني.

* إشكالية ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح الشامل حول العمليات المالية على مستوى البنوك تعكس سلبا على تطور القطاع وبالتالي إجحاف في مساهمته لتحسين الوضع السائد المصرفي.

* التباطؤ في توفير شروط تكريس الصيرفة الإلكترونية.

5-الإصلاحات الممنهجة :

أ. نقص في مواصلة تبني الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز المنافسة المصرفية بحسب خصوصية الوضع الاقتصادي والمصرفي وذلك من خلال تبني إصلاحات على صعيد الإطار القانوني والتنظيمي بما يشمل إزالة القيود المفروضة على ممارسة العمل المصرفي من قبل المستثمرين الأجانب والمستثمرين من القطاع الخاص

[1] أيمن عبد الرحمان ، وزير المالية ، **عدد البنوك في الجزائر بعيدا جدا عن المعايير الدولية** ، الشروق أولاين ، 2021/02/05، عبرالرابط : www.Echoroukonline.com لوحظ يوم : 2022/04/24، الساعة : 22:56 د

[2] http://www.bna.dz.

وخصخصة البنوك العامة الخاسرة لتقليل مستويات الهيمنة المصرفية والتوسع في تقديم المزيد من الخدمات المالية بكفاءة أكبر .

ب. تميز البيئة الاقتصادية بأنها صغر وأقل ديناميكية من تلك التي تسود في معظم الدول المتقدمة مع عدم إمكانية تطبيق بعض المعايير المحاسبة الدولية في بعض المجالات المحاسبية[1].

ج. الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض المنافسة المصرفية نتيجة الإهمال متطلبات تنظيمية ورقابية الدقيقة تبعا للوضع الحالي والمستعجلة.

د. بداية محتشمة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال تواجد البنوك المتوافقة مع الشريعة جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية التي تهدف إلى زيادة تنويع هيكل القطاع المصرفي.

هـ. عدم تفعيل القوانين التي تنظم المنافسة على مستوى الدولة وتسمح بانفتاح القطاع المصرفي.

و. ضعف الكفاية الإنتاجية للعمال وضعف تعليم وقلة تزويدهم بالخبرات والمهارات وضعف تدريبهم على استخدام الأساليب والوسائل الحديثة في الإنتاج[2].

ز. إشكالية الأدوار المناطة بالجهات المسؤولة عن حماية المنافسة المصرفية ومدى عملها بالتنسيق مع مختلف الفاعلين الاقتصادين.

ثانيا: مبادئ بيئة المنافسة :

* عدم تبني سياسات لزيادة مستويات المنافسة المصرفية، بحيث تكون هذه السياسات أحد الدعائم الأساسية المتضمنة في استراتيجيات بهدف تحفيز مزودي الخدمات المالية على التوجه نحو مستويات أكبر لتنويع المنتجات المصرفية بكلفة مقبولة بما يساعد على زيادة رضا الزبون وتحقيق المشروعات الأفراد المساهمة في التنمية الاقتصادية.

*الاستخفاف بتوفير البيئة الحاضنة لتشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة التي تعد أحد التوجيهات لزيادة مستويات المنافسة المصرفية من خلال تقديم الخدمات المصرفية التي تلائم احتياجات المتعاملين المختلفين

*تتسم النظم المصرفية في الجزائر باستحواذ القطاع العام على جل المؤسسات المصرفية أي حجم السوق سواء من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي وهو ما يؤدي إلى انخفاض المنافسة ويفرض تحديات تواجه

[1] زبير غياش وآخرون ، **معايير المحاسبة الدولية ومعاير الإبلاغ المالي الدولي** ، الطبعة الأولى ،الناشر مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، مصر 2020، ص 25.

[2] مصطفى يوسف كافي ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي** ، الطبعة الأولى ، نشر استراد وتوزيع كتب ، قسنطينة ، الجزائر ، 2018، ص 249.

تطور الخدمات المصرفية كما ونوعا وارتفاع كلفة تقديم الخدمات المالية وبالتالي استبعاد جانب من الأفراد والشركات من النفاذ المالي.

ثالثا :أساليب هادفة لتحسين القدرة التنافسية في الجزائر :

1-الإستراتيجيات الفعالة لتحقيق المنافسة:

-ضمان فعالية إدارة السياسة النقدية ومراقبة السيولة العامة، ومن ثم قدرة البنك المركزي على مراقبة عمل البنوك والإشراف عليها بما يخدم طبعا السياسة النقدية[1].

-إعادة صياغة إستراتيجيتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا وأكثر شمولا بهدف ملاحقة الاتجاهات الإبداعية في الصناعة المصرفية على مستوى الدولي، مما يعزز القدرة التنافسية على المستوى الداخلي والخارجي.

-على البنوك الجزائرية الاستعداد للاستجابة لمقتضيات تحرير الخدمات المالية والمصرفية من خلال تحسين نوعية الخدمات وإدخال التقنيات الحديثة في التسيير وتبني الشفافية والمراقبة المستمرة، بما في ذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

-تنمية مهارات العاملين بالبنوك الجزائرية، وذلك بإعداد الإطارات المصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال نظم تدريبية متطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات وتطوير الصناعة المصرفية والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا المجال.

أو الاستعانة بأهل الخبرة العالمية خاصة جزائرية أو البنوك الكبرى لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية بما في ذلك ترخيص بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بالإبداع والابتكار ومواكبة أحدث التطورات الإلكترونية لزيادة قدرتها التنافسية في السوق الدولية.

- إعادة إدماج نظام المعلومات بين مختلف البنوك العاملة في الجزائر[2].

-تحسين وتسهيل اتخاذ إجراءات دراسة ملفات القروض على تنويعها وتحصيل الديون.

-توظيف تكنولوجيا فنية عالية تسهل العمل المصرفي وتجعله يتماشى والمتطلبات الدولية[3].

[1] فضيل فارس ،**التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات** ، مرجع سابق ، ص 233.

[2] فضيل فارس ،**التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات** ، مرجع سبق ذكره ، ص 233.

[3] هجيرة تومي ،كمون حسين ، **دور المنافسة في تهيئة وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد01، بن عكنون ، الجزائر ،جانفي 2022، ص 14.

ز-الاهتمام بالأعمال الإلكترونية من حيث استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي إدخال أساليب إلكترونية في الإدارة وفي التخطيط.[1]

2-تحرير قطاع الخدمات المصرفية:

أ. يجب مراعاة عند تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية يجب أن يكون بالموازاة مع التنمية المحلية ومتطلبات السياسة الاقتصادية.

ب. مواكبة المعايير المصرفية الدولية، والالتزام بقوانين الصيرفة البنكية بازل .....الخ

ج. التحول إلى بنوك شاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية مع الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل مع المستحدثات المصرفية الدولية العملات المشفرة .... الخ

د. تفعيل صيغ الشراكة مع الأجانب (، فنية، تقنية ومالية) للاستفادة من التقنيات المتطورة والطرق التسيرية الناجحة ورؤوس الأموال اللازمة لتلبية احتياجات مختلف المتعاملين الاقتصادين.

هـ. ضرورة توسيع شبكة البنوك الوطنية وتحسين الادماج المالي للسكان وذلك من خلال تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية واستعمال وسائل الدفع الجديدة وفتح شبابيك مخصصة للمالية الإسلامية من أجل إيجاد بدائل للاقتصاد وتشجيع البنوك على تقديم منتجات جديدة تساهم في التنمية وتواكب كمتطلبات المجتمع.

3-تجديد التشريعات البنكية والقواعد الحذرة:

بما أن المجال المصرفي على مستوى العالمي يتطور باستمرار فلابد للبنوك الجزائرية مواكبة هذا التطور بعملية إصلاح دائمة تماشيا مع التغيرات الجديدة، كما يجب أن تأخذ هذه الإصلاحات بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر في عمل البنوك من خلال[2] :

***إعادة بعث وتنشيط السوق المالي:** حيث لابد أن تتبع عملية الإصلاح البنكي إصلاح للسوق المالي، وهذا للدور المكمل الذي تلعبه السوق المالية في مجال التمويل ومنافسة البنوك في هذا المجال.

***تعزيز استقلالية ودور البنك المركزي:** حيث لابد ألا تغفل في جانب الإصلاحات عن الدور الفعال للبنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن السياسة النقدية للدولة، فوجوده بشكل قوي يعتبر من أهم دعائم

[1] احمد بورزيق ،**التجارة الإلكترونية في الجزائر بين النص والتطبيق**، الطبعة الأولى ، نشر إستراد وتوزيع كتب ، قسنطينة ، الجزائر ، 2020، ص 38.

[2] احمد سمير أبو الفتوح ، **مؤسسات ونظم التجارة الدولية** ، الطبعة الأولى، الناشر المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ،مصر ، 2021، ص 228.

إصلاح النظام البنكي وتحديثه وتأمين المنافسة السليمة وباعتبار أن السياسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية الكلية[1] .

*إصلاح الجانب المحاسبي للبنوك: بما يتلاءم واقتصاد السوق.

* إصلاح آليات تسيير البنوك: من خلال تطوير وتنويع الخدمات البنكية والارتقاء بالعنصر البشري.

***تدعيم القطاع المالي:**

أظهرت التجارب أن الدول التي تحضي بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصادي افضل، كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، ترتبط بسلامة القطاع المالي والبنكي لأهمية القطاع المالي والبنكي في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود[2].

[1] فطوم حوحو، **السياسات الاقتصادية والسوق المالي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 205.

[2] آسية محجوب، البنوك **التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة –حالة البنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره. ص 190.

خلاصة الفصل:

يعتبر القطاع البنكي الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية نظرا لدوره المحوري في تنشيط باقي القطاعات والمساهمة في التنمية الوطنية ودفع عجلة الاقتصاد خاصة في ظل التوجه العام لمعظم دول العالم نحو اقتصاد السوق.

وباعتبار البنوك مؤسسات تجارية ربحية، فهي تهدف إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من المدخرين والمتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي تنمية وتوسيع أنشطتها عبر مختلف العمليات والخدمات المصرفية التي تقدمها لزبائنها، ولعل أهم ما يعكس هذا الوضع هو قدرة الزبون على تغيير مقدم الخدمة بكل سهولة، وانتقاء أفضل الخدمات وأحسن العروض ، وهذا ما يضع البنوك أمام حتمية تنويع وتحسين الخدمات المقدمة لاستقطاب اكبر عدد من العملاء داخل السوق المالي ، واحترام مبدأ حرية المنافسة كما تسعى لتفعيل أدوات الرقابة والتدقيق البنكي لمكافحة سوء التسيير المصرفي وكذا الوقاية من الفساد المالي .

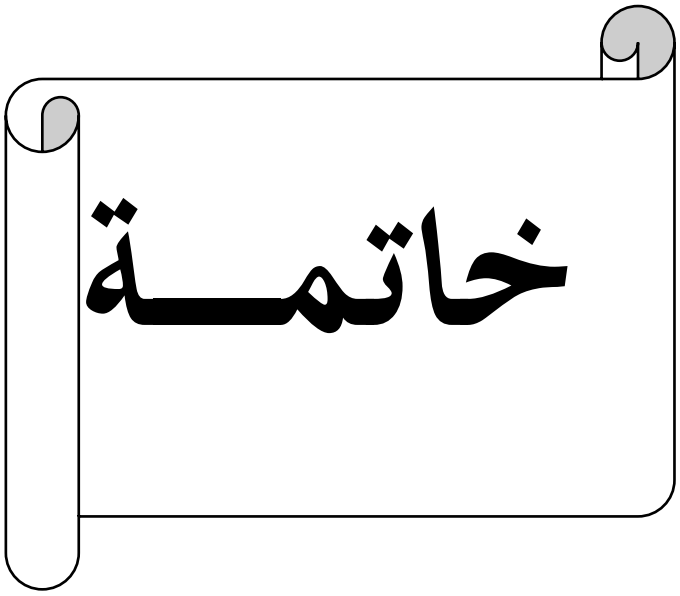
خاتمـــة

خاتمـــــة

هيمنت الدولة ولفترة من الزمن على الحقل الاقتصادي عن طريق نظام الاحتكار الذي كانت المؤسسات العمومية الاقتصادية هي المسيطر فيه على مجمل النشاط الاقتصادي ، لكن بعد دخول الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية شهدت العديد من القطاعات انسحاب الدولة كمؤشر على تحرير الاقتصاد ورفع الاحتكار العمومي ، إلا أن الملاحظ أن درجة انسحاب الدولة تختلف من قطاع لآخر حسب أهمية وحساسية القطاع ، ولعل القطاع البنكي يشكل أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي ورغم تحريرها فإنها تستدعي حضور ومرافقة الدولة بشكل أو بآخر .وهذا ما يضعنا مبدئيا أمام طرفي نقيض ، الاستقرار المالي الذي تحبذه الدول عادة من جهة ، والمنافسة التي تتطلب ديناميكية وقدرا من حرية النشاط وفق قواعد السوق من جهة أخرى ، ولتجاوز هذا الإشكال كان يتوجب ملأ الفراغ الذي يخلفه انسحاب الدولة من القطاع المصرفي بإحلال قواعد وآليات يتم تطبيقها تدريجيا ، بحيث تسمح بانسحاب سلس للسلطة العمومية لصالح قواعد السوق مع احتفاظ الدولة بآليات ضبط القطاع بشكل غير مباشر .

لقد أجريت العديد من الإصلاحات الاقتصادية والبنكية لتهيئة البنوك من أجل العمل في ظل متطلبات اقتصاد السوق وتدعيمها لمواجهة المنافسة البنكية ، وكان أبرزها قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم ، والذي أسس لتحرير القطاع المصرفي ، وفتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة للنشاط في هذا القطاع ،لكن رغم ذلك تبقى المنافسة في البنوك الجزائرية محدودة ومحضورة ، وبالتالي فهي ما تزال تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات حتى يتوفر فيها الجو التنافسي الذي يمكنها من تنمية قدراتها التنافسية ومواجهة البنوك العالمية الكبرى خاصة في التحولات والتطورات المالية المعاصرة .

رغم الإصلاحات والتحسينات التي أقدمت عليها الدولة الجزائرية في مسار النهوض بالاقتصاد الوطني والعمل على استحداث بيئة تنافسية إلا أن العملية لا تزال تحتاج للمزيد من الإصلاحات ، وهذا بطبيعة الحال لا يعود إلى وجود فراغ قانوني ، بل بالعكس هناك العديد من القوانين والتشريعات الرامية لضبط السوق ودعم المنافسة وتحسين بيئة الأعمال ، إنما السبب راجع لعدم تفعيل النصوص القانونية التي تحمي السوق الوطنية وكل المتعاملين الاقتصادين والمستهلكين ، ولذا فإن الحل لأجل بلوغ وتحقيق الميزة التنافسية يعود للرقابة والضبط أولا وفي مقدمتها تفعيل دور مجلس المنافسة .

فنقول إن مسألة تهيئة مناخ الأعمال ليست بالأمر الهين خاصة في ظل السباق العالمي لاستقطاب المستثمرين، وتوفير مناخ استثماري تسوده الشفافية المنافسة المشروعة، وهذا ما على المشرع الجزائري العمل عليه وترسيخه في البيئة الجزائرية ولذا لا بد من إعادة النظر في القطاع المالي الجبائي بالإضافة للرقمة الاقتصادية باعتبارها داعمة لميزة الشفافية.

اختبار صحة الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى النتائج الآتية:

1-**بالنسب للفرضية الأولى:** إن الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني من أهم مراحل التحول الاقتصادي في فتح مجال المنافسة البنكية فهي تعتبر خاطئة حيث تبنت الجزائر عدة إصلاحات في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وبناءا على نتائج البحث تؤكد أن المنافسة في البنوك الجزائرية محدودة طالما لا توجد بنوك خاصة قوية من شأنها زيادة في حدة المنافسة، فهي محصورة في طريقة استقبال العملاء، وكذا في بعض المنتوجات، وهذا يعود إلى أن هذه البنوك ذات رأس مال عمومي تعمل وفق توجيهات بنك الجزائر . خاصة فيما يخص أسعار الفائدة.

2. **بالنسبة للفرضية الثانية:** ساهمت التعديلات المتتالية لقانون النقد والقرض في إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية في زيادة تنافسية البنوك فهي تعتبر خاطئة حيث إن الإصلاحات البنكية في الجزائر اتسمت بالطابع التشريعي، ولم تكن لها انعكاسات إيجابية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، ولم تمكن من إرساء منظومة بنكية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك.

3. **بالنسبة للفرضية الثالثة:** فيما يخص الفرضية الثالثة القائلة بأنه توجد علاقة إيجابية بين الفساد المصرفي والميزة التنافسية فهي تعتبر غير صحيحة حيث تتذيل الجزائر الترتيب العالمي والارتفاع الكبير لمستوى الفساد في المجال المصرفي الذي يشهد تزايد مستمرا بالرغم من الآليات المؤسساتية والإجراءات الصارمة، من خلال القواعد القانونية الموضوعة من طرف الجزائر لمكافحة الفساد المالي والمصرفي.

نتائج الدراسة:

من خلال المراحل المختلفة للبحث توصلنا إلى النتائج والاستنتاجات التالية:

- ✓ هيمنة البنوك العمومية وتمتعها بمزايا احتكارية، وما ترتب عنها من نقص روح الابتكار والتطوير والمنافسة.
- ✓ صغر حجم البنوك وضعف قاعدة رأسمالها.
- ✓ عدم تكييف النظام البنكي الجزائري بما يتماشى مع دوره الحساس كمتدخل في النشاط الاقتصادي، وبما يتماشى مع تسهيل الاندماج الأمثل للاقتصاد الوطني مع التحولات العالمية.
- ✓ تسعى ا لبنوك لتنويع الخدمات البنكية وتطويرها واستحداثها لتدعيم قدراتها التنافسية خاصة في ظل المنافسة سواء من قبل البنوك الأجنبية بما فيها المؤسسات المالية الوسيطة وغيرها. وتقديم الخدمات لزبائنها في أحسن الظروف وفي الوقت المناسب بمعنى آخر بما يتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء.

✓ تعتمد البنوك على الاهتمام بتطوير خدماتها المصرفية الإلكترونية لتحقيق رضا الزبون اتجاه منتجاتها.

وعند إجراء دراسة حول البنوك الجزائرية من بينها: البنك الوطني الجزائري، توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط بين أبعاد جودة الخدمة المقدمة للزبائن وبين الرضا، الولاء، الربحية، والميزة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية.
- سعي إلى تحديث وعصرنة تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية لتحقيق رضا الزبون اتجاه منتجات البنوك.
- محاولة مستمرة لتأهيل العنصر البشري.

التوصيات:

- الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق البنكية عن طريق خوصصة وتجزئة من البنوك العمومية.
- ضرورة قيام البنوك بالتوسع بفتح فروع في مختلف مناطق الجزائر وعدم التركيز فقط على المدن.
- ضرورة قيام البنوك العمومية بالتحسين المستمر لمنتجاتها وخدماتها حتى تستطيع الاستمرار والمنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي، من خلال تحديث البنية التحتية للبنوك وتطويرها.
- تفعيل آليات مكافحة الفساد المصرفي، وضرورة توفير آليات تنفيذ قرارات الهيئات الرقابية بشكل صارم ورادع لكل مرتكبي جرائم الفساد المصرفي.
- حتمية منح الاستقلالية الكاملة لممارسة مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية للممارسة دورها الكامل بكل حرية دون ضغوطات ولا قيود.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير رغم جهدنا المبذول في إتمام بحثنا هذا، إلا أننا ندرك أن هذا البحث المتواضع لا يزال يحتاج المزيد من التوسع في التحليل والدراسة ونرجو أن تكون هذه المحاولة قد فتحت الطريق أمام غيرنا لإكمال كل نقص وسد فراغ ونتمنى أن نكون قد وفقنا في دراسة هذا البحث بالشكل الذي يحقق النفع للباحثين في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

I. القرآن الكريم والسنة الشريفة.

II. الكتب:

1. احمد بورزيق، **التجارة الإلكترونية في الجزائر بين النص والتطبيق**، الطبعة الأولى، نشر استراد وتوزيع كتب، قسنطينة، الجزائر، 2020.

2. أحمد جما الجسار، **أثر الاستثمار في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

3. احمد سمير أبو الفتوح، **مؤسسات ونظم التجارة الدولية**،الطبعة الأولى، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2021.

4. أحمد مير وآخرون، **الأسس النظرية السلوك وبرامج ولاء الزبائن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

5. أيمن النحراوي، **اقتصاديات وسياسات النقل البحري**،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، سنة 2015.

6. تبول أحمد القدومي ، **التسويق الجديد** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017.

7. ثامر البكري، **إستراتيجية التسويق**، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

8. جابر فهمي عمران، **المنافسة في منظمة التجارة العالمية تنظيمها – دراسة مقارنة القانون الأمريكي – الاتحاد الأوربي – القانون المصري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011.

9. جبار عبد الرزاق وآخرون، **المحاسبة البنكية**، الطبعة الأولى، نشر استيراد وتوزيع الكتب، قسنطينة الجزائر، 2019.

10. جعفر حسن جاسم، **مقدمة في الاقتصاد الرقمي**، الطبعة الأولى، دار ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.

11. دريدر كامل آل شبيب ، **إدارة البنوك المعاصرة** ،الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة ، الأردن ، عمان ، 2012 .

12. رشيدة عداد، **التسويق السياحي مفاهيم أساسية**، نشر الاسترداد والتوزيع كتب، قسنطينة، جزائر، 2019.

13. زاهد محمد ديري، **سلوك المستهلك**، الطبعة 1، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.

14. زبير غياش وآخرون، **معايير المحاسبة الدولية ومعاير الإبلاغ المالي الدولي**، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2020.

15. سليمان بوفاسية، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، جزائر، 2018.

16. سوزان يوكس وآخرون، **المنافسة والتنمية**، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2010.

17. صالح غادة، **اقتصاديات السياحة**، الطبعة الثانية، دار الوفاء، الجزائر، 2020.

18. صبري مقيع، **التسويق الأخضر**، نشر الاسترداد والتوزيع كتب، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2020.

19. صلاح عباس، **التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات؟**،الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2006.

20. ضياء مجيد الموسوي ، **العولمة واقتصاد السوق** الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003 .

21. طارق عبد العال حماد، **اندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

22. الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013.

23. عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، القبة القديمة، جزائر، 2011.

24. عبد العالي صالحي، **المحافظ الاستثمارية المثلى ودور البرمجة الرياضية فيها**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

25.عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر، سنة 2014.

26.علاء مصطفى أبو عجيلة، **المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2022.

27.فارس هباش وآخرون، **سياسة المزيج التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.

28.فاروق العربي وآخرون ، **النمو والتنمية من المنظورات الكلاسيكية والحديثة (الإشارة إلى حالة الجزائر)**، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2020.

29.فضيل فارس، **التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر ،2018.

30.فطوم حوحو، **السياسات الاقتصادية والسوق المالي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

31.كريمة حاجي وآخرون ، **العلامة التجارية في المحيط التسويقي والتنافسي** ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2020.

32.محمد سليم وهبة وآخرون، **المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019

33.محمد عبد الله شاهين، **التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية آفاق وتحديات**، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

34.محمد عبد الله شاهين، **دور الاقتصاد المعرفي في النمو الاقتصادي للدول النامية، دار** الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، مصر، سنة 2020.

35.مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومه،بوزريعة ، جزائر ، 2008

36.مصطفى يوسف كافي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**، الطبعة الأولى، نشر استراد وتوزيع كتب، قسنطينة، الجزائر، 2018.

III. أطروحات الدكتوراه ورسائل الجامعية:

1.محمد تيورسي، **قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي دراسة مقارنة**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم قانونية وإدارية، جامعة تلمسان ،2010-2011.

2. آسية محجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة –حالة البنوك الجزائرية**، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة 2010-2011.

3. سهام بوخلالة، **المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 (دراسة حالي عينة من البنوك التجارية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006

4. .ايناس اقمنقاد، **دور التسويق البنكي في كسب ولاء الزبائن (دراسة ميدانية في بنك الخليج وبنك الجزائر الخارجي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، 2018/2017.

5. .حمزة مراجي، **دور العولمة المالية في تطوير الخدمات المصرفية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة** (2006 -2016)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصاد، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2017-2018.

6. .صحراوي انتصار، **مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائر "** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الوادي ، 2014-2015.

7. صفاء حمادي، تقييم **تجربة البنوك الخاصة في الجزائر " دراسة حالة بنك البركة الجزائر "**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: إقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الوادي ، 2014-2015.

8. صفية أعماد، مريم العايشي، **جودة الخدمات البنكية وتأثيرها على المنافسة بين البنوك**، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، 2017.

9. عوين سلوى ، لعريش سيلية ، **دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون ، تخصص قانون الأعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2018-2019.

10. كنزة سعدون، أثر **الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أم البواقي ، 2016-2017.

11. محمد بومدين، المنافسة **البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر " دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك الوطني الجزائر "** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أدرار ، 2018/2017.

12. محمد عبد القادر، عزوز ياسين ، **متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،شعبة علوم مالية ومحاسبة ، تخصص علوم تجارية ، ، جامعة أدرار 2020/2019.

13. نش آية ، **فعاليات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أم البواقي ، 2020-2021.

14. هاجر مزغيش، **الخدمات البنكية الالكترونية كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية في البنوك التجارية** (دراسة تطبيقية لبنك BNP,SGA) ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص : مالية وبنوك ، جامعة أم البواقي ، 2015-2016

IV.المقالات العلمية:

1.أحلام بوعبدلي، **البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة (دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة غرداية، العدد 08، 2008.

2.إلياس سالم، **التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 1، جامعة مسيلة، الجزائر، جوان 2021.

3.أمال بن بريح، رقية جبار، **الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته**، مجلة الدراسات القانونية، العدد01، جامعة المدية، الجزائر، جانفي 2021.

4. حبيبة عبدلي، هالة عبدلي، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر " واقع وتحديات "**، مجلة الحقوق العلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد 02، جوان 2020.

5. سارة بوسعيود، عقون شراف، **واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد 01، 2018/06/27.

6. طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، **تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 4، جامعة أدرار، جزائر، جانفي 2019.

7. عبد الحق بوعتروس، **الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائري وتحديات المرحلة المقبلة**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد01، مخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، 20سبتمبر 2001.

8. عبد القادر بحيح، وهيبة مداس، **أي واقع للمنظومة البنكية الجزائرية ضمن برنامج الإصلاحات الاقتصادية وأي منهج للإصلاح المصرفي؟ دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، 08فيفري2019.

9. عبد القادر جيلالي بن فرج، خليفة منية، **أنشطة الرئيسية للبنك ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 05، العدد 01، 30جويلية 2021

10. **فريد** سوداني، **الخدمات البنكية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الإعلامي للبنك، جامعة تيارت ،11ماي 2022.

11. فضيلة زواوي، سعاد شدري معمر، محمد قرتلي، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، عدد01، جامعة بومرداس، 14ماي2021.

12. فيصل غازي، استعمال **نموذج panzer-rosse لقياس المنافسة المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية العراقية باستعمال أسلوب paneldata للمدة 2011-2017** ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، واقع المؤتمر العلمي الخامس عشر والدولي الثاني للتطبيقات الحصائية العدد 46 ،عراق، 2020.

13. قوري ستي ، جلطي غالم ، **الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الواقع وحتمية التغيير** ، المجلة المنهل الاقتصادي ، العدد01،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، جزائر ،جوان 2021.

14. هجيرة تومي، كمون حسين، **دور المنافسة في تهيئة وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد01، بن عكنون، الجزائر، جانفي 2022.

15. والي نادية، **دور النظام المصرفي في مكافحة الفساد في الجزائر**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، العدد 04، 2021/12/31.

V. الجرائد الرسمية:

1.الأمر17-10مؤرخ في محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر 2017 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادر بتاريخ 12 أكتوبر سنة 2017.

2.النظام 02/20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصرفة الاسلامية وقواعده ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر بتاريخ 24 مارس 2020.

3.الأمر 01/01 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1421 الموافق 27 فبراير سنة 2001 يعدل ويتمم القانون 90-10 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر بتاريخ 28فبراير سنة 2001.

4.الامر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادي الأولى عام 1424 الموافق19 يوليو 2003 يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر في 20يوليو 2003، العدد 43.

5.القانون رقم 10-05 المؤرخ في 05 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 المتعلق بالمنافسة (معدل ومتمم)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر 18غشت 2003، العدد 46.

6.الأمر 10-05مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26غشت سنة 2010 متعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد50، الصادر بتاريخ1 سبتمبر، سنة 2010.

7.القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر في 18 أفريل 1990، العدد 16.

8.الأمر 03-11المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر بتاريخ 27 غشت سنة 2003.

9.نظام رقم 11-08 مؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادر 29 غشت 2012.

10. القانون رقم 08-12 مؤرخ في 21 جمادي الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو 2008 المتعلق بالمنافسة (معدل ومتمم)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 26 يونيو 2008، العدد 36.

VI. المؤتمرات والملتقيات:

1..أحلام سوداني ، حياة أبو لخروف ، الباحث الثالث ، **واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وآليات مكافحته** ، الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية ، جامعة قالمة ، العدد01، جزائر 24و25 أفريل 2018.

2.الحفيظ بوقندورة، **المنافسة كوسيلة لتنمية القطاع الخاص**، الملتقى الدولي، مصر، 22و 23 نوفمبر 2017.

ثانيا : مواقع الانترنيت:

- https://www. Commerce.gov.dz /ar/ politique de la concurrence.
- Despace.univ-setif2.dz mlui/bitstream/handel/123456789/849.pdf.
- http:/ / elearning. univ- biskra .dz / moodle / mod / resource / view php ! id =46457
- http://www.bna.dz.
- https:// www.mini commerce .gov .dz.
- https:// www.politics -dz .com.
- https://.ar .weblogographic.com / difference .between .com
- https://www.alaraby.co.uk/investigations.
- https://www.commerce.gov.dz

- https://www.skynews arabia.com
- https://www.univ.soukahras.dz/ar/module/935
- https://dspace.univ-guelma.dz/ jspui/bitstream/123456789/659/1/Mahdjoub Assia.pdf1
- https:// www Algerian – competition – council..gov .dz
- https://wwwEchoroukonline.com

-https:// asjp.cerist.dz/en/downarticl/99/2/3/3909

- http://www.neevia.com
- https://www.skynews arabia.com
- http:// www.amf.org.ae .
- Aleqt.com/2021/02/08article_2028536.html
- Despace .univ-setif 2.dz /xmlui/bitstream/handel/123456789/849.pdf.
- https://www.unescwa.org
- http://www.badrbanque.dz

الملاحق

الملحق رقم :(1) قرض الرفيق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الملحق رقم: (2)قرض الاتحادي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الملحق رقم:(03) شراء مسكن لدى الخاص لبنكCNEP

الملحق رقم:(4) شراء سكن ترقوي عمومي LPP لبنكCNEP

الملحق رقم:(5)تطبيق الخاصة ببنك الوطني الجزائري BN@tic

ملحق رقم:(6) الخاص بالبطاقات الالكترونية لBNA, CNEP

ملحق رقم:(7) الخاص بالبطاقات الالكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الملحق رقم:(8) لإجارة وفقا للصيرفة الاسلامية لبنكBNA

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات والتعديلات التي تبنتها السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة البنكية ، بحيث تم التعرض لمختلف القوانين والأنظمة المنظمة لعمل البنوك في الجزائر وذلك انطلاقا من دراسة قانون النقد والقرض والذي كان بمثابة التحول الأساسي في تاريخ القطاع البنكي الجزائري بحيث جاء بتغيرات جذرية هدفت لتنظيم النشاط البنكي ، ويعتبر القطاع المصرفي والمالي أهم واجهة تعكس واقع الاقتصاد في أي دولة ، فهي القناة الرئيسية لمختلف التدفقات المالية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية .وباعتبار مؤسسات تجارية ربحية ، وبالتالي تنمية وتوسيع أنشطتها عبر مختلف العمليات والخدمات المصرفية التي تقدمها لزبائنها ، بانتهاج عدة استراتيجيات تدعم بقائها ونموها في دائرة المنافسة والبحث عن الميزة التي تسعى كل مؤسسة بنكية ناجحة أن تصنعها لنفسها في سبيل تعزيز قدراتها التنافسية .

الكلمات الافتتاحية :

إصلاح المنظومة البنكية ،الخدمات المصرفية ، المنافسة .

Abstract:

This study aimed to shed light on the various reforms and amendments adopted by the Algerian authorities to reform the banking system. It aimed to regulate banking activity, and the banking and financial sector is considered the most important interface that reflects the reality of the economy in any country, as it is the main channel for the various financial flows resulting from economic activities. As profitable commercial institutions, and thus the development and expansion of their activities through various banking operations and services that they provide to their customers, by adopting several strategies It supports its survival and growth in the circle of competition and the search for the advantage that every successful banking institution seeks to create for itself in order to enhance its competitive capabilities.

Opening words:

Reform of the banking system, banking services, competition